



سوسن الجيار

هم... والإخوان



هم.. والإخوان

سوسن الجيار

النشر
للتنوع

اسم الكتاب : هم والإخوان
تأليف : سوسن الجيار
الناشر : هلا للنشر والتوزيع
6 شارع الدكتور حجازى الصحفيين - الجيزة
تليفون : 3041421 فاكس : 3449139
البريد الإلكتروني : www.halapublishing.com
hala@halapublishing.com
رقم الإيداع : 2006/10081
الترقيم الدولى : 4 - 198 - 356 - 977
تصميم الغلاف : كامل جرافيك
طباعة : هلا للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى
1428 هـ - 2007 م
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

بطاقة فهرسة

الجيار ، سوسن -
هم والإخوان / سوسن الجيار
ط ١ - الجيزة - دار هلا للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦
١٦٨ ص : ١٧ × ٢٤ سم
تدمك ٤ ١٩٨ ٢٥٦ ٩٧٧
١- مصر - احوال سياسية
٢- مصر - احزاب سياسية
٣- الإخوان المسلمون

٢٢٠،٩٦٢

الملك

إلى أفندي

أحمد.. وملي

أهلاً في مستقبل مشرق

حقائق

خمسون عاماً هي عمر المسافة الزمنية بين انطفاء جذوة الإخوان المسلمين وبين عودتهم مرة أخرى إلى الحياة السياسية في مصر والذي أكدته الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، وهي العودة التي أثارت مزيداً من علامات الاستفهام حول الجماعة المحظورة وأهدافها ومغزى مشاركتها في العملية الديمقراطية رغم التناقض الواضح بين مبادئ الجماعة وبين تداول السلطة على أساس النظام الديمقراطي التعددي في مجتمع مختلط الأديان كالمجتمع المصري .

خلال تلك الفترة الزمنية لم أسمع عن الإخوان إلا من خلال المؤلفات سواء التي تتناول أفكار الإخوان المسلمين وتؤيدها أو التي تشير الرعب من وعود الإخوان وأخطار ظهورهم في الساحة السياسية مرة أخرى .

ولكن حالفتي الحظ لأقترب من «الأخوة» في مطلع عام ٢٠٠٠ بالتحديد مع عودتهم للبرلمان المصري تحت مسمى المجموعة ١٧ وهم يمثلون النواب الذين يعتنقون الفكر الإخواني، والذين خاضوا الانتخابات البرلمانية في ذلك الوقت وخلال خمس سنوات هي عمر الفصل التشريعي الماضي، اقتربت منهم ومن أفكارهم وأسلوبهم في التفكير وفي الحركة والمناورة .

والحقيقة أنني رسمت لهم صورة مختلفة عما صورها البعض من خلال وسائل إعلامية بأنهم ذو لحية كبيرة وطويلة ويرتدون الجلباب ويرددون شعارات لا أكثر ، ولكن فوجئت بعكس ما يقال وما صورته ذهني عنهم ، رأيت مجموعة متأنقة الملابس والأفكار والأسلوب والدرجة العالية من الثقافة والهدوء ، رأيت مجموعة تسعى للاتصال بكافة النواب من الاتجاهات المختلفة وتحاول في كل جلسة التأكيد على التمدين والقدرة على التحاور وإقامة علاقات الزمالة حتى ولو كانت مع النائبات سواء كن مسلمات أم مسيحيات كما حدث مع النائبة جورجيت قليني المعينة بالمجلس ، التي أظهر نواب المجموعة ١٧ الاهتمام بكل ما تقوله تحت قبة المجلس بالتصفيق لها في مناورة مخططة جيداً تستهدف التشكيك فيما يروى من ناحية

التعصب تجاه الدين أو المرأة وبما يثبت أن نواب الجماعة لديهم القدرة على التخطيط رغم أن ما طرح منهم من أسئلة واستجابات ليست على المستوى الذى كنت أظنه ، حيث اهتموا بطرح أسئلة تدور حول ممارسات أهل الفن ، الأمر الذى دعا بعض الصحف والمجلات لمهاجمتهم، وقد شاركت فى تلك الحملات على المجموعة ١٧ فى مجلة روزاليوسف فى محاولة لكشف مخططاتهم الخفية ولكنهم كانوا يختارون بعض النقاط التى لا يختلف معهم فيها الحس الشعبى . فإذا حارب نواب الإخوان تحت القبة نانسى عجرم وبوسى سمير وروبى .. فمن منا لا يرفض رؤية ما يحدث فى كلياتهم !!!

وقد أسفرت نتائج الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٥) عن تأكيد القدرة التنظيمية للجماعة المحظورة كما كشفت حقيقة الأحزاب فى الشارع السياسى عن الحجم الحقيقى لنواب الحزب الوطنى الذى عانى الشعب المصرى من فضائح معظمهم بداية من نواب التأشير إلى نواب سميحة..

وإذا جاز لنا التعبير بأن فكر الإخوان فكر متطرف ، فنقول أن الفكر المتطرف ليس نبأ شيطانياً ظهر فى حياتنا بغير مبرر وبلا مناسبة ولكنه ابن شرعى لما هو قائم ، وحاصل جمع أسباب موجودة فى الشارع المصرى ، ومن الخطأ أن نفصل ذلك الفكر عن مجمل الظروف التى أفرزته أو أن يكون مدخلنا للتعامل معه هو ما يحدث من بعض وسائل الإعلام التى تعالج مشكلة تسلل الجماعة المحظورة إلى الساحة السياسية بالتحذير منها، وإثارة الخوف والرعب من مخططاتها؛ متجاهلين أن هذا المنهج ينطوى على سذاجه لا تفيد أمام قدرة الشعب على الاختيار عندما تكون لديه الفرصة الحقيقية للاختيار وخاصة أنه لا يوجد بديل مدنى للحزب الوطنى على الساحة السياسية ، بالإضافة إلى وجود عامل مهم وخطير وهو أن قدرة المواطن على الصبر على حرمانه من قوت يومه لا تكون إلا بتخدير فمه «بالدين» ، والإخوان استطاعوا قراءة الشارع المصرى جيداً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وابتكروا وسائل الاختراق التى تناسبهم، فما يحدث فى الشارع السياسى من مظاهر غير حقيقية للتحول نحو الجماعة ما هو فى الواقع إلا رفض لكل الرموز التى جثمت على قلب

الشعب لسنوات طويلة غير مكترثة برفض الشعب لها واحتجاجه عليها وانتقاداته المريرة لها ، كأنهم لا يسمعون ولا يبصرون . وعلى صعيد آخر هناك تحذير يستند إلى تاريخ الإخوان لا أستطيع بحق أن أقبله أو أرفضه دون تمحيص ، وفحوى هذا التحذير أنهم قادمون ومعهم أفكار وتوجهات رجعية ، ولهذا أستعير جزءاً من مقالة الأستاذ عادل حمودة في جريدة الفجر حول هذا المعنى إذ يقول:

«والحقيقة .. أن فاشية الإخوان هي الوجه الآخر لديكتاتورية الحزب الوطنى .. فهم فولة وانقسمت نصفين .. وجهان لعملة واحدة .. لا يفل الحديد إلا الحديد .. لقد سد الحزب الوطنى كل الطرق أمام المعارضة السياسية المدنية .. قص ريشها .. وكسر أجنحتها .. رفضها .. خنقها .. سحلها .. سخر منها .. وفى الوقت نفسه لم يتبته إلى قوى الإخوان التحتية التى تتسرب مثل النمل فى عروق المجتمع المصرى ، مستغلة مشاعره الدينية ، مستغلة انشغال الحزب الحاكم بصراعاته الداخلية والأهلية بين حرس قديم مصر على خنق التغيير وحرس جديد يريد نصيبه من الثروة والسلطة ، وفى الوقت نفسه كانت كتل أصحاب المصالح ترشو وتخرب وتفسد وتدمر العلاقة بين الشعب المصرى ورئاسة البلاد .. وفى ظل مناخ اقتصادى عفن ومناخ اجتماعى مضطرب ، كان شعار الإسلام هو الحل شعاراً مغرياً لمساحة شاسعة من السواد الأعظم .. وبتنظيم سرى هائل ودقيق يتسم بمرونة يعكسها تصلب الحزب الوطنى ، كان من السهل على الإخوان أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه .. إن الشعب المصاب بسرطان الحزب الوطنى لن يؤلمه أن يصاب بسرطان آخر أشد اسمه «الإخوان المسلمين».

وكان هذا السؤال حافزاً للبحث عن حقيقة .. هم وهؤلاء ..

ولهذا شرعت فى التفكير بموضوع هذا الكتاب لمعرفة كل ما قيل عن «الإخوان المسلمين» منذ ظهورهم وتطور حركتهم وإعادة تدوير الجماعة من خلال محاولاتهم المستمرة فى خوض التجربة البرلمانية، وقد مكنتنى ظروف عملى فى الصحافة كمحررة برلمانية وسياسية بمجلة روزاليوسف من متابعة أعمال الإخوان البرلمانية اتضح لى أنهم يمثلون أكبر وأقوى معارضة برلمانية فى التاريخ النيابى المصرى ،

وكانت محاولاتهم مستمرة بدءاً من مؤسس الجماعة «حسن البنا» حتى عام ٢٠٠٥، وخلالها لم يتوقف الإخوان المسلمون عن المطالبة بتقنين الشريعة الإسلامية ولم يثق بهم غالبية الشعب أبداً، فلم يصلوا ولا مرة إلى نصاب تشكيل حكومة في عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو الذي يتغنى البعض به عهد ديمقراطي ليبرالي .

ومع انتخابات عام ٢٠٠٥ ووصول ٨٨ نائباً من جماعة الإخوان المسلمين إلى كراسي البرلمان طرح نفسه سؤال استمر تجاهله خمسين عاماً .. هل يمكن للإخوان المسلمين أن يكونوا جزءاً من نسيج الدولة الرسمي يعبر عن نفسه كاتجاه فكري أو سياسي أم تظل الجماعة المحظورة تلهث وراء سراب الاستيلاء على الحكم في لحظة يغفل فيها الجميع عن متابعة قصتهم الشهيرة مع الحكومات المتعاقبة قبل ثورة يوليو ٥٢ وبعدها !!؟

سوسن الجيار

٢٠٠٦ / ١ / ١

الباب الأول

الإخوان ...؟

- هل علينا أن نكره الإخوان؟
- هل يجب أن نشعر بالرعب من دخول الإخوان إلى الساحة السياسية؟
- جوقة كاملة من الإعلاميين تدعو إلى كراهية الإخوان ولهذا نتساءل عن هذه الكراهية ..؟

الفصل الأول

التنظيم العالمى للإخوان

متى نشأ التنظيم ؟

حسب التقرير الاستراتيجى العربى الصادر عن مؤسسة الأهرام فى ١٩٩٠ فإن التنظيم الدولى نشأ فى عهد مؤسس الإخوان الأول حسن البنا دون أن يأخذ إطاراً رسمياً حيث مر بثلاث مراحل رئيسية الأولى فى ١٩٣٧ وهى نواة التنظيم الدولى، وتكونت المرحلة الأولى من طلاب البعثات للدول العربية والإسلامية الذين توافدوا على القاهرة فى الثلاثينيات والتحقوا بالأزهر الشريف والتقطهم حسن البنا الذى كان يضع قواعد وأركان دعوته فى القطر المصرى ونصب عينيه هدف الجماعة الاستراتيجية؛ وهو إقامة الخلافة الرشيدة التى تعنى العديد من الدول على غرار الخلافة العثمانية من حيث الشكل دون المضمون لذلك أوكل إلى المقربين منه ومن لديهم قدرة نقل أفكاره للعمل وسط طلاب البعثات، واقتنع العشرات منهم بفكر الإخوان وأعلنوا انضمامهم للجماعة فى القاهرة وتعهدوا بنقل أفكارها لدولهم عندما يعودون مثل د. مصطفى السباعى من سوريا، والشيخ الصواف من العراق، وأمين الحسينى مفتى فلسطين .

وبدأت عمليات إنشاء حلقات فرعية لجماعة الإخوان المسلمين خارج مصر لاسيما فى سوريا ولبنان على يد د. مصطفى السباعى الذى التقى البنا فى القاهرة أوائل الثلاثينيات .

وكثف البنا فى هذه المرحلة نشاطه وقام بفتح عدد من الفروع فى الدول الإسلامية ترتبط مباشرة بالمركز الرئيسى فى القاهرة ويتولى شئونها ستة اتحادات إقليمية، ولكن فى تلك الفترة لم تكن الخبرات ولا التكوين التنظيمى كافيين لخلق تنظيم عالمى ..

ومع الصدام الذى حدث بين الإخوان وجمال عبد الناصر فى عام ١٩٥٤ بدأت المرحلة الثانية بهجرة عشرات الإخوان من مصر إلى الدول العربية واستمرت ظاهرة

الهروب في الخمسينيات والستينيات وضمت القائمة أسماء بارزة، وبدأ تواجد «الإخوان المسلمين» في أوروبا في عام ١٩٥٤ مع هروب سعيد رمضان زوج السيدة وفاء ابنة حسن البنا الذي خرج بداية إلى سوريا واستقر بها وغادرها إلى أوروبا ليستقر في سويسرا ويصنع نجوميته هناك؛ حيث حصل على الجنسية وأسس مركزاً إسلامياً وصار عضواً في نادي المليارديرات وانضم إليه إبراهيم صلاح وهو من القيادات القرية من الجهاز السري، وكان له دور في تأسيس مركز ميونخ الإسلامي . . كما اتجه إلى إنجلترا محمد فتحى عثمان وهو كاتب معروف وسط الإخوان ، وتشير تحقيقات تنظيم ١٩٦٥ إلى أنه كان الرجل الثانى بعد سيد قطب ولعب دوراً في توجيه السياسة الإعلامية للجماعة من خلال رئاسته تحرير جريدة «المسلمون» عام ١٩٥٤ ثم عين رئيساً لتحرير مجلة (أرابيا) في لندن .

بعد الخروج من السجون لأول مرة في ١٩٥٦ اتجهت مجموعة من الإخوان إلى أمريكا ومنهم د. مجدى زهدى وعثمان تشين وسمير سعد الدين وعبد العزيز شرارة وكان مدرسا ابتدائياً من الشرقية ، ودرس الهندسة وحصل على الدكتوراة في أمريكا ، وأضاف إليها دكتوراة أخرى من ألمانيا ويدرس في جامعة أوكلاهوما ، ومن الفريق الذى استقر فى أمريكا لفترة ، الكاتب عبد العال الجابرى والشيخ محمد الغزالي الذى فصل من الجماعة فى فترة ١٩٥٣ وعاد من أمريكا ليستقر فى الجزائر ويكون مسئولاً عن الصحوة الإسلامية فى بلد الثقافة الفرنسية، وذهب أيضاً إلى أمريكا الشيخ سيد سابق صاحب (فقه السنة) لكنه تركها واتجه إلى السعودية ليدرس هناك .

ليبيا أيضاً كان لها نصيب من هجرة الإخوان ، واحتضنت مليارديرات الجماعة الكبار ، وأولهم د. محمود أبو السعود أستاذ الاقتصاد الإسلامى المتخصص ، وعمل مستشاراً لشركات النفط فى ليبيا ، وشكل شبكة واسعة من العلاقات وخرج من ليبيا ليؤسس أول بنك إسلامى فى باكستان ، يعتبر أبو السعود المؤسس الأول للقاعدة الاقتصادية للجماعة وقد مهد الطريق لرفقائه وتلاميذه ليصبحوا من كبار رجال المال فى العالم، على عشاوى قيادى الإخوان المنشق عن الجماعة قال : إنه سلم للدكتور

أبو السعود ورقة من المرشد الهضيبي عبارة عن قرار يكون بموجبه مسئولاً عن الحركة الإسلامية في العالم، ومن خلال إمبراطورية أبو السعود انطلق تلاميذه الثلاثة من ليبيا وهم : عز الدين إبراهيم الذي سافر بعدها إلى الخليج وأصبح مستشاراً في الإمارات، وكان الرجل الثاني المسؤول عن دائرة إخوان الخليج ، ويوسف ندا الملياردير الإخواني المعروف الذي غادر ليبيا إلى أوروبا وكون شبكة علاقات دولية، وهو مؤسس بنك التقوى في جزر البهاما الذي يرجح بأنه المصدر الأول لتمويل نشاطات التنظيم العالمي ، ونفوذ ندا مكّنه من الحصول على عقد بتوريد السكر إلى إحدى دول الخليج عام ١٩٧٥ ، وتلميذ د. أبو السعود الثالث هو يوسف على يوسف الذي فضل بدوره الاستقرار في أوروبا .

أما منطقة الخليج بشكل عام فقد كانت مقصداً للجانب الأعظم من الإخوان، وتهيأت لهم الفرص من خلال التدريس في جامعاته الإسلامية ، وكان في مقدمة المهاجرين حسبما يذكر المستشار مأمون الهضيبي نائب المرشد العام المهندس أحمد فريد ، وعبد العظيم لقمة ، د. محمد عيدة وكان من الفدائيين في فلسطين ١٩٤٨ ، والشيخ حسن أيوب وعمل إماماً وخطيباً ، والسيد نزيلي ، وهو من قدامى الإخوان وصاحب حادث قرية كرداسة عام ١٩٦٥ التي تعرضت لتفتيش أمني وحصار وتعذيب للمواطنين بسبب الاعتداء على ضابط، والشيخ مناع القطان توفي قبل ثلاث سنوات ، وهو مدرس سابق من المنوفية وأصبح مسئولاً عن دائرة إخوان الخليج، وحصل على إحدى الجنسيات الخليجية ومعه صالح غانم ومحمد صلاح الدين الصحفي وحصل بدوره على الجنسية ويملك دار نشر وصحيفة تصدر من لندن بحسب رواية على ع شماوى والشيخ فتحى الخولى، والوكيل عبد الستار فتح الله كان أستاذاً في كلية أصول الدين بمصر واشتغل بالتدريس في جامعة أم القرى وعاد إلى مصر في ١٩٩٨ ، ود. على أبو جريشة حيث تولى التدريس في الجامعة الإسلامية، وانتقل بعدها للتدريس في معهد الدعاة وخرج ليستقر في ألمانيا فترة ليدبر المركز الإسلامى فى ميونخ وأطلق عليه اللواء فؤاد علام - كان نائباً لمدير مباحث أمن الدولة المصرى - لقب المرشد الخفى ، وعاد د. أبو جريشة أخيراً إلى مصر ، واستقر فى الخليج .

من قيادات الإخوان أيضاً د. توفيق الشاوي وحصل على جنسيتها وهو صاحب مدارس «المنارات» ويشغل أيضاً بالمحاماة ويتنقل ما بين القاهرة والخليج سنوياً وكان معه الشيخ صبرى عرفة الكومى مدير مدارس المنارات فى الدمام ، وعوض عبد العال وهو من إخوان مدينة المنصورة التابعة لمحافظة الدقهلية بدلتا مصر ، وعاد لبلده ليفتح مدرسة خاصة تشمل القائمة أيضاً الشيخ محمد قطب شقيق سيد قطب ، وقيل : إن الأوساط العلمية فى الخليج دعتة للسفر بعد إعدام شقيقه . وكان هناك أيضاً مصطفى العالم المسئول عن إمداد الإخوان بالسلاح حسب رواية على عشاوى وتوفي العالم فى أوائل التسعينيات ، والشيخ محمد مهدى عاكف قضى عشرين عاماً بالسجن وخرج إلى الخليج واشتغل فى مدارس المنارات وتركها ليسافر إلى ألمانيا ليتولى إدارة المركز الإسلامى فى ميونيخ خلفاً للدكتور على أبو جريشة ، ويعود إلى مصر بعد ربع قرن فى ١٩٩٥ ليتم اتهامه فى قضية حزب الوسط ويدخل السجن لمدة ٣ سنوات ، ويخرج فى نهاية ١٩٩٩ ، وفى القائمة عشاوى سليمان عضو الجهاز الخاص ، وعلى فودة نيل وأحمد عبد المجيد عبد السميع من قيادات تنظيم ١٩٦٥ الذى سافر أولاً للنمسا ومنها إلى إحدى الدول الخليجية ليستقر بها .

سيناريو هروب إخوان مصر تكرر مع إخوان سوريا فى فترات متلاحقة، وخرج عصام العطار وكان مراقب إخوان سوريا إلى لبنان ومنها إلى ألمانيا ليرأس المكتب التنفيذى لقادة إخوان البلاد العربية ، وعبد الفتاح أبو رغدة خرج إلى إحدى الدول الخليجية وهو الإخوانى الوحيد الذى عاد إلى سوريا فى عهد الرئيس حافظ الأسد وسمح بدفن جثمانه فى بلدته ، وعلى صدر البيانونى المراقب الحالى لإخوان سوريا خرج فى أبريل ١٩٧٩ لزيارة فرنسا وتلقى اتصالاً هاتفياً من زملائه بسوريا يحذرونه من العودة فمكث فى فرنسا ٤ شهور وعاد إلى الأردن مع زوجته وأولاده وهناك وجد مئات من إخوان سوريا خرجوا لتوهم من دمشق فراراً من الملاحقات الأمنية ، وافتتح البيانونى مكتبة وداراً للنشر وكان مع البيانونى فى الأردن محمد حمدان السيد - أبو زياد - وهو من قيادات الجماعة فى سوريا ، وحمدان صحافى وأديب له أكثر من مجموعة قصصية .

من زعماء الإخوان أيضاً الهاربين عدنان سعد الدين وحسن هويدى الذى تولى موقع نائب المرشد العام للتنظيم الدولى، وغالب همت الذى أسس مركزاً إسلامياً فى ألمانيا.

وتكون تنظيم الإخوان المسلمين فى أمريكا مع بدايات عام ١٩٥٦ حيث اتجهت مجموعة منهم وتضم قائمة الإخوان الفارين من مصر وسوريا أسماء كثيرة، حيث تؤكد المصادر أنهم استطاعوا تكوين ثروات طائلة فى البلاد التى استقروا فيها؛ لأنهم توزعوا ما بين التدريس فى الجامعات لا سيما فى منطقة الخليج أو امتهان التجارة من مقاولات وعن طريق ذلك أسسوا قاعدة اقتصادية ضخمة ، وشبكة علاقات متعددة .
فما ساعد على خروج فكرة التنظيم العالمى إلى حيز الوجود الرسمى فى بدايات مايو ١٩٨٧ ومنذ هذا التاريخ حتى ٢٩ يوليو عام ١٩٨٢ ظلت خلافات حول تحديد اللائحة التى تعد دستور التنظيم حيث أراد إخوان مصر الالتزام بقانون الجماعة الأساسى الذى وضعه الإمام حسن البنا بالإضافة إلى مطالبتهم بمزيد من الإجراءات التى تتيح لهم السيطرة على أوضاع التنظيم .

ورغم الخلافات الحادة بين القيادات الإخوانية إلا أن الموقف انتهى بإقرار اللائحة التى تحتوى على ٤٧ مادة فى إطار خمسة أبواب^(١) .

الأول للتعريف بالجماعة والتأكيد على شموليتها وعالمية الدعوة ، والثانى خاص بالأهداف والوسائل ، والثالث عن الأعضاء وشروط العضوية ، والرابع خاص بالهيئات الإدارية الرئيسية للإخوان ، والباب الخامس نظم العلاقة بين القيادة العامة «التنظيم العالمى» وقيادات الأقطار . وحدد الإخوان أهدافهم فى ٧ بنود ووسائل تحقيق الأهداف فى ٥ بنود، وترجمت الأهداف فى المطالبة بتحرير الوطن الإسلامى بكل أجزائه من كل سلطان غير إسلامى ، والسعي إلى تجميع المسلمين حتى يصيروا أمة واحدة «مادة ٢ بند هـ» والدعوة إلى قيام الدولة الإسلامية «٢- و» دون تعريف محدد للوطن الإسلامى أو حدود الدولة الإسلامية .

(١) ورقة د عبد الله النفيسى فى كتاب «الحركة الإسلامية - رؤية مستقبلية» و «التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠ الصادر عن مؤسسة الأهرام القاهرة».

اختيار زعيم التنظيم :

المرشد العام هو مسئول الجماعة ، ويرأس مكتب الإرشاد العام ويقوم بالمهام التالية «بحسب البنود أ، ب، ج من المادة ٩» :

- الإشراف على كل إدارات الجماعة وتوجيهها ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم على كل تقصير وفق نظام الجماعة .
- تمثيل الجماعة فى كل الشئون والتحدث باسمها .
- تكليف من يراه من الإخوان للقيام بمهام يحدد نطاقها له - «مشهور كلف وفداً من قيادات الإخوان للوساطة بين الترابى والرئيس السودانى» .
- دعوة المراقبين العالمين الممثلين للأقطار للاجتماع عند الحاجة .

تناولت المادة ١١ إجراءات اختيار المرشد العام «زعيم التنظيم العالمى» وتبدأ بقيام مكتب الإرشاد العام للتنظيم العالمى بعد استشارة المكاتب التنفيذية فى الأقطار بترشيح أكثر اثنين قبولاً لدى هذه المكاتب إن لم يتم الإجماع على واحد ، يلى ذلك قيام نائب المرشد العام بدعوة مجلس الشورى العام لاجتماع مدته أسبوع كحد أقصى يخصص لانتخاب المرشد العام الجديد ، ويحدد فى الدعوة الزمان والمكان والموضوع والنصاب ، وينعقد مجلس الشورى العام برئاسة نائب المرشد فإذا كان هو المرشح لمنصب المرشد العام فأكبر الأعضاء سنًا وبحضور أربعة أخماس أعضاء المجلس «٣١ من ٣٨ عضواً» على الأقل ، فإذا لم يحضر العدد القانونى خلال أسبوع أجل الاجتماع لموعده آخر لا يقل عن شهر ولا يزيد على شهرين من تاريخ الاجتماع الأول، ويجب أن يتوافر فى الاجتماع الثانى أكثرية ثلاثة أرباع المجلس (٢٧ من ٣٨ عضواً على الأقل) وإذا لم يحضر العدد القانونى أجل الاجتماع بالشروط السابقة وفى هذه الحالة يصح الاجتماع بالأغلبية المطلقة للحاضرين (٢٠ من ٣٨ عضواً) وذلك حسب نص المادة «١١ بند ج» ، إذا كان هناك مرشح واحد لمنصب المرشد العام فيجب أن ينال ثلاثة أرباع أصوات الحاضرين على الأقل ، ويمكن إعادة التصويت مرة واحدة ، وألا يدعى المجلس لاجتماع آخر ويرشح مكتب الإرشاد أخاً آخر ، فإذا لم ينل الأصوات المطلوبة يعاد الاقتراع بين المرشحين ويصبح مرشداً عاماً من ينال أكثرية الأصوات شرط ألا تقل عن نصف أعضاء مجلس الشورى .

وتنص مادة ١٢ : عندما يتم اختيار المرشد العام يؤدي العهد التالي أمام مجلس الشورى العام :

«أعاهد الله تعالى على التمسك بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، والالتزام بمنهاج الإخوان المسلمين ونظامهم الأساسى منفذاً لقرارات الجماعة المناطة بى ولو خالفت رأيي ، والله على ما أقول شهيد» ، ثم يجدد أعضاء مجلس الشورى العهد أمام المرشد العام مستشعرين أركان البيعة العشرة :

«أعاهد الله العظيم على التمسك بأحكام الإسلام والجهاد فى سبيله والقيام بشروط عضوية مجلس الشورى العام للإخوان المسلمين وواجباتها والسمع والطاعة لقيادتهم فى المنشط والمكره فى غير معصية ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وأبائع على ذلك والله على ما أقول شهيد» .

تنتهى ولاية المرشد العام بحسب المادة ١٦ فى الحالات التالية :

● إذا أخل بواجباته، أو فقد الأهلية اللازمة ، (لم يعمل بهذا النص رغم الحالة المرضية التى كان عليها المرشد السابق محمد حامد أبو النصر).

● إذا قدم المرشد استقالته وأصر عليها يدعو مكتب الإرشاد مجلس الشورى لدراسة أسبابها ويتم قبولها بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس «ليس هناك سابقة فى هذا الشأن» .

● إذا توفى المرشد العام يتولى نائبه صلاحياته كلها ويتم انتخاب مرشد جديد وفقاً لللائحة .

أعضاء مكتب الإرشاد العام :

أما مكتب الإرشاد العام فهو القيادة التنفيذية العليا للتنظيم الدولى للإخوان والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها ، ويتألف من ١٣ عضواً عدا المرشد العام ويتم اختيارهم وفق الأسس التالية :

● ٨ أعضاء ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه من المصريين ، الإقليم الذى يقيم فيه المرشد العام .

● ٥ ينتخبهم مجلس الشورى من بين أعضائه ويراعى فى اختيارهم التمثيل الإقليمى .

● يختار المرشد من بين أعضاء مكتب الإرشاد أميناً للسر وأميناً للمالية «الصندوق» ، (مادة ١٨ و ١٩ بند أ، ب، ج).

مدة ولاية مكتب الإرشاد العام بحسب المادة (٢٢) ٤ سنوات هجرية ، ويجوز اختيار العضو لأكثر من مرة ، وإذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل مضي المدة المحددة حل محله الذى يليه فى عدد الأصوات فى انتخابات المكتب ، وإذا كان أحد أعضاء المكتب مراقباً عاماً فى قطره فعلى القطر أن يختار مراقباً بدله .

ومن واجبات عضو مكتب الإرشاد العام الحرص على مصلحة الجماعة والمواظبة على حضور الجلسات والحفاظ على سرية المداولات واحترام القرارات ولو كانت مخالفة لرأيه الخاص وليس له نقدها أو الاعتراض عليها متى صدرت بصورة قانونية ، والقيام بالمهام التى يكلف بإنجازها على أكمل وجه .

٧ مهام يقوم بها مكتب الإرشاد العام الواردة بالمادة ٢٤ وهى :

● تحديد مواقف الجماعة الفكرية والسياسية من الأحداث كلها فى ضوء الخطة العامة التى يضعها مجلس الشورى .

● الإشراف على سير الدعوة وتوجيه سياستها .

● رسم الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى العام فى جميع الأقطار .

● تكوين اللجان والأقسام المتخصصة .

● وضع الخطة العامة وعرضها على مجلس الشورى العام لاعتمادها .

● إعداد التقرير السنوى العام عن أعمال القيادة وأحوال الجماعة والوضع المالى لعرضه على مجلس الشورى العام .

● اختيار مراجع للحسابات من بين أعضائه .

اجتماعات مكتب الإرشاد العام دورية ، ويمكن للمرشد العام أو من يقوم مقامه أن يدعو المكتب لاجتماع طارئ ، وفي حالة غياب المرشد أو نائبه يترأس الجلسة أكبر الأعضاء سنًا ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وإذا تساوت الأصوات رجح جانب رئيس الجلسة ، ويمثل مكتب الإرشاد في المعاملات كلها أمين السر وعلى الأخير مهمة متابعة وتنفيذ قرارات مكتب الإرشاد ، ويكون من مهمة أمين المالية ضبط أموال الجماعة وحصر ما يرد منها وما يصرف ومراقبة كل نواحي النشاط المالي والحسابي .

مجلس الشورى العام :

الهيئة الإدارية الرئيسية الثالثة في تشكيل قيادة التنظيم العالمى هي : مجلس الشورى العام وخصص له ١٢ مادة فى اللائحة ، وهو السلطة التشريعية للإخوان وقراراته ملزمة ومدة ولايته ٤ سنوات هجرية (مادة ٣٠) .

يتألف مجلس الشورى العام من (٣٠ عضواً) على الأقل يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة فى مختلف الأقطار ويتم اعتماد التنظيم الجديد بتزكية تنظيمين فى عضوية مجلس الشورى ويتم اختيار الأعضاء من مجالس الشورى فى الأقطار ، ويجوز ضم ثلاثة أعضاء يختارهم مكتب الإرشاد لمجلس الشورى يكونون من أهل الخبرة والاختصاص (المادة ٣١ بنود أ، ب، ج) .

يشترط فيمن يختار لمجلس الشورى العام أن يكون من الأعضاء فى مجلس الشورى فى أقطارهم ، وأن يكون مضى على اتصاله بالدعوة ٥ سنوات ، وألا تقل سنه عن ٣٠ سنة هلالية ، ولا تكون صدرت بحقه عقوبة التوقيف خلال ٥ سنوات .

يقوم مجلس الشورى العام بمهام :

- انتخاب المرشد العام ومكتب الإرشاد .
- إقرار الأهداف والسياسات العامة للإخوان .
- إقرار الخطة العامة والوسائل التنفيذية اللازمة .

● تعديل اللائحة بناء على اقتراح المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام أو ثمانية من أعضاء مجلس الشورى (مادة ٣٣ بنود من أ إلى ز).

يعقد مجلس الشورى العام اجتماعًا دوريًا كل ٦ أشهر ، كما يمكن دعوته إلى اجتماع طارئ بناء على طلب المرشد العام أو مكتب الإرشاد أو ثلث أعضاء مجلس الشورى نفسه ، وفي حالة تعذر اجتماع مجلس الشورى يقوم مكتب الإرشاد بجميع صلاحياته فيما عدا تعديل اللائحة أو إعفاء المرشد .

علاقة القيادة العالمية بقيادة الأقطار:

أما الباب الخامس من اللائحة فخصص لتنظيم العلاقة بين قيادة التنظيم العالمي وقيادات الأقطار ، وبحسب المادة ٤٣ تتحدد العلاقة وفقًا لثلاثة مستويات ضمن الدوائر التالية :

الدائرة الأولى : تلتزم فيها قيادات الأقطار بقرارات القيادة العامة متمثلة في المرشد العام ومكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى وتشمل ما يلي :

١- الالتزام بالمبادئ الأساسية الواردة في هذه اللائحة . عند صياغة اللائحة الخاصة بكل قطر .

٢- الالتزام بفهم الجماعة للإسلام المستمد من الكتاب والسنة والمبين في الأصول العشرين والتقييد بالنهج التربوي الذي يقره مجلس الشورى العام .

٣- الالتزام بسياسات الجماعة وموافقتها تجاه القضايا العامة كما يحددها مكتب الإرشاد العام ومجلس الشورى .

٤- الالتزام بالحصول على موافقة مكتب الإرشاد العام قبل الإقدام على اتخاذ أي قرار سياسى مهم .

الدائرة الثانية : التى يجب فيها على قيادات الأقطار التشاور والاتفاق مع المرشد العام أو مكتب الإرشاد العام قبل اتخاذ القرار وتشمل جميع المسائل المحلية المهمة والتي قد تؤثر فى الجماعة فى قطر آخر .

الدائرة الثالثة : التى تتصرف فيها قيادات الأقطار بحرية كاملة ثم تخطر مكتب الإرشاد العام فى أول فرصة ممكنة أو فى التقرير السنوى الذى يرفعه المراقب العام ، وتشمل هذه الدائرة الأمور التالية :

- ١- كل ما يتعلق بخطة الجماعة فى القطر ونشاط أقسامها ونمو تنظيمها .
 - ٢- المواقف السياسية فى القضايا المحلية والتى لا تؤثر فى الجماعة فى قطر آخر شريطة أن تتسق مع مواقف الإخوان العامة .
 - ٣- الوسائل المشروعة التى يعتمد بها القطر لتحقيق أهداف الجماعة ومبادئها فى ضوء أوضاعه وظروفه .
- تابعت اللائحة فى المادة ٤٥ : يقدم المراقب العام لكل قطر تقريراً سنوياً عن سير الدعوة ونشاط الجماعة والاقتراحات التى يراها كفيلة بتحقيق المصلحة فى قطره ، ويقدم التقرير لمكتب الإرشاد العام .
- ولم يغفل دستور الجماعة مصادر التمويل فقرر فى المادة ٤٦ : مساهمة فى أعباء الدعوة يلتزم كل قطر بتسديد اشتراك سنوى تحدد قيمته بالاتفاق مع مكتب الإرشاد العام .
- وختم الدستور بالمادة ٤٧ فنصت : على الإخوان الذين يغتربون عن أوطانهم أن يخضعوا لقيادة الجماعة فى القطر الذى يقيمون فيه ، من هنا فإن إخوان مصر المقيمين بالكويت يخضعون لقيادة إخوان الكويت ، والحال نفسه فى قطر والإمارات واليمن والأردن .
- بخلاف نصوص الدستور الإخوانى فإن التقارير الأمنية حاولت إضافة أهداف أخرى أقرها التنظيم العالمى فى اجتماعه الأساسى لكن لم يثبت ذلك بوثائق سوى ما كشف عنه اللواء فؤاد علام ومن ذلك :

● إشعال الثورة الإسلامية فى مختلف الدول العربية والإسلامية .

● تمويل تنظيمات الإخوان فى الأقطار المختلفة .

الفصل الثاني

التطور في البناء التنظيمي للجماعة

لم يتغير جوهر الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها عام ١٩٢٨^(١) كثيراً ، بل حافظت الجماعة على شكله العام . ولكن منذ أواسط الثمانينيات اتجهت الجماعة إلى إحداث بعض التعديلات في الهيكل التنظيمي أملت بها أربعة اعتبارات ، وقد شكلت الظروف السياسية في المجتمع التي نجمت عن الأخذ بالتعددية السياسية والتحول الديمقراطي الاعتبار الأول ، بينما تجسد الاعتبار الثاني في رغبة الجماعة في الإسراع بعملية التغيير السياسي والاجتماعي التي تنشدها ، وكان الاعتبار الثالث هو طول عمر الجماعة الذي أضفى عليها طابع الثقة في النفس والإحساس بالقدرة على تحقيق حلمها في إقامة الدولة والمجتمع الإسلاميين ، وأما الاعتبار الرابع فقد تركز في صعود جيل الوسط والشباب ورغبته في القيام بدور مؤثر في حياة الجماعة السياسية .

وكان جوهر التعديلات هو اتجاه الجماعة إلى اللامركزية والتخلي عن الطابع المركزي الذي اتسم به البناء التنظيمي الأساسي كما كشف عنه المؤتمر الثالث للإخوان في مارس ١٩٣٥ ولهذا التحول إلى اللامركزية وتخفيف دور القيادة الكاريزمية وإحلال القيادات الإدارية بدلاً منها . . لهذا التحول أساسه من حيث طبيعة الحركات الاجتماعية والسياسية ، والإخوان في الواقع لا تخرج عن كونها واحدة من هذه الحركات مع قدر من الاختلاف فرضة طابع الجماعة الأيديولوجي واقتربها من الناحية التنظيمية من تركيبة الحزب السياسي حتى إن كثيراً من الباحثين يعتبرونها حزباً سياسياً.

فكلما كانت الحركة عموماً أكثر رغبة في الاهتمام بجانب الدعوة الفكرية وتحقيق

(١) تقرير الحالة الدينية في مصر (الجزء الثاني) الصادر من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الصادر

في عام ١٩٩٥ .

التغيير على مدى زمنى أطول ، كان بناؤها التنظيمى متسمًا بالمركزية الشديدة ، وكلما كانت الحركة أكثر ميلاً إلى الإسراع بالتغيير ، اتسم بناؤها التنظيمى باللامركزية ، وهو الأمر الذى ينطبق على حالة البناء التنظيمى للجماعة منذ أواسط الثمانينيات .

وارتبط بالتحول فى اتجاه اللامركزية إفساح الطريق للقيادات العملية التى تستطيع الاستفادة من مناخ التحول الديمقراطى لصالح انتشار الجماعة وتغلغلها فى المجتمع مع منح هذه القيادات قدرًا أوسع من حرية الحركة فى اتخاذ القرار، كما ترتب عليه إحداث تغيير فى بعض اللجان والأقسام بإضافة الجديد منها للاستفادة من العمل السياسى العلنى عبر المؤسسات السياسية الشرعية . . ولأن تحول الجماعة بهذا الشكل يعد تطوراً جديداً عليها ، فإنها وجدت نفسها فى حقيقة الأمر فى مرحلة انتقال ، تلك المرحلة التى غالباً ما تفرض تحديات مفاجئة على الجماعة وتثير قدرًا من الاضطراب فى نشاطها السياسى وتزيد فرص الانشقاقات ، وهى مشكلات خطيرة تواجه أية حركة مثل الإخوان اكتسبت قوتها فى الماضى من قوة التنظيم وغموض الأفكار وعموميتها بينما هي اليوم مطالبة بالخروج عن هذا الرداء .

لقد حدد المؤتمر الثالث للإخوان عام ١٩٣٥ هيئات الجماعة فى المرشد العام، ومكتب الإرشاد ، والهيئة التأسيسية (مجلس الشورى العام) ومؤتمر المناطق ، وفرق الرحلات (الجوالة) ، وفرق الإخوان .

كما حدد مراتب العضوية فى الأخ المساعد ، والأخ المنتسب ، والأخ العامل ، والمجاهد . وفى سبتمبر ١٩٤٥ أقرت الجماعة قانونًا معدلاً أطلق عليه قانون النظام الأساسى لـهيئة الإخوان المسلمين ، ثم أجريت بعض التعديلات على القانون بعد ذلك بثلاث سنوات ، وبعد اختيار حسن الهضيبى مرشدًا عامًا للجماعة خلفًا لحسن البنا ، أقر مكتب الإرشاد لائحة داخلية جديدة تفسر القانون الأساسى ، وبمقتضى ذلك القانون بجانب اللائحة تحدد الشكل التنظيمى للجماعة على النحو التالى :

المرشد العام يأتى على رأس الهرم التنظيمى ويرأس مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية ويليه نائب المرشد ثم الوكيل ، ويعتبر مكتب الإرشاد أعلى وحدة إدارية تختص بوضع سياسة الجماعة والإشراف على هذه السياسة ، بينما تعتبر الهيئة

التأسيسية بمثابة مجلس شورى الجماعة وجمعية عمومية لمكتب الإرشاد وتجتمع سنوياً في أول كل شهر هجرى ، وتنتخب الهيئة التأسيسية المرشد العام الذى يظل فى منصبه مدى الحياة ، وفى حالة وفاته أو عجزه يقوم بعمله وكيله إلى أن تجتمع الهيئة التأسيسية خلال شهر لانتخاب مرشد جديد ، وإذا أخل بواجبات منصبه يجوز للهيئة التأسيسية تنحيته ، وينفذ قرارات مكتب الإرشاد سكرتير عام تنتخبه الهيئة ويشرف أيضاً على الجهاز الإدارى ، ويعتبر حلقة الوصل بين مكتب الإرشاد وباقى وحدات الجماعة ، وهناك أمين صندوق يعد مسئولاً عن عملياتها المالية ومصروفات مكتب الإرشاد ، ويتبع مكتب الإرشاد عدد من اللجان والأقسام للقيام بالعمليات الفنية ، فمن حيث اللجان هناك اللجان المالية والسياسية والقانونية والإحصائية والخدمية ولجان الفتوى ، بينما الأقسام هي نشر الدعوة ، والعمال ، والفلاحين ، والأسرة ، والطلبة والاتصال بالعالم الإسلامى ، والتربية البدنية ، والجوالة ، والمهن ، وقسم الصحافة والترجمة ، كما يتبع مكتب الإرشاد جهاز ميدانى وكان بمثابة القناة التى يصل من خلالها صوت القيادة العليا إلى الأعضاء العاملين ، وأكبر الوحدات فى الجهاز الميدانى هو المكتب الإدارى الذى انقسم إلى مناطق حسب التقسيمات الجغرافية للبلاد ، ويتبع المناطق الشعب والأسر ، ومن خلال الجوالة أمكن إنشاء التنظيم السرى أو الجهاز الخاص الذى أوكلت إليه مهمة القيام بأعمال العنف وتصفية المعارضة ، وبينما يرجع البعض تاريخ الجهاز الخاص إلى السنة الأولى من الدعوة ، يرجع البعض الآخر نشأته إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد انقسم هذا الجهاز إلى ثلاثة أجهزة فرعية هي الجهاز المدنى ، وجهاز الجيش ، وجهاز البوليس ، وكانت القيادة المركزية المكونة من المرشد العام ومكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية تلتقى لأداء مهامها المختلفة فى المركز العام ومقره القاهرة فى حي الحلمية الجديدة وكان مكتب الإرشاد يتكون من ١٢ عضواً و ٩ أعضاء من القاهرة و ٣ أعضاء من الأقاليم ، ثم ازداد العدد إلى ١٥ عضواً ، بينما كان عدد أعضاء الهيئة التأسيسية يتكون بين ١٠٠ و ١٥٠ عضواً ، ولم يحدد الهيكل التنظيمى منذ نشأة الجماعة عدداً محدداً لأعضاء مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية (مجلس الشورى) .

ولعبت شخصية القيادة دوراً بارزاً في البناء التنظيمي للجماعة في السابق ، فقد كان حسن البنا هو مركز السلطة الفعلية ومحور عملية صنع القرار ، ومنحته الجماعة سلطة مطلقة ، فكان هو الذي يختار القادة ويحدد اختصاصات الهيئات المختلفة ويوافق على العضوية ، وكانت له مقابلات واتصالات لا يعرفها الآخرون ، وهو الذي أشرف مباشرة على الجهاز الخاص ، وقد عاهد الإخوان على السمع والطاعة في السراء والضراء ، وانعكس ذلك كله في شكل اتخاذ القرارات بالإجماع وليس بالأغلبية ، وكانت سيطرته على أعضاء الحركة تبدو كأنها بلا حدود ، وهو الذي رفض اعتبار الشورى ملزمة للقائد ، بل هي اختيارية يأخذ بها أو لا ، أي أن الجماعة اتسمت بنمط قيادي يتصف بالشخصية والفردية وتركيز السلطة في يد واحدة ، وانعكس هذا المفهوم في رباط تنظيمي قوى بين العضو والجماعة يقوم على الانخراط في التنظيم والثقة في قياداته وطاعته ، ولأن قيم السمع والطاعة والولاء كانت من القيم الأساسية السائدة في التنظيم فقد اتسم سلوك الأعضاء بالانضباط الشديد .

وقد استقرت الجماعة على هذا التنظيم بالشكل السابق حتى عام ١٩٤٨ وفي ذلك العام اشتد نشاط الجهاز السري للجماعة وقام بعدة عمليات للعنف ، مما أدى بالحكومة إلى حل الجماعة، وردت الجماعة على قرار الحل بأن اغتال أحد رجالها رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، ثم حاول آخر نسف دار محكمة الاستئناف في ١٣ يناير ١٩٤٩ ، ومن جانبها قامت الحكومة رداً على اغتيال النقراشى باغتيال حسن البنا مؤسس الجماعة في ١٢ فبراير ١٩٤٩ ، ثم عادت الجماعة إلى العمل مرة أخرى بشكل علني في عام ١٩٥١ بقرار من حكومة الوفد ، بعد قيام ثورة ١٩٥٢ تطورت العلاقة مع الضباط الأحرار من الصداقة إلى الصدام ، بلغ ذروته حادث المنشية في عام ١٩٥٤ وفيه حاولت الجماعة اغتيال جمال عبد الناصر وهنا انعقدت محكمة الثورة وحاكمت عدداً من قيادات الإخوان وأوصت بحل الجماعة ، ومنذ ذلك الوقت وجماعة الإخوان المسلمين في حكم الجماعة المحظورة أو السرية .

وعندما عادت الجماعة إلى العمل العلني مرة أخرى بصورة واقعية وليست رسمية

فى عام ١٩٧١ بعد أن أفرج الرئيس السابق أنور السادات عن أعضائها المعتقلين فيما عرف بمجموعة الـ ١١٨ ، لم يكن واضحاً ما إذا كانت الجماعة قد حافظت على بنائها التنظيمى من حيث التطبيق طوال السنوات الممتدة من عام ١٩٥٤ إلى ١٩٧١ ، والأرجح أن الجماعة لم تتخلص من بنائها التنظيمى ولكنها جمدته من الناحية الواقعية واقتصر الظاهر منه على المرشد العام ونائبيه ومكتب الإرشاد ، وأما الهيئة التأسيسية فلم يكن واضحاً أنها استطاعت الانعقاد آنذاك بسبب ظروف الحظر الأمنى على الجماعة .

وبالرغم من ذلك فهناك ما يشير إلى أن مصطفى مشهور النائب العام الأول فى عهد حامد أبو النصر المرشد العام الرابع قام بمحاولات بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١ لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمى القديم للجماعة فى عدد من المحافظات ، وقد جرت هذه المحاولات فى عهد عمر التلمسانى المرشد العام الثالث ووقتها لم يكن مشهور قد وصل بعد إلى قيادة متقدمة فى الجماعة وإن كانت له سطوة كبيرة آنذاك فى مسارها وقد استطاع مشهور آنذاك أيضاً إبعاد عدد من القيادات التى كانت توصف بالاعتدال عن المستوى القيادى للجماعة لتتاح له الفرصة فى الانفراد بالقيادة وبالتلمسانى من الناحية الواقعية ، وأطلق على تلك المحاولة «مذبحة مكتب الإرشاد» وفيها تم إبعاد كل من محمد فريد عبد الخالق النائب الأول للتلمسانى وصالح أبو رقيق النائب الثانى وصالح عشاوى وكيل الجماعة .

والواقع أن جماعة الإخوان لم تكشف هي بنفسها منذ عودتها للحياة السياسية بشكل غير رسمى عن أية وثائق تشير إلى بنائها التنظيمى والتطورات التى تلحق به ، وربما يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعتها غير الرسمية أو غير العلنية ، ولكن هذا لا يعنى أنها لا تمتلك تنظيمًا ، حيث لا يستقيم ذلك مع نشاط جماعة لها ثقل كالإخوان خاصة أنها تحركت فى أكثر من مجال سياسى منذ السبعينيات بصورة تعكس قدرًا عاليًا من التنظيم ، وفى ضوء ذلك لا يملك الباحث فى بعض الأحيان سوى اللجوء إلى ما ينشر فى وسائل الإعلام عن التقارير الأمنية التى قد تعطى بعض

المؤشرات الخاصة بالبناء التنظيمي للجماعة وتطوره ، ويتم الأخذ بهذه التقارير وما يرد فيها من معلومات مع الوضع في الاعتبار كافة التحفظات العلمية التي ترد على مضمونها وقيمتها التاريخية .

وفي عام ١٩٩٢ أعلنت السلطات الأمنية عن محاولة لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للجماعة فيما عرف بقضية سلسيل ، وفي عام ١٩٩٥ أعلنت نفس السلطات عن كشف محاولة أخرى لإعادة هيكلة التنظيم من خلال إجراء انتخابات لمجلس شورى المحافظات ومجلس الشورى العام ، وألقت السلطات الأمنية القبض على ٨٢ من أعضاء الجماعة بتهمة إحياء تنظيم يعمل على إسقاط نظام الحكم .

وحيث لم تكشف السلطات عن تصور محدد للهيكل التنظيمي الذي سعت الجماعة إلى إحيائه في عام ١٩٩٥ ، تبقى قضية سلسيل هي المصدر المتاح للكشف عن هذا التصور بدرجة غير مسبقة - على الرغم مما قد يرد على ذلك المصدر من تحفظات حقيقية ، حيث وردت تفاصيل دقيقة عن التوجهات الجديدة للإخوان من الناحية التنظيمية ويساعد استعراض ما كشفت عنه هذه القضية في إجراء المقارنة مع البناء التنظيمي القديم للجماعة ومن ثم توضيح حجم التغيرات الجديدة وأسبابها .

ووفقاً لما ورد في قضية سلسيل فإن الهيكل التنظيمي للجماعة يتحدد على النحو التالي :

المرشد العام للجماعة على رأس التنظيم ، يليه مجلس شورى الجماعة (تم الأخذ بهذا المسمى بدلاً من الهيئة التأسيسية في السابق) الذي يضم المرشد ونائبه ومكتب الإرشاد وهيئة المكتب الدائمة ، ويتكون مكتب الإرشاد من ١٦ عضواً بينما يتكون مجلس الشورى من ٧٥ عضواً، وأما هيئة المكتب فعددها غير محدد وأعضاؤها هم نائباً للمرشد ورؤساء الأقسام المركزية وعددها ١١ قسماً وهي التي كان يطلق عليها في السابق الجهاز الميداني ، وقد أضيف إلى هذه الأقسام زيادة على ما كان في البناء القديم ما يسمى بالجهاز السياسي وجهاز التخطيط ولجنة للانتخابات وشئون العمل البرلماني وقسم للأمانة العامة وآخر لأمن الدولة ولجنة لحقوق الإنسان ، كما تضم هيئة

المكتب الدائمة الأمانة العامة الفنية الدائمة والمؤقتة وتضم اللجان التي كانت تتبع العمليات الفنية فى البناء القديم مع إضافات جديدة ومنها لجان العضوية واللجنة الشرعية ، والسياسية ، ولجنة الإفتاء ، واللجنة الاقتصادية ولجان التخطيط ، والمتابعة ، والإحصاء ولجان أخرى قد تستجد ، ويساعدها أربع لجان فرعية هي لجان الدراسات والبحوث والتوجيهات ومتابعة الأحداث ، وواضح أنه تم تحويل لجان كانت تتبع وحدة العمليات الفنية فى السابق إلى هيئة المكتب الدائمة ، ويلى هيئة المكتب الدائمة ما يسمى بالمكتب الإدارى الذى تتفرع عنه مجالس شورى المحافظات التى تتبعها أربع لجان هي لجنة الخطة المحلية ولجنة المتابعة ولجنة المساءلة ثم لجنة الميزانية ، وهناك مكاتب إدارية فرعية للمحافظات ، كما تتفرع عن المكتب الإدارى ثلاثة مجالس محلية على المستوى الأدنى أو القاعدى متعلقة بالمناطق والأقسام والشعب وبها ٨ لجان خاصة بنشر الدعوة متشابهة مع اللجان الإحدى عشرة للأقسام المركزية السالف الإشارة إليها وتضم لجان العمال والفلاحين والتربية فى الأسر والطلبة والتربية البدنية والأشبال والإخوان والبر والخدمات ، ووفقاً لهذا التنظيم فإن الشعب أصبح ينظر إليها على أنها فروع للمركز العام الذى تدير الجماعة من خلاله عملها اليومى ، ولم تظهر فى التشكيل الجديد وحدات الأسر كما كانت فى السابق ، ومن الواضح أنه قد تم دمجها مع وحدة الشعب التى أصبحت هي القاعدة الأساسية للجماعة .

ووفقاً للتنظيم الجديد فإن مكتب الإرشاد الذى يتكون من ١٦ عضواً يتم انتخاب أعضائه عن طريق مجلس الشورى بطريق الاقتراع السرى منهم ٩ من القاهرة مقيمون إقامة كاملة ومتفرغون لمهام عضوية المكتب ، وعضوان عن محافظتى الإسكندرية ومرسى مطروح وعضوان عن الوجه البحرى ومثلهما عن الصعيد وعضوان من المصريين المقيمين فى الخارج ويختار مكتب الإرشاد من بين أعضائه المقيمين بالقاهرة أميناً للسر وآخر للصندوق ، ومدة عضوية المكتب ٤ سنوات بينما كانت فى السابق سنتان ، مقره القاهرة (مقر جريدة الدعوة سابقاً فى التوفيقية) ويجوز انعقاده فى أي مكان آخر بناء على قرار من المرشد العام أو غالبية أعضاء المكتب .

وخلال الظروف غير العادية يشكل المكتب من أعضائه المقيمين بالقاهرة هيئة دائمة يرأسها المرشد العام أو نائبه الأول وتضم ٤ من الأعضاء وتكون مهمتها اتخاذ القرارات العاجلة في الظروف الطارئة التي لا تحمل انتظار دعوة المكتب للانعقاد والمسائل الجارية لاتعتبر ذات أهمية بالغة .

وأما مجلس الشورى فقد تحدد بـ ٧٥ عضواً بعد أن كان أعضاؤه بين ١٠٠ و ١٥٠ في السابق ويتتخب بالاقتراع السرى ولكل محافظة عدد من الأعضاء : ١٩ للقاهرة ، و ٧ للجيزة و ٥ للإسكندرية و ٦ للدقهلية و ٣ لكل من البحيرة والمنيا وأسيوط و ٤ لمحافظات الشرقية والمنوفية والغربية ، وعضوان لكل من بنى سويف وكفر الشيخ والقليوبية ، وعضو واحد لبقية المحافظات ليس من بينها كل من سيناء والوادي الجديد والواحات ، وثلاثة أعضاء للمصريين المقيمين بالخارج ، ويجتمع مجلس الشورى بدعوة من المرشد العام دورتين كل عام الأولى خلال النصف الأول من شهر صفر والثانية في النصف الأول من شهر شعبان ، ويجوز دعوته بشكل طارئ بناء على دعوة غالبية الأعضاء أو بقرار من المرشد على أن يكون اجتماعه صحيحاً بحضور أكثر من نصف الأعضاء .

ووفقاً لللائحة التنظيم التي كشفت عنها تحقيقات قضية سلسيل فإن مجلس شورى يقوم بانتخاب المرشد العام للجماعة بحضور ثلاثة أرباع أعضائه ، وفي حالة التزكية يكون القرار بأغلبية ٥٥ عضواً من الأعضاء البالغ عددهم ٧٥ عضواً على ألا تقل نسبة الحضور في جلسة التزكية عن ٤٠ عضواً، ويشكل المجلس لجنة تحقيق ثلاثية من بين أعضائه للتحقيق فيما يحال إليها من مكتب الإرشاد أو المرشد العام ، ولم تشر اللائحة هذه المرة عن المدة الزمنية لولاية المرشد العام ، فبينما كان النظام القديم ينص على أن المرشد يبقى في منصبه مدى الحياة أي حتى وفاته ، لم تكرر اللائحة الجديدة هذا النص بما يعنى أن الجماعة فتحت الباب لتقييد فترة ولاية المرشد وهو ما حدث فعلاً فيما بعد ، عندما تولى مصطفى مشهور منصب المرشد العام الخامس خلفاً لحامد أبو النصر في عام ١٩٩٦ حيث اتفق الإخوان على أن تكون فترة ولايته ٦ سنوات فقط .

واستناداً إلى التشكيل الجديد فإنه يمكن بلورة ثلاث ملاحظات تعكس اتجاه التطور الذى مس العمل التنظيمى لجماعة الإخوان فى أوائل التسعينيات وبلغ ذروته فى عام ١٩٩٥ وهي :

١- إضفاء طابع الديناميكية على نشاط الجماعة ، وذلك من حيث سرعة اتخاذ القرار وزيادة عدد اللجان والأقسام لتلبية المهام الجديدة التى فرضتها ظروف الحياة السياسية فى المجتمع المصرى .

فمن حيث سرعة اتخاذ القرار وضح من العرض السابق أن مجلس الشورى أصبح يتسم بقدر أكبر من المرونة عن السابق فهو يستطيع أن يجتمع مرتين فى العام وليس مرة واحدة وفى مرات أخرى بطلب من المرشد العام كجلسات طارئة ، كما أن هناك هيئة دائمة مصغرة من المرشد ونائبه الأول و٤ أعضاء من المقيمين بالقاهرة تستطيع أن تبت فى الأمور العاجلة فى حالة تعذر انعقاد مجلس الشورى ، كما أعطيت للاحيات أوسع لمجالس شورى المحافظات ومكاتبها الإدارية مع قدر من التنسيق مع المركز العام ، ومن حيث زيادة عدد اللجان والأقسام فكما هو واضح أنها متنوعة للغاية بحيث تغطى مختلف المجالات التى ترى الجماعة ضرورة العمل من خلالها لزيادة قوتها فى المجتمع وتوسيع انتشارها وتحقيق مكاسب سياسية ، ويلاحظ أنه تم تشكيل جهازين للعمل السياسى والتخطيط لمتابعة تنوع القضايا السياسية المثارة فى المجتمع وتعدد العملية السياسية فى ظل التعددية والتحول الديمقراطى وما تتطلبه من تنسيق بين قوى سياسية مختلفة والاستعداد الكافى لخوض معارك سياسية ، كما لوحظ تشكيل لجنة للانتخابات بحكم قبول الإخوان بقواعد اللعبة السياسية والرغبة فى المشاركة السياسية من خلال القنوات المشروعة ، وأخرى لأمن الدولة لفك الاشتباك المتكرر بين السلطة الأمنية والجماعة خاصة فى ضوء تعرض بعض أعضاء الجماعة للاعتقال والمساءلة عن نشاطهم السياسى ، بينما الإخوان لا تزال جماعة سياسية محظورة ، كما تم تشكيل لجنة لحقوق الإنسان أفرزتها ظروف الممارسة السياسية بالنسبة لجميع القوى السياسية فى المجتمع والإخوان واحدة منها ، بمعنى آخر فإن الجماعة استجابت لمسألة توسع الاهتمامات والقضايا التى استجذبت بحكم

الظروف السياسية الراهنة ، بأن أضفت قدرًا أوسع من اللامركزية والمرونة على بنائها التنظيمي .

٢- ازدياد سلطة مكتب الإرشاد في مقابل تقليص سلطة المرشد العام ، وهذا واضح من تعدد الأجهزة المشاركة في صنع القرار من ناحية وإعطاء صلاحيات أوسع من الناحية الواقعية لنواب المرشد ، وقد نتج هذا التحول عن اختفاء القيادات الكاريزمية أو الأسيرة من السلم القيادي للجماعة ، ولا يعود ذلك في حقيقة الأمر إلى الفترة الراهنة بل هو ممتد منذ وفاة حسن البنا مؤسس الجماعة ، فبعد وفاته عجزت الجماعة عن توفير قيادة كاريزمية مشابهة له ، بل سادها إحساس بأنها لن تولد قيادة مشابهة احترامًا وتقديرًا لدور البنا التاريخي في حياة الجماعة ، ومن يتابع ما سجله حسن الهضيبي المرشد العام الثاني وعمر التلمساني المرشد العام الثالث عن البنا يشعر بأن كليهما يحمل قدرًا من الإعجاب يصل إلى حد التقديس للبنا ، ومن الناحية الموضوعية لم يحظ أي مرشد تال للبنا بقدر من الكاريزمية فالمعروف عنهم جميعًا : الهضيبي والتلمساني وأبو النصر أنهم كانوا شخصيات عادية ليس لها تأثير أسر على أعضاء الجماعة مثل البنا ، يعزز من هذا ظهور الصراعات والخلافات على خلافة منصب المرشد العام في حالة وفاته وظهور قيادات منافسة على الزعامة، وقد حدث ذلك مع كل من المرشدين التاليين للبنا حتى الآن ، كما يعزز من ذلك تراجع نفوذ الإخوان كجماعة أم للجماعات الإخوانية الأخرى خارج مصر بسبب تنامي النزعة الاستقلالية لمعظم جماعات الإخوان في البلدان الأخرى ، وساهم ذلك في تقليص سلطة المرشد العام على جماعات الإخوان خارج مصر ، بما يعنى تراجع تأثيره في الحياة السياسية للجماعة ، كما ساهمت حدة التنافسات والانشقاقات داخل الجماعة في تقليص سلطة المرشد حيث مثلت تحديًا لسلطته وظهر غير قادر على البت فيها أو منعها مثلما كان الحال في عهد البنا ، وكانت هذه التنافسات أمرًا طبيعيًا في ظل تنوع التحديات التي فرضت على الجماعة سواء كانت تحديات أمنية أو سياسية مما خلق تنوعًا في القوى داخل الجماعة حتى بات البعض يتحدث عن جماعات الإخوان المسلمين وليس جماعة الإخوان المسلمين .

وبوجه عام فإن طول عمر الحركة الاجتماعية والسياسية وجماعة الإخوان لا تخرج في طبيعتها عنها ، يؤدي إلى تراجع القيادة الكاريزمية في مقابل بروز القيادات الإدارية والعملية أي أن الجماعة أو الحركة لا تصبح في حاجة إلى قيادة أسرة (كالمرشد المؤسس).

٣- إفساح الطريق أمام جيل الوسط والشباب ، ويؤكد ذلك أن المحاولة التي قام بها أعضاء من الإخوان خلال ١٩٩٥ لإعادة تشكيل الجماعة كان معظم أفرادها من جيل الوسط والشباب ، كما أن ازدياد عدد اللجان وتوسع نشاط الجماعة وخاصة بالنسبة لخوض انتخابات النقابات المهنية والبرلمان فتح الطريق لعناصر من جيل الوسط والشباب حققت نجاحًا ملحوظًا ، ولا شك أن جانبًا من الأزمات التي تعرضت لها الجماعة خلال عام ١٩٩٥ كان بسبب رغبة هذا الجيل في أن يكون له دور بارز في البناء التنظيمي للجماعة والصعود لمواقع قيادية سواء على مستوى مكتب الإرشاد أو مجلس الشورى العام أو مجالس شورى المحافظات ، وبالنظر إلى انتخابات مكتب الإرشاد التي تمت خلال عام ١٩٩٢ والتي كشفت نتائجها واثق قضية سلسيل يلاحظ أنه من بين ٨٣ مرشحًا تقدموا للفوز بمقاعد المكتب كان من بينهم ٢٧ عضوًا أعمارهم تقل عن ٦٠ عامًا وبعضهم تراوحت أعمارهم بين ٤٠ و ٥٠ عامًا وتحدد هذا الرقم على ضوء ما أشارت إليه الوثائق من أعمار للمرشحين ، وإذا أخذنا في الاعتبار أن عددًا آخر من المرشحين لم تذكر أعمارهم فمعنى ذلك أن عدد المرشحين من جيل الوسط والشباب يفوق الـ ٢٧ مرشحًا أي أن نسبتهم تصل إلى حوالي ٣٠٪ وبالرغم من أن الفائزين الستة عشر لعضوية المكتب لم يكن بينهم إلا عدد محدود للغاية ممن تقل أعمارهم عن الستين ، فإن تقدم عدد كبير منهم للترشيح لهذا المنصب يدل على تحول مهم داخل بنية الجماعة يمكن أن يتعزز في السنوات القادمة لصالح جيل الوسط والشباب .

ولا يخفى أن عددًا من شباب الإخوان أبدى امتعاضه لسيطرة جيل الشيوخ ورغبته في أن يتغير البناء التنظيمي بالقدر الذي يسمح بدور أكبر لشباب الجامعة ، فعلى سبيل

المثال طالب عصام سلطان المتزوج من ابنة أخت مأمون الهضيبي في اجتماع لشباب الأحزاب عقد بمقر حزب الوفد يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ بتغيير رؤساء الأحزاب جميعاً، وقال : لماذا لا نفعلها مرة واحدة ثم نطالب الآخرين بالتغيير ، فلنكتب مذكرة لكل رئيس حزب ، نقول له كفى.. نحن لا نريدك بما في ذلك المرشد العام . ورغم ذلك لم يكشف عن وجود عناصر جديدة في الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان .

هذا عن البناء التنظيمي للإخوان ..

فهل في ذلك ما يدعو للخوف؟ .. مجرد سؤال !



الفصل الثالث

التوجهات الفكرية للجماعة

الطبعة الجديدة للإخوان

من المؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين هي حركة سياسية تنطلق من الإسلام كإطار فكري وفق تفسير للإسلام وضعه حسن البنا منذ ٧٠ عامًا تنشد التغيير الاجتماعي الجذري ، حيث اتسم فكر الإخوان بوجه عام بثلاث خصائص هي «الشمولية والإسلام كمنهج والعمومية» حيث رأت الحركة أن الإسلام يقدم نظامًا شاملاً للحياة الاجتماعية في سائر المجالات وأن أحكامه هي تنظيم لشئون الناس في الدنيا والآخرة .

كما أحاطت فكرها بقدر من العموميات مما أضفى عليها الغموض ونضرب بعض الأمثلة منها أن جماعة الإخوان ترى أن دعوتها هي دعوة كل مسلم ومسلمة، وليست دعوة خاصة بهم ويستندون في هذا إلى مقولة شهيرة لحسن البنا : «أيها الإخوان أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبًا سياسيًا ولا هيئة موضوعة لأغراض محدودة المقاصد ، ولكنكم روح جديد يسرى في قلب هذه الأمة فيجيبه بالقرآن ، ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله وصوت داو يعلو مرددًا دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم ومن الحق الذي لا غلو فيه أن تشعروا أنكم تحملون هذا العبء بعد أن تخلى عنه الناس» .

وظلت الجماعة حتى عام ١٩٩٥ تدور أفكارها حول ثلاث قضايا فكرية تحت شعار «الإسلام هو الحل» وهي الدعوة والتربية الإسلامية، والعمل على إقامة الدولة الإسلامية على نهج الخلافة، والقضية الثالثة هي تطبيق الشريعة الإسلامية .

ونتيجة للغموض الذي تفرضه الجماعة دائمًا حول أفكارها لم تخرج بتحديد مفاهيم تلك القضايا بدقة .

عام ١٩٩٥ الطبعة الجديدة للإخوان ..

ولكن مثلما فرضت الظروف السياسية أحداث تغير في البناء التنظيمي للإخوان أظهر الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي اجتهادات وتيارات داخل جماعة الإخوان تسعى للتأقلم مع هذه الظروف وبدأ ظهور قضايا جديدة محورها البحث عن الشرعية وعلاقة الدين بالسياسة والموقف من العنف .

مع بداية عام ١٩٩٥ كانت الجماعة حريصة على الحصول على موافقة رسمية بممارسة النشاط العلني لها، فيبدو الأمر على أنهم جماعة علنية مشروعة من حيث الواقع وإن لم تكن كذلك من حيث الشكل الرسمي، وخاصة أنهم كانوا يصدد دخول الانتخابات البرلمانية في نوفمبر عام ١٩٩٥ ، ومن الطبيعي أن يزداد اهتمام الإخوان بإسباغ الشرعية ، كما أنهم كانوا يراهنون على الانتخابات لإثبات ثقلهم السياسي الذي يعتقدون أنه كبير .

ويؤكد ذلك ما نشر في تقرير الحالة الدينية في مصر .

وقد لوحظ في حقيقة الأمر أن التصريحات السياسية لقادة الجماعة منذ بداية عام ١٩٩٥ كانت تعبر عن توصل الجماعة إلى اقتناع ذاتي بأنها أصبحت من القوة بحيث يصعب على القوى السياسية الأخرى أو السلطة تحديها .

ففي بداية عام ١٩٩٥ أرجع د. عصام العريان الجمود الذي تعاني منه الحياة السياسية في مصر برغم وجود ١٣ حزباً سياسياً - حتى ذلك التاريخ - إلى عدم السماح للتيار الإسلامي الحركي كالإخوان المسلمين بالوجود القانوني ، حيث قال : «إن السماح بالوجود القانوني للإخوان سيجدد دماء الحياة السياسية في البلاد ويدفعها إلى الأمام ، لأنه سيصحح الإرادة الخاطئة للحكومة وسيفتح بذلك الطريق أمام التعبير الصحيح عن الإرادة الشعبية - يقصد أن الإخوان يحتلون جزءاً كبيراً من هذه الإرادة الغائبة أو المغيبة- ، وسيشكل تحدياً للأحزاب السياسية مما يدفعها إلى تجديد نفسها للصمود في المنافسة ، كما سيجبر الحركة الإسلامية ذاتها على احترام التنافس وتجديد أفكارها ، وسيفتح الباب أمام بروز بديل حقيقى للوضع القائم يتسلم السلطة» . (الوسط : العدد ١٥٣ في ١٩٩٥/٢ / ، ص ٣١) .

كما اتهم عبد المنعم سليم جبارة الحكومة بحرمان التيار الإسلامى - والذي وصفه بأنه أكبر القوى الشعبية فى المجتمع - من كافة حقوق المواطنة مشيراً إلى وسائل الحرمان والحجب الحكومى المتمثلة فى القوانين التى تحد من حقوق التعبير والرأى والممارسة السياسية على حد قوله ، وفى رأيه فإن حجب التيار الإسلامى وفى مقدمته الإخوان إنما يعيق التحول الديمقراطى ويفقد المعارضة شقاً كبيراً منها ، فضلاً عن أنه يعمق الهوة بين السلطة والجماهير أى يؤثر سلبياً على شرعية الحكم ، يقول جبارة : «الحكومة لا تريد أن تعرف عن التيار الإسلامى إلا أنه الساعى فى تهمة وهمية لاقتناص السلطة.. وتغمض عينيها حتى لا تنظر إلى المعارضة عامة والمعارضة الإسلامية بخاصة على أنها مرآة للحكم؛ يرى من خلالها سلبياته فيصحح مسارها ، وإيجابياته فيؤكد مسارها مع إنكار حق التيار الإسلامى خاصة والمتواجد شعبياً فى الوجود والتواجد .. وتصدر الأحكام وتتخذ الإجراءات مع الدخول فى المعارك على شتى الساحات.. وهي أغلب الظن لا تدري مدى إساءتها إلى النظام الحاكم أو مدى توسيعها للفجوة والهوة بينه وبين الشعب».

.. (الشعب : العدد ٩٢٦ فى ٧/٣/ ١٩٩٥ ، ص ٥).

وعنما اشتدت الهجمات الإعلامية على الجماعة فى الصحف القومية وبعض الصحف الحزبية كالأهالى قال أحمد الملط : «إن هذه الهجمة لن تضر إلا أصحابها ولن تؤثر فى وضع الجماعة؛ لأنها تعودت الصبر على المحن والبلاء منذ مؤسسها حسن البنا ، وأن الدعوة التى حملت مشاعلها الجماعة بعد نيف وستين عاماً حقيقة لا ينكرها إلا جاحد ، ويقر بوجودها كل منصف ...» ، وانتهى إلى التأكيد على أن مثل هذه الهجمات تؤكد وجود الإخوان على عكس ما يسعى القائلون بها. (الشعب : العدد ٩٣٨ فى ١٨/٤/ ١٩٩٥ ، ص ٥) ، ومع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية وبعد أن زادت حملة الاعتقالات ضد جماعة الإخوان لحرمان كثير من أعضائها من دخول الانتخابات بالإضافة إلى اشتداد الحملات الإعلامية ضد الجماعة أيضاً ، كتب مأمون الهضيبي يقول : «إن انتخابات مجلس الشعب كانت فرصة سانحة أمام الحكومة تحسم فيها من خلال الشعب - والشعب وحده - قضية وجود الإخوان المسلمين على

الساحة الشعبية ، وهل يحظى بالقبول أو الرفض . . وما كان على الحكومة إلا أن ترفع القيود والحواجز وتوفر للمعركة الانتخابية قسطها المطلوب من الحرية والنزاهة حتى يصدر الشعب أحكامه غير ملحوقة بالطعون والشكوك» . (الشعب : ١٧ / ١٠ / ١٩٩٥ ، ص ٥) .

أما قضية العلاقة بين الدين والسياسة ، اهتم الإخوان بتفسير كل ما كان يأخذ على أفكارهم من تحفظات حيث بدأوا في التأكيد على تصوراتهم في قضايا التعددية والاعتراف بالفكر الآخر والحريات العامة ومدنية السلطة وإقامة أحزاب سياسية ، حيث نشر في جريدة الشعب الصادرة بلسان الإخوان المسلمين في ٢ مايو ١٩٩٥ بياناً للناس من الإخوان المسلمين ، يقول البيان : «إن ساسة العالم وأصحاب الرأي فيه يرفعون هذه الأيام شعار التعددية وضرورة التسليم باختلاف رؤى الناس ومذاهبهم في الفكر والعمل ، والإسلام منذ بدأ الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتبر اختلاف الناس حقيقة كونية وإنسانية وقيم نظامه السياسى والاجتماعى والثقافى على هذا الاختلاف والتنوع . . والتعددية فى منطق الإسلام تقتضى الاعتراف بالآخر . . كما تقتضى الاستعداد النفسى والفعلى للأخذ عن هذا الآخر فيما يجرى على يديه من حق وخير ومصلحة . . والإخوان المسلمون يؤكدون من جديد التزامهم بهذا النظر الإسلامى» . وانطلاقاً من إيمان الإخوان بالتعددية وفق هذا البيان فقد ورد به أيضاً أنهم يقرون بالحقوق السياسية للأقباط والمساواة معهم فى هذا الشأن حيث إن «لهم مالنا وعليهم ما علينا وهم شركاء فى الوطن ، وأخوة فى الكفاح الوطنى الطويل ، لهم كل حقوق المواطن المادى منها والمعنوى ، المدنى منها والسياسى» .

وأما عن طبيعة السلطة فقد أكد البيان السابق على أنها مدنية وتستند إلى إرادة الأمة ف «الحكام فى نظر الإسلام أفراد من البشر ليست لهم على الناس سلطة دينية بمقتضى حق إلهى ، وإنما ترجع شعبية الحكم فى مجتمع المسلمين إلى قيامه على رضا الناس واختيارهم» .

وقال مصطفى مشهور حول نفس الموضوع : «إن أي نظام حكم يحترم إرادة الشعب ويعطيه حقه فى الحرية يتحقق له الاستقرار والحياة الكريمة ويكسب ثقة شعبه . .

والتاريخ يثبت لنا أن إرادة الشعوب غلبة حتى تصل إلى نيل حريتها». (الشعب : العدد ٢٨، ٩٢٥ / ٢ / ١٩٩٥، ص ٥).

كما أكد مأمون الهضيبي في مقال له بجريدة الشعب في ١٧ / ٢ / ١٩٩٥ إيمان الجماعة بما ورد في الدستور المصرى من حريات عامة وهي حرية الاجتماع والمسكن والتعبير وحق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي فى الاستفتاء ، حيث إن «المبادئ الأصلية التى نص عليها وأكدها دستور مصر والحقوق التى أثبتها للمواطن المصرى لم يخرج عليها الإخوان المسلمون ولم يعطلوها أو يوقفوها ، بل طالبوا بتجسيدها على أرض الواقع». وقد أجمل عصام العريان تصور الإخوان لمقومات الحياة الديمقراطية فى عدة عناصر هي : أن الحاكم وكيل عن الأمة له مدة محددة ، وحرية تكوين الأحزاب لا يقيدتها شيء إلا احترام الدستور (الذى ينظم المقومات الإسلامية للمجتمع).

والقضاء هو الذى يفصل فى خروج أي فئة عن المقومات الإسلامية ، وتداول السلطة فى المجتمع عبر انتخابات دورية نزيهة ، كما أشار إلى أسس أخرى هي احترام الحريات العامة وإرادة الأمة ومدنية الدولة . (الشعب : ٢٠ / ١ / ١٩٩٥ ، ص ٩).

ومع عام ١٩٩٥ صعدت أيضاً فكرة المطالبة بحزب سياسى ينطق باسم الإخوان وقاد هذه الفكرة عبد المنعم أبو الفتوح أمين عام نقابة الأطباء ولكن اختفت الفكرة لتظهر بظهور حزب الوسط الذى شكلته مجموعة من شباب الإخوان أوائل عام ١٩٩٦ حيث تقدموا بمشروع إلى لجنة الأحزاب طالبين الموافقة عليه ، ولكن نتيجة لمشكلات وخلافات عديدة داخل الجماعة أدت إلى سحبها تأييدها للحزب ، ويمكن القول بأن توجه الجماعة لتشكيل حزب سياسى فى تلك المرحلة يعبر عن رغبة فى استبداله بالجماعة وحلوله محلها فى الحياة السياسية كتنظيم وحيد يمثل الإخوان المسلمين بل كان يعبر عن توجه جديد بداخلها لإيجاد مثل ذلك الحزب كوسيلة للعمل السياسى للجماعة التى تظل هي المؤسسة الرئيسية الأم التى يتبعها ذلك الحزب ، ومع ظهور مهدى عاكف المرشد العام للجماعة فى بداية عام ٢٠٠٤ بدأت إعادة طرح قضية الاعتراف القانونى حيث أعلن المرشد الجديد رغبة الجماعة فى الحصول على

حزب سياسى ، ولكن ما زالت إلى الآن إشكالية إذا كان الحزب سيحل محل الجماعة كلها أم ينشأ الحزب بجانب الجماعة التى تظل لها المرجعية الرئيسية .

ونعود إلى ما كتبه الأستاذ عادل حمودة أيضاً : ويقول الإخوان أنهم يريدون حزباً سياسياً له مرجعية دينية تحمل تفسيراتهم الخاصة للشريعة الإسلامية ، وهو أمر ليس فيه ابتكار ولا تجديد ، فكل التجارب القائمة فى محيط الجغرافيا سبق أن قالت ذلك ، إن الثورة الإيرانية فتحت الباب لعملية ديمقراطية مناسبة ، لكن بقيت قرارات البرلمان هناك قابلة للنقض والإلغاء من جانب المرجعية الدينية التى لها السلطة العليا والنهائية فى كل ما يجرى . . فعندما تصدم الديمقراطية والمرجعية الدينية تكون الكلمة النهائية للمرجعية الدينية ، فهل هذه هي الديمقراطية ؟

يجيب الإخوان : لا ليست هذه هي التجربة الإسلامية التى نتخيلها ونتصورها ونسعى للوصول إليها ، ويستطردون . . وليست التجربة الإسلامية التى حدثت فى الجزائر وأدت إلى مجازر ومذابح لم يتعرض لها الجزائريون فى سنوات الاحتلال الفرنسى . . وليست التجربة الإسلامية التى حدثت فى السودان وانتهت بتقسيمه إلى شمال وجنوب . . وشرق وغرب . . ومسلمين ووثنيين . . وإرهابيين وصوفيين . . وليست التجربة الإسلامية التى حدثت فى أفغانستان وأدت إلى حكم طالبان وانتهت بالاحتلال الأمريكى للبلاد .

ولو كان الإخوان يرفضون كل هذه التجارب فإنهم لا يفصحون عن تصورهم للدولة التى يريدونها ويسعون إليها . . مكتفين بالقول : عندما نحكم سنكشف عما نريد ، وهو قول يحمل مغامرة لا يمكن قبولها ولا الرهان عليها ، خاصة أن مؤشرات العنف التى جرت مؤخراً بأوامر عليا من الجماعة ضاعفت من تلك المخاوف ، يضاف إلى ذلك أن الجماعة فى بعض الأوقات لم تكن تعرف كل ما يجرى فيها . . فالتنظيم السرى المسلح كان يقوم بالاغتيالات أحياناً دون استئذان مجلس الإرشاد ، ليكون التبرير أن تلك تصرفات فردية غير مسئولة ، ستعاقب الجماعة مرتكبيها ولن تتهاون معهم .

لقد حسمت تجارب التاريخ وتجارب الجغرافيا الأمر ولم تتح فرصة واحدة لتصديق

الإخوان ، فكيف يمكن أن يجعلونا نصدق أنهم ديمقراطيون .. وليبراليون .. ومتسامحون .. لن يصفوا حساباتهم مع خصومهم ، ولن يعودوا إلى العنف ، ولن يتركوا شئون الأمة لأهلها .. ثم والأخطر .. هل صحيح أنهم يريدون حزباً سياسياً معلناً؟ لو كانوا يريدون ذلك فماذا سيفعلون في التنظيم الدولي للإخوان الذي تشكل الجماعة في مصر عموده الفقري؟ هل سيقبلون بحل التنظيم الدولي ؟ أم أنهم سيحافظون عليه ويتشاورون معه فيما يخصنا ويخص بلادنا .. وهو شأننا وحدنا؟

إن النجاح في تحقيق مكاسب انتخابية لا يكفي لقبول الإخوان داخل الجماعة السياسية .. لا بد من مواقف معلنة .. وتعهدات محددة .. قاطعة .. فالفوز في الانتخابات لعبة وخبرة ومناورة توصل في أحوال لا يمكن الاستهانة بحجمها الأكثر إنفاقاً لا الأكثر منفعة .. والأكثر خبرة لا الأكثر قيمة .. وإلا ما كنا رفضنا وهاجمنا نواب القروض والمخدرات والتأثيرات والدعارة والشيكات وغيرهم ممن نجحوا في أن يشكلوا الأغلبية تحت قبة مجلس الشعب وعطلوا حركة التغيير أكثر من دفعها للأمام .

لقد حان وقت الديمقراطية فهل نصل إلى الشفافية .. أم نبقى في خانة الفاشية ؟



الفصل الرابع

الشعار الغامض والفكر المتناقض

لا التاريخ ينصف الإخوان المسلمين ولا الجغرافيا !

كما يقول الأستاذ عادل حمودة فى مقالة (صباح السبت):

لقد بدأ حسن البنا دعوته بالحب والإخاء والتعارف .. لكن .. مع نجاح الحركة وانتشارها أخذ مؤسسها ومرشدها يعمل على تحويل جماعته من جماعة دينية إلى جماعة شبه عسكرية .. وانتقل من مرحلة الاستعداد لتنفيذ الأهداف بالقوة .

كانت بداية الميل للعنف تكوين ما سمي ببراءة «فرق الرحلات» .. كونها فى عام ١٩٣٤ بعد أن أقره المؤتمر الثالث لمجلس شورى الإخوان .. بعد نحو خمس سنوات على إعلان الجماعة فى عام ١٩٢٨ ، فى ذلك المؤتمر قسمت العضوية إلى ثلاثة مستويات معلنة : الأخ المساعد .. الأخ المنتسب .. والأخ العضو . وفى السر كانت مرتبة خاصة لا يصل إليها إلا الخاصة ، مرتبة الأخ المجاهد ، ولا يصل العضو إلى هذه المرتبة إلا إذا مر بمرحلة «فرق الرحلات» أو «الفرق العسكرية» وهى فرق للتدريبات البدنية انتهت إلى ما سمي فيما بعد بالتنظيم السرى .. أو التنظيم الخاص .. أو التنظيم المسلح للإخوان .

كان يحكم أعضاء ذلك التنظيم شعار «الأمر والطاعة من غير بحث ولا شك ولا حرج» .. ثم عمل متواصل .. لا هوادة فيه فى سبيل الوصول إلى الغاية ، ويشهد أنور السادات أن حسن البنا كان فى وقت مبكر يجمع السلاح ويشتريه ويخزنه .. أما المسئول الأول عن ذلك التنظيم فهو الصاغ (رائد) محمد لبيب الذى كان يطلق على رجاله «رجال الكتائب» .

وحتى يلعب التنظيم السرى الأدوار المطلوبة منه كان لا بد من جهاز مخابرات على جانب كبير من المهارة .. بحيث تكون القيادة على علم بكل كبيرة وصغيرة عن خصومها وأصدقائها على السواء .. مثل الأحزاب والسفارات والجامعة والجمعيات

والنقابات والوزارات ومحال الأجانب وشركات المصريين ، وحددت التعليمات الشروط الواجب توافرها فى أفراد الجهاز وهي الصحة الجيدة والمهارة والمكر «والتدؤب مع الذئاب» .

وتناولت طرق إعدادهم التدريب على الكهرياء واللاسلكى والتصوير والاختزال والتمثيل والمكياج وتغيير الزي وقيادة وسائل المواصلات وتجهيز قنابل مولوتوف واستخدام المفرقعات والألغام والأسلحة النارية . . والأخطر من ذلك كله الفتوى بجواز قتل المسلمين الذين يمكن وصفهم بالكفر والخيانة .

وقد كان عدد أعضاء التنظيم السرى فى عام ١٩٤٣ نحو ألفى عضو وصل فى العام التالى إلى ١٥ ألف عضو وقبل حل الجماعة فى عام ١٩٤٨ وصل الرقم إلى ٧٥ ألف عضو . . وجهز ذلك الجيش المسلح بالرؤوس المفكرة والعقول المدبرة والمال الوفير والأسلحة والمفرقعات ووسائل التنقل وأدوات التراسل والإذاعة بخلاف أوكار الاختباء فى مختلف الجهات . . لأن شعار السيفين مع آية «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة» كانا يدلان على أن العدو الذى تحاربه الجماعة فى الداخل لا فى الخارج . . العدو قريب . . لا بعيد . .

وقد شهد بذلك عبدالمجيد حسن فى قضية مقتل أحمد ماهر وقال : إن كل هذه القدرات والإمكانات العسكرية والمخابراتية لم تكن ضد البريطانيين وإنما ضد المصريين ، أما واقعة اغتيال أحمد ماهر فهي تلخص فى أن محمود العيسوى أطلق النار عليه فى البهو الفرعونى داخل البرلمان يوم السبت ٢٤ فبراير ١٩٤٥ بعد إعلان الموافقة على دخول الحرب ، وأفتى بقتله الشيخ سيد سابق الذى وصف القتل بأنه شهيد مثواه الجنة .

وحدث أن قبض على مجموعة من الإخوان بتهمة العمل السرى فى الإسكندرية ، وقدموا إلى المحكمة . . وحكم عليهم القاضى أحمد الخازندار بأحكام وصفت بأنها قاسية وقورنت بحكمه على سفاح شهير هناك ، وهو ما حرض مجموعة أخرى من الإخوان بالانتقام منه ، فاغتالوه بالرصاص ، ولم تمر فترة طويلة من الوقت حتى عثر على سيارة جيب بها أوراق ومستندات وسجلات شخصية تثبت لأول مرة بما لا يدع

مجالاً للشك وجود تنظيم سرى مسلح لتلك الجماعات التي أنكرت ذلك أكثر من عشرين سنة ، وكان رد الفعل وقوع اضطرابات في جامعة القاهرة انتهت بإلقاء قبلة على رئيس شرطة العاصمة سليم زكى ؛ فقرر رئيس الحكومة في ذلك الوقت محمود فهمى النقراشى حل الجماعة ، ليلقى المصير نفسه .

ولم تجد الحكومة مفرّاً من مواجهة العنف بالعنف .. وتجاوز القانون بالخروج عليه .. فقطعت الكهرباء عن مكان يلقي فيه حسن البنا بخطاب مفتوح وأطلقت عليه النار ، وعندما قامت ثورة يوليو ذهب بعض رجالها إلى ضريحه وقرأوا الفاتحة على روحه ، وكان ذلك عربوناً لمودة سياسية سرعان ما انقلبت إلى خصومة عسكرية ، وفي الساعة السابعة وخمس وخمسين دقيقة من مساء يوم الثلاثاء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ أطلق الإخوان النار على جمال عبد الناصر في ذلك الحادث الشهير الذى يعرف بحادث المنشية .. وقبض على قيادات التنظيم ومن بينهم المرشد الحالى محمد مهدى عاكف .

وحاول الإخوان قتل جمال عبد الناصر بتجنيد أحد رجال حراسته الذى اعترف بما كان يدبر بعد أن سأله جمال عبد الناصر عن أسرته التى كان يعرف أفرادها بالاسم . وكانت هناك مواجهة أصعب وأشد في عام ١٩٦٥ انتهت بإعدام سيد قطب الذى وصف فيما بعد بأنه الأب الروحى لجماعات العنف الدينى .

ورغم أن أنور السادات الذى كان على علاقة قديمة بحسن البنا فتح ذراعيه لقيادات التنظيم الهاربة خارج مصر طالباً منها العودة ، ورغم أنه استخدم شعارات الجماعات الدينية فى مواجهة خصومه اليساريين والناصريين ورغم أنه سمح لهم بحرية الدعوة من جديد إلا أن صداماً سياسياً عنيفاً وقع بينهما انتهى بقتل أنور السادات فى حادث المنصة ، إن الرصاصات التى أطلقت على جمال عبد الناصر أصابته .

إن التاريخ لا ينصف تلك الجماعة السرية بكل ما فى ذلك التاريخ من أحداث عنف لم ترتكب مثلها جماعة سياسية أخرى بمصر .. لكن القيادات الجديدة لها تصر على أنها طلقت العنف .. وخاصمته .. وأنها ستلعب بقوانين اللعبة الديمقراطية ،

دون أن تتنازل عن شعارها الغامض .. وهو «الإسلام هو الحل» وهنا تأتي الجغرافيا لتجهز عليه .. فكل الذين رفعوا ذلك الشعار فى الدول العربية والإسلامية انتهت إلى تجارب مؤلة أساءت للإسلام أكثر مما أساءت لزعمائها .

فى الجزائر كان تفسير الشعار دمويًا .. مجازر بشعة لا يمكن تخيلها .. فقد فيها مئات من أبرياء حياتهم بعد تشويههم وتقطيعهم .. إن السيف والمسدس والقنبلة هي الحل .. وفى السودان نجح حسن الترابى فى فصل الجنوب عن الشمال بعد صراعات دموية وسياسية ضاربة ، قضت على وحدة الأمة ، وثروتها ، وفرص الحياة المحترمة لأبنائها ، إن الحرب الأهلية هناك كانت هي الحل .. وفى إيران كانت المرجعية الدينية هي الحكم النهائى لكل ما يستج عن العملية الديمقراطية من انتخابات وقرارات ، كل ما يتوصل إليه البرلمان من قوانين يمكن إلغاؤها بكلمة واحدة من المجلس الأعلى للسلطة الدينية .. وكانت الدولة الدينية هي الحل .. وانتهت الحرب فى أفغانستان بسيطرة دولة طالبان على السلطة بكل ما فعلت من تدمير للبشر وتخطيط للتراث الإنسانى وتشويه لخلق الله .. وانتهت تلك التجربة المريرة إلى احتلال أمريكى للبلاد .. وكان الاستعمار هو الحل .

لقد فشلت كل التجارب السياسية التى رفعت ذلك الشعار الذى لا يعبر إلا عن رؤية غائمة لمن يطلقونها .. لكنهم فى الوقت نفسه يستغلون كل ما نتج عن سياسات حكومية خاطئة لجذب الناس إليهم .. ليشروهم بالجنة الموعودة التى لن يحققها غيرهم ولو فى عالم آخر غير عالمنا .. ويمكن القول أنهم استغلوا خبرتهم العريقة فى التنظيم فى الوصول إلى عدد غير متوقع من المقاعد فى البرلمان المصرى تمهيداً للحصول على أغلبية مناسبة تجعلهم يصوتون على قانون جديد من كلمات بسيطة : «إلغاء الديمقراطية والحكم بالسلطة الدينية» .. فليس هناك دليل واحد فى التاريخ ولا فى الجغرافيا يؤكد أنهم سيتصرفون غير ذلك .

وواضح أن الجماعة تعتمد لوضع إطار فضفاض لفكرها العام يمكنها من التعامل مع السلطة ومع القوى السياسية الأخرى بقدر كبير من حرية الحركة بالنسبة لها وبما لا يجعلها تخضع لقوانين ونظم محددة كسائر القوى السياسية، وفى الوقت نفسه

يساعدها فى جذب الكثيرين من الأعضاء لها فى ظل شعارات عريضة غير محددة المعانى ، أى أن عدم تحديد الهوية بشكل قاطع كان مقصوداً ليحقق هدف استعلاء الجماعة على الآخرين ، وإتاحة الفرصة لها للحديث بخطاب مزدوج ، فهي فى حالة اشتداد الضغوط عليها تلجأ للحديث بأنها دعوة سلمية تنهج العمل الديمقراطى وأنها إصلاحية ومعتدلة ، وفى حالة شعورها بالقوة والتفوق السياسى تتحدث بشمولية الجماعة لكل نواحى الحياة بالنسبة للإنسان المسلم وتردد مقولات ثورية وتطالب بالتغيير الجذرى وتناسى لغة المساومة والتفاوض السلمى السابق الإشارة إليها .

وفى عام ١٩٩٥ لم تتغير لغة الجماعة كثيراً فى هذا الشأن فقد جمعت بين الخطابين ، العام والمتشدد والخاص والمعتدل ، ولناخذ بعض الأمثلة القليلة للتدليل على هذا المعنى ، ففى الخطاب الذى وجهه حامد أبو النصر إلى الرئيس مبارك فى ٣١/١/١٩٩٥ دفاعاً عن أهداف الإخوان بعدما اتهمتهم السلطة بما يشبه التآمر لقلب نظام الحكم ، قال المرشد العام : «إن الجماعة تحترم الدستور المصرى ، وهذا الدستور يكفل للإخوان الحق فى ممارسة دورهم فى النظام الديمقراطى دونما قيود وأنهم يسعون للسلطة فى ظل التعددية دونما تأثيم أو تجريم» ، ثم استدرك أبو النصر متحفظاً بالقول : «إلا أن الإخوان على الرغم من كل هذا لا يسعون إلى السلطة ، كما أن السلطة ليست هدفهم» ، ووضح التناقض فى العبارتين حيث لا يستقيمان مع بعضهما البعض ، والحقيقة أن الجماعة راغبة فى الوصول إلى السلطة ، وإلا كيف يتحقق لها تنفيذ هدفها العام وهو إقامة الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامى ، بل إنها ولجت بالفعل كثيراً من القنوات الشرعية على طريق السعي إلى السلطة ، ولكن لأنها لا تزال أسيرة الشعارات الفضفاضة التى نشأت عليها وكسبت بها عواطف الجماهير وتخشى الالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية ، لا تكف عن ترديد كونها جماعة ذات رسالة عقيدية شاملة تتطلب تغييراً جذرياً فى المجتمع ، وهو الأمر الذى يصطدم بضرورات الأسلوب المعتدل فى التغيير .

هذه الإزدواجية بين الأهداف الثورية والطرق الإصلاحية هي التى تعمق الغموض فى فكر الجماعة ، وتعبر فى واقع الأمر عن الحيرة التى تمر بها الجماعة وغيرها ممن

ينشدون شعار «الإسلام هو الحل» أي الحيرة في صياغة إطار فكري يتلاءم مع واقع الظروف والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، هذه الحيرة في ظل استمرار الغموض الفكري نجدها واضحة في إصرار الجماعة على اعتبار أن الطريق الوحيد للإصلاح هو الإسلام ، وعلى أنها هي - أي جماعة الإخوان - التي تمثل الإسلام الصحيح . وبرغم أن أدبيات الجماعة لا تخلو من التأكيد على أنها مؤمنة بمبدأ الاجتهاد وأنها جماعة من المسلمين وليست جماعة المسلمين ، وبرغم تأكيداتها على الإيمان بالتعددية، فإن هناك كثيراً من المؤشرات في هذه الأدبيات ذاتها ما يؤكد إحساس الجماعة بأنها هي وحدها التي توصلت إلى التفسير الصحيح للإسلام وكيف يكون طريقاً للمسلمين في حياتهم الدنيوية بشتى مجالاتها ، فقد كتب مصطفى مشهور في مقال له بجريدة الشعب في ٨/٨/١٩٩٥ في سياق الحملة لانتخابات مجلس الشعب: «إن الدستور يعطى لكل مواطن حق ترشيح نفسه، وأن يرفع الشعار الذي يرى فيه الإصلاح ، والإخوان يرون أنه لا صلاح ولا إصلاح إلا بالإسلام ، لأنه من عند الله العليم الخبير بخلقه ، وبما ينفعهم ويصلحهم ، ولو تبنى هذا النظام هذا الشعار وحرص على تطبيق الإسلام ما وجد مبرراً لهذا التصعيد بين الإخوان والنظام مع اقتراب انتخابات مجلس الشعب». وواضح أنه برغم تأكيدات الإخوان المتكررة والمستمرة على احترام الدستور وضرورة التزام الجميع به ، إلا أنهم يريدون تغييره ليكون محققاً للإسلام كما يرونه هم . وقد قال مأمون الهضيبي في هذا المعنى في جريدة الشعب في ١٧/١٠/١٩٩٥: «لقد طالب الإخوان وما يزالون يطالبون بتطبيق الشريعة وتجسيد نصها في الدستور إطاراً يحيا الناس في بحبوحته وينعمون بوارف ظلاله ، إلا أن الحكومة اتهمتهم بالتطرف والتخلف والعودة إلى القرون الغابرة والعيش في إطار الماضي ، ثم أردفت ذلك باتهامهم بدعم وتأيد العنف والإرهاب».

وواضح هنا التلاعب بشقي الخطاب الإخواني ، ذلك العام والمتشدد الذي يثير جاذبية المسلمين وهو تطبيق الشريعة ، والثاني هو الخاص أي الاستفادة من فرص المناخ الديمقراطي ، وإذا كانت العبارات السابقة قد وردت في سياق ردود الإخوان على الاتهامات والانتقادات التي وجهت إليهم خلال فترة الاحتقان السياسي بينهم

وبين السلطة خلال عام ١٩٩٥ ، فإنها تشير إلى حرص الإخوان على إثارة قضية مضمونها أنهم لا يريدون إلا حكم الإسلام وتطبيقه ، وأن الحكومة تعصف بهم لأنهم يطالبون بهذا الهدف السامى البالغ الحساسية للرأي العام المصرى ، وقد كان تمسك الإخوان الشديد بمطلب الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة سبباً من أسباب فشل وثيقة الوفاق الوطنى التى كان مقرراً أن توقع عليها كافة الأحزاب والقوى السياسية فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ كإطار تلتزم به هذه القوى فى خوض انتخابات مجلس الشعب ، وعللت قيادات الإخوان سبب رفض الجماعة للتوقيع على هذه الوثيقة بعدم تضمينها فقرة تنص على أن تفسر بنود الوثيقة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، وإضافة فقرة تنص على إقامة الدولة الإسلامية (روزاليوسف: العدد ٣٥١٠ ، ١٨ سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ٨). وقد ترتب على رفض هذه الوثيقة تأثير سلبي ليس على وضعية الإخوان خلال الانتخابات ، بل على قوة أحزاب المعارضة بوجه عام فمنيت جميعها بفشل كبير فى الانتخابات ، كما كان المطلب نفسه سبباً بررت به جماعة الإخوان رفضها الدخول فى جبهة تمثل قوى المعارضة فى الانتخابات ، على أساس أن الجبهة تتطلب وحدة فى الفكر ، الأمر الذى لا ينسجم مع التعارض بين فكر الإخوان وفكر حزب التجمع مثلاً .

وعندما سئل مأمون الهضيبي عن أسباب الانتقادات التى يوجهها كثيرون لشعار الإسلام هو الحل الذى ظل الإخوان يرفعونه عام ١٩٩٥ كجزء من حملتهم الدعائية لانتخابات مجلس الشعب رد قائلاً : «المقصود به هو العودة إلى الإسلام الصحيح ، وأن نحتكم بكتاب الله الذى بعدنا عنه .. هذا الشعار ننادى بالاحتماء به بعدما أصابنا كوطن ما لا يخفى عن كل ذى بصيرة ، وهو شعار ليس فضفاضاً كما يدعى البعض ، ولكنه محدد تماماً ومعروف ، وهو ليس شعاراً دينياً فقط بقدر ما هو شعار حياتى ويهدف إلى تصحيح الأوضاع فى مجالات الزراعة والصناعة وغيرها من المجالات الأخرى ونشر العدل والحكم به بين الناس " . (الأحرار: ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ٨).

ولكن الإخوان فى حقيقة الأمر لم يطرحوا برنامجاً سياسياً محدداً لتصحيح

الأوضاع وفقاً لشعار الإسلام هو الحل كما يقول مأمون الهضيبي ، واجتهاداتهم في هذا المجال محدودة وفردية لا ترقى إلى البرنامج المتكامل ، بل هناك تعمد في الحقيقة لإهمال تقديم مثل هذا البرنامج ، وحتى لو أخذنا برنامج حزب العمل المتحالف مع الإخوان والذي دخل به انتخابات مجلس الشعب في عام ١٩٩٥ فسنجد أنه لا يمثل الإخوان تماماً ، ويلتقي معهم في بعض القضايا ، بينما خلا من أهم قضيتين في فكر الإخوان وهما إقامة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة ، ويلاحظ أن الإخوان أكدوا مراراً أن تعاونهم مع حزب العمل هو تحالف وليس اندماجاً ، ومن ناحية أخرى فإن التنسيق السياسي بينهما خلال هذه الانتخابات كان ضعيفاً بما يعنى ضرورة التحفظ والتأكيد على أن البرنامج يمثل العمل أكثر مما يمثل الإخوان ، ويكفى الإشارة إلى العناوين الرئيسية للنقاط التي تضمنها برنامج حزب العمل ، فقد أكد على تربية الأسرة دينياً ، وأن تلتزم الصحافة والإذاعة والتلفزيون بالصدق ، والاهتمام بالتعليم كفرض ديني ، وضمان حقوق الفقراء في الخدمات الأساسية، وتوفير فرص عمل للشباب ، ورفض الغلاء ، ورفض الربا في البنوك ، ودعم الفقراء بالزكاة ، ومنع سيطرة الأجانب على مقدرات الأمة ، ومحاربة الكسب الحرام ، ورفض التعذيب ، وإطلاق حرية النشر وتشكيل الأحزاب والجمعيات لكل المصريين مسلمين ومسيحيين ، والحد من سلطات رئيس الجمهورية ، والعمل بالشورى وما تتضمنه من تداول للسلطة، والعداء للصهيونية والعمل على وحدة الأمة العربية والإسلامية ، وإقامة قوة عسكرية مصرية وإسلامية ، وتنويع العلاقات الدولية ، وكل هذه العناصر تدخل في إطار الأهداف المرحلية أو التكتيكية للإخوان ولا ترقى إلى المستوى الاستراتيجي، ويذكر أنه بعد انتهاء الانتخابات وخسارة حزب العمل قائلاً : «مهدنا الطريق للإخوان لكي يتحالفوا معنا ، ولم نغير أفكارنا بسبب التحالف معهم ، فالتوجهات الإسلامية لدى حزب العمل قديمة وهم - أي الإخوان - معنا في كثير من الأمور». بينما قال مأمون الهضيبي : «لا نستطيع أن نلزم حزب العمل بمواقف معينة والقضية الأساسية أن الحكومة تقاوم كل من يرفع شعار الإسلام هو الحل ، سواء كان من حزب العمل أو الإخوان». (الحياة العدد ١١٩٨٢ في ١٢/١٢/١٩٩٥ ، ص ٧).

على أن الموقف من الحرية والديمقراطية هو أكثر المؤشرات دلالة على تعمد الإخوان الحديث بلغتين مختلفتين أو ترديد الخطاب المزدوج الذى لا يفيد إلا فى إضافة المزيد من الغموض والمراوغة الفكرية التى لم تتخلص منها الجماعة حتى الآن ، يقول مصطفى مشهور فى مقال له بجريدة الشعب فى ٢٨/٢/١٩٩٥ : «إن الحرية غالية ولازمة لكل إنسان ، فيها يثبت وجوده ويحقق مطالبه ، وهي الطريق إلى العزة والقوة للأفراد وللشعوب والأقطار ، والإسلام يقرر حق الإنسان فى الحرية ، وفى إطار دقيق ، ويرفض القهر والطغيان والظلم ويحارب الاستعباد ويشجع على تحرير العبيد». وهذا الإطار الدقيق الذى تتم من خلاله الحرية فى الإسلام هو بيت القصيد، فبالرغم من التأكيدات المتكررة فى أدبيات الإخوان على الحريات المدنية والحريات العامة ، فإن المنطلق الفكرى الذى يقوم عليه إدراكها لمعنى الحرية مختلف إلى حد كبير عما هو معروف فى الفكر الليبرالى عمومًا ، فبينما قال هذا الفكر بأن الأصل فى الحرية هو الإباحة ، والإيمان بقدرة الفرد على إدراك مصالحه الحقيقية ، وأنه خلق حرًا وما القيود التى توصل إليها الفكر الإنسانى إلا لحماية هذه الحرية الفردية وتعزيزها ، تؤكد أدبيات جماعة الإخوان أن الأصل فى الحرية هو التقييد وأن الفرد مطبوع على الخطأ والشر ، وأنه يميل بطبعه إلى العبودية سواء كانت لإله أو لمخلوق أو لنظام بشرى ، وبينما يعتبر الفكر الليبرالى الحرية مبدأ أساسيًا من مبادئ النظام السياسى ، فإن الإخوان يعتبرون الحرية مجرد وسيلة لخدمة مبدأ أكبر وأشمل هو إقامة شرع الله وتحقيق الإسلام.

ولم يغير الإخوان خلال التسعينيات نظرتهم التى تقضى بتقييد الحرية بالشرع ورفض قبول أساسها الفلسفى ، وعندما اشتدت عليهم الانتقادات بالنسبة لموقفهم الغامض من الديمقراطية أصدروا وثيقة الشورى وتعدد الأحزاب السالف الإشارة إليها، وعلى عكس ما كان مرجوًا ، جاءت الوثيقة تؤكد الموقف القديم ، فقد تحدثت الوثيقة عن الشورى وليس الديمقراطية وأسهمت فى معنى المقصود بالشورى إلى حد مطابقتها تقريبًا مع ما تنادى به الديمقراطية ، وهنا أرادت الجماعة فى حقيقة الأمر إقناع غيرها بأنه إذا كانت الشورى بهذه الحالة - أى تحقق أهداف الديمقراطية نفسها -

فما الداعى لأن نتحدث عن الديمقراطية أو نجعلها قضية أساسية فى فكرنا السياسى المعاصر وما يرتبط بها من فلسفات أو أفكار أو الاكتفاء باعتماد مفهوم الشورى .

كما أن الوثيقة وضعت كل ما ورد عن الشورى ذاتها والذى يوحى بالإيمان بفكرة الحرية كما وردت فى الفكر الليبرالى فى الإطار الإسلامى القديم نفسه لخطاب الجماعة، فهي مقبولة فقط فى ظل الدولة الإسلامية المزمع قيامها وفى ظل أن القرآن والسنة هما الدستور الأسمى ، تقول الوثيقة فى هذا الشأن : «الناس لا يملكون الحكم إلا بما أنزل الله ، وبمقتضى شريعة الإسلام ، ومن ثم فالأمة الإسلامية لا تملك أن تفوض من اختارته لىلى أمراً من أمورها إلا فيما قرره الشرع لها ، ولا يجوز لها أن تفوضه فيما لا تملكه ، ولا حق لها فيه ، فإذا ما اختارت والياً لبعض شئونها فليسوس الأمور على مقتضى أحكام الدين لأن الدين هو الأساس ، والسلطان حارس». كما قالت الوثيقة : «إننا نؤمن بتعدد الأحزاب فى المجتمع الإسلامى ، وما دامت الشريعة الإسلامية هي الدستور الأسمى ، فإن فى ذلك ما يكفى لضمان سلامة المجتمع واستقامته على الطريق».

الإسلام هو الحل .. تعالوا نصلح الدنيا بالدين :

بعد خمسين عاماً من نشأة جماعة الإخوان .. عادت بشعارين تجوب بهما دوائر الانتخابات يتوسطهما لافتة ضخمة محمولة فوق الرؤوس تقول (صوتك لمرشح الإخوان). (نصلح الدنيا بالدين).

وهذا يدعونا للتساؤل : كيف نصلح الدنيا بالدين ؟ هل بالالتزام الأخلاقى؟ بالتحجب؟ وما هي طبيعة الديمقراطية التى يريدونها الإخوان ؟ هل ستنصل الجماعة من تاريخها الدموى ؟ هل ستتخذ الديمقراطية بديلاً عن مبدأ الشورى وكيف ستتصرف بإشكالية الدولة الدينية والدولة المدنية ؟ حينما نتكلم عن السياسة هل سيتكلم الإخوان كلاماً دينياً أم مدنياً ؟ هل سيستطيع الإخوان الاندماج بشكل حقيقى مع القوى السياسية الأخرى واستيعاب الأفكار والتيارات العلمية؟ - كلها أسئلة راودتنى عندما رأيت تلك الشعارات .. وربما كان لتحليل الدكتور عبد العاطى محمد فى برنامج الإخوان فى الانتخابات يحدد قليلاً على تلك التساؤلات حيث يقول فى مقالة له فى الأهرام العربى (العدد ٤٥١-١٢ نوفمبر ٢٠٠٥) يكتب :

كان من الواضح أن البرنامج الجديد جاء خلاصة للصراع القائم داخل الجماعة بين من يطلق عليهم المحافظون أو الحرس القديم والمجددون أو الحرس الجديد والذي يشير إلى انتصار المحافظين . ففي الفقرة الأولى للبرنامج تحدد جماعة الإخوان المسلمين مرجعيتها الفكرية التي تنبثق منها رؤيتها الإصلاحية في الشريعة الإسلامية وتقول أنها، وبسبب هذه المرجعية ، اتخذت من «الإسلام هو الحل» شعاراً لها في هذه الانتخابات .

إن الخلاف الجوهرى الذى يعلمه منظرو جماعة الإخوان المسلمين والمعنيون عموماً بشأن الإسلام السياسى يكمن فى هذه القضية أساساً ، ما هي المرجعية؟ «الشريعة» أم «الجماعة المسلمة» ، فالفلسفيون والإحيائيون يؤكدون دائماً أن المرجعية هي للشريعة أي للمقدس والإلهى بينما الطرح المعاكس الذى يطالب به الإصلاحيون أو المجددون دائماً هو التأكيد على أن المرجعية للجماعة المسلمة وليس للشريعة ، بمعنى أن الإجماع الذى يتحقق داخل الأمة الإسلامية هو الأساس لأنه خلاصة نظرتهم للمقدس وكيفية التعامل معه ونتيجة طبيعية للخبرات المتراكمة عبر الزمان ، وهو وحده الذى يضمن وحدة الأمة وقوتها فى وجه التحديات والاتفاق على أن الجماعة المسلمة هي المرجعية هو وحده الطريق الذى يتلاءم مع الديمقراطية لأنه يعكس التنوع والاجتهاد والتراضى كما يتفق مع روح التجديد التى تجعل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان .

انحازت جماعة الإخوان لاختيار المرجعية بكونها الشريعة وليست الجماعة المسلمة، والجديد فى الأمر هذه المرة هو العمل بوضوح وقوة على تسييس الدعوة الدينية ، صحيح أن مؤسس الجماعة حسن البنا حاول ذلك فى الماضى وكذلك من جاءوا بعده من مرشدى الجماعة ، لكن المسألة لم تكن بالقوة التى نشهدها الآن حيث يجرى بذكاء شديد تفصيل الحياة الديمقراطية وثمرات الإصلاح السياسى على جسد الجماعة بالصورة التى تريدها دون أن تحيد أبداً عن الهدف الاستراتيجى وهو تحويل الدعوة الدينية الى عمل سياسى منظم منتشر محلياً وعالمياً .

يقول برنامج الجماعة : «بناء الإنسان المصرى يحتل أولوية لديها ، وهذا لا غبار عليه ، بل هو هدف الجميع ، لبناء الإنسان الذى تريده الجماعة وفقاً للصياغة التى

وردت بالبرنامج هو أن يتم عن طريق «الإسلام» وحده دون أي إسهامات حضارية وثقافية أخرى مما يشهده العالم المعاصر . وهنا عندما تطرح الجماعة سياسة بعينها للتخديم على هذا الهدف تطالب بإعادة قضية التربية إلى المدارس إضافة إلى التعليم ، أي أنها تريد أن تجعل من أسلمة المواطن المصرى ضرورة حياتية منذ الصغر بجانب ما يتلقاه من تعليم عصرى ، وتلك قضية شائكة فيها من اللبس والغموض أكثر مما فيها من خير عام تنشده الجماعة ، ويقول البرنامج أيضاً: إن الجماعة تطالب بنظام جمهورى برلمانى دستورى ديمقراطى فى نطاق مبادئ الإسلام ، بمعنى أنها تصر على إضفاء طابع دينى محدد على الممارسة السياسية وما هو غير ذلك ليس مقبولاً من جانبها ، وعبارة مبادئ الإسلام هذه «مطاطة» ويمكن أن تفتح جديلاً واسعاً حول المقصود بها تحديداً ، وبينما خصصت بنداً تطالب فيه بحرية تكوين الأحزاب ، كان من المنتظر أن تخصص بنداً لمطلبها هي بإنشاء حزب سياسى وهو ما لم يحدث من جهة أخرى كان من المنتظر أن تعلن الجماعة موقفاً أكثر وضوحاً من الآخر وأقصد بذلك حالة الأقباط فى مصر ، فما ورد فى البرنامج هو الإشارة إلى حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها ، فالحديث هنا عن الشعائر وليس عن الدور السياسى للأقباط وهكذا فإن موقف الجماعة من قضية المواطنة ما زال غائباً سواء عن قصد أم بدون قصد . وتبقى نقطة أخرى موضع تساؤل هي المتعلقة بما طالب به البرنامج من إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء بالانتخاب من العلماء ، واختيار شيخ الأزهر بالانتخاب من هذه الهيئة، فرغم صحة هذا المطلب من حيث أهميته لقضية الإصلاح والتجديد فى الفكر الإسلامى عمومًا ، فإن ضمانات نجاحه غير متوافرة فى الواقع السياسى والثقافى المصرى المعاصر ، فنظراً لحساسية المنصب يثور التساؤل من الذى يضمن أن تأتى الانتخابات بمن هم أصلح دينياً فعلاً ؟ أليس سهلاً على السلطة أن تأتى برجالها أيضاً ومن خلال الأساليب الديمقراطية ذاتها ؟ وبافتراض أن هذا قد تحقق ، هل ستقبل جماعة الإخوان نفسها بما سيمليه عليها الأزهر بحكم أنه سيصبح المرجعية الدينية التى يجب على الجميع احترام تعاليمها ، على أن الأخطر من ذلك هو هل تريد سلطة دينية فى البلاد حتى ولو تم تمثيلها فى الأزهر . . . إن هذه الاستقلالية مطلوبة فى ظل توافر مناخ عام يستند إلى أن الجماعة المسلمة هي المرجعية

وليست الشريعة كما تطالب جماعة الإخوان ، ثم ألا يحق للبعض أن يتساءل عن الهدف الحقيقي من وراء هذه المطالبة من جانب الجماعة الآن بعد أن سكنت طويلاً عنها ؟ ، ألا وهو ثقتها بأن نشاطها امتد وتغلغل داخل الأزهر ولو على سبيل التعاطف والتلاقى الفكرى ، ومن ثم فإن هيمنتها عليه تصبح يسيرة فى حالة التماشى مع دعوتها هذه باختيار شيخ الأزهر عن طريق الانتخابات من هيئة علماء منتخبة ؟!

وإذا تركنا كل ذلك جانباً ، ونظرنا إلى ما احتواه البرنامج من حماسة شديدة للديمقراطية من جانب الجماعة ، فإن تسييس الدعوة الدينية يصبح أمراً أكثر وضوحاً وجلاءً ، فالجماعة تذكر كلمة الديمقراطية ولا تشير إلى كلمة الشورى المفضلة لديها ، وهي ذاتها الجماعة التى كانت فى السابق تكيل الاتهامات لمفهوم الديمقراطية بما يثير علامة استفهام كبيرة حول هذا التحول الفكرى الذى ربما جاء ترضية للإصلاحيين والمجددين داخل الجماعة دون أن يحدث تغييراً جوهرياً فى فكر الجماعة حول القضية ، فالحديث عن أن الشعب هو مصدر جميع السلطات لا يتفق مع الإصرار على أن الشريعة المرجعية للجماعة ، والحديث عن تداول السلطة لا يتفق مع فلسفة الجماعة فى أسلمة الحياة المدنية ولا مع غموض رؤية الجماعة لمفهوم المواطنة .. فلماذا كل هذه الحماسة الآن لقضية الديمقراطية من جهة الجماعة ؟ .. التفسير الأرجح لذلك هو حرصها على الجماهيرية والعمل على استعادة شرعيتها السياسية ، فإذا كان المناخ العام هو مناخ الديمقراطية فلا بأس على الجماعة من وجهة نظرها أن تتحدث بنفس خطاب هذا المناخ إلى حد المزايدة على الآخرين ، فذلك يكسبها المزيد من الانتشار والجماهيرية التى طالما وضعتها هدفاً رئيسياً منذ تأسيسها قبل نحو ٧٧ عاماً لكي تبقى وتستمر فى الحياة السياسية والاجتماعية ، هذا فضلاً عن ترسيخ شرعيتها الواقعية حتى لو لم تتمكن من اقتناص الشرعية القانونية من الدولة مرة أخرى .



الفصل الخامس

المطالبة بالحزب مع الإبقاء على الجماعة

من الظواهر الملفتة للانتباه في الممارسات السياسية لجماعة الإخوان أنها تطالب بتشكيل حزب سياسى يعبر عنها ، ولكنها تصر في الوقت نفسه على الإبقاء على الجماعة أيضاً .

والهدف غير المعلن من وراء ذلك يعود في حقيقة الأمر إلى رغبة الجماعة في الجمع بين مزايا الجماعة كحركة اجتماعية وسياسية والحزب السياسى بما يتيح لها قدرًا أكبر من المناورة السياسية والمرونة في تحقيق أهدافها ، لقد استندت الجماعة في مطلبها بتشكيل حزب سياسى إلى تفسير معين لقرار حل الجماعة وإلى بعض الجوانب الدستورية ، حيث أشار مأمون الهضيبي في حديث لمجلة الوسط في ١١ سبتمبر ١٩٩٥ إلى أن قرار الحل الصادر في ١٤ يناير ١٩٥٤ لم يصدر بحل جماعة الإخوان، وإنما اعتبر الجماعة حزبًا من بين الأحزاب السياسية التى يسرى عليها القرار ، وبما أن قرار حل الأحزاب قد ألغى ثم صدرت قرارات وقوانين تؤكد إلغاء هذا القرار - منها قانون تشكيل الأحزاب - ثم تعديل المادة الخامسة من الدستور التى تنص على أن الحياة السياسية تقوم على أساس التعددية الحزبية ، فإن ذلك يعطى الحق للجماعة بتشكيل حزب سياسى ، وأوضح أنه إذا كان هناك قرار صدر فى شأن الجماعة، فإنه لم يمنع الفكرة وإن كان منع التنظيم ، وقال : «بعد خمسين عامًا أصبحنا كيانًا آخر مختلف تمامًا عن ذلك الذى صدر فى شأنه القرار ونعمل فى ظل أوضاع قانونية تنص على إقرار الحريات السياسية». ثم أكد أنه من حيث الواقع فإن الجماعة تعمل كحزب سياسى فى البلاد حتى وإن لم تحصل على ترخيص بذلك ، وفى هذا المعنى الأخير يقول سيف الإسلام حسن البنا : «لسنا حزبًا رسميًا ولكن من حقنا أن نمارس ما تمارسه الأحزاب تمامًا من نشاط، لأنه إذا كان مفهوم الحزب فى نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ والخاص بنظام الأحزاب يقول : «يقصد بالحزب كل جماعة تقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السلمية السياسية

الديمقراطية لتحقيق برامج محددة وتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم». فإن ذلك ينطبق على ما يقوم به كل مواطن يرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب ، إذ إنه بمقتضى ممارسة حق الترشيح فإن المواطن يؤلف جماعة منظمة هم أنصاره يعملون معه فى سبيل تحقيق برنامجه السياسى ، وهذا ما قام ويقوم به أعضاء الإخوان من حيث الواقع». وأكد سيف الإسلام أن هذه المادة الثانية تجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة فى قانون الأحزاب التى تشترط لتأسيس حزب سياسى عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه على أساس طبقى أو طائفى أو على أساس التفرقة بين الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة ، وتجعل من المشروع أن تتبارى الأحزاب فى تطبيق الشريعة الإسلامية خاصة أن الدستور ينص على أن مبادئ الشريعة هي المصدر الرئيسى للتشريع . (الوسط: العدد ١٥٢ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ٢١).

ولكن هذه الرغبة الشديدة فى تكوين حزب سياسى للإخوان يقابلها تأكيد آخر من جانب الجماعة بأن الحزب لن يكون بديلاً عنها ، وفى هذا تشير كتابات قادة الجماعة إلى أنه لا يوجد أي حزب يمكن أن يحل محل الجماعة أو يكون بديلاً عنها ، والحق متاح لأعضاء الجماعة أو بعضهم فى أن يشكلوا حزباً استناداً إلى أن ذلك سيكون من باب الأعذار ليؤكدوا صدق نوايا الجماعة فى العمل العلنى السلمى ، وسيظل التزام أي عضو يتجه لتشكيل حزب بالاستمرار فى الجماعة هو الأصل وعمله داخل الحزب اجتهاداً أو فرعاً ، أي أن الأعضاء فى هذه الحالة لن ينعزلوا عن الجماعة ولن ينشقوا عنها .

والواقع أن الإخوان كجماعة سياسية تحمل بعض سمات الحزب السياسى وسمات الحركة الاجتماعية والسياسية فى الوقت نفسه ، فالأحزاب السياسية لها ثلاثة مقومات أساسية هي وجود تنظيم له صفة العمومية والدوام ، ورغبة عناصر الحزب وقياداته فى الوصول إلى السلطة السياسية، وسعي الحزب للحصول على التأييد الشعبى واقتناع المواطنين بخطة بناء على برنامج وأولويات محددة . وأما الحركات الاجتماعية والسياسية فلها مقومات خمسة هي الارتباط بالتغيير الاجتماعى، والبناء الفكرى

التميز ، والبناء التنظيمي الضعيف والتضامن الداخلي القوى ، والاستمرارية وسرعة الانتشار والتغلغل التلقائي والتذبذب والتطور والإخوان المسلمون كجماعة سياسية تقترب من وضع الحزب ، حيث لها بناؤها التنظيمي الذي يتسم بالعمومية والدوام ، أي الانتشار والوجود على المستويين القومي والمحلي والبقاء لمدة طويلة من الزمن ، كما أن الجماعة تسعى إلى السلطة وتعتبر عن مصالح طبقة معينة . وهي بذلك أقرب إلى الأحزاب الأيديولوجية أي الأحزاب الجماهيرية ، ولكن بالمقابل فإن جماعة الإخوان كحركة اجتماعية وسياسية تنفرد بوجود تنظيم قوى عن باقي الحركات وتنشد التغيير الاجتماعي الجذري وتصطدم مع أسس الوضع القائم وترفض المساومة السياسية ، ولا تلعب دوراً في إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم بل ترى أن الشرعية هي من خلال الجماعة ، وكلها أمور لا تتسق مع طبيعة الحزب السياسي .

وعلى ذلك فإن جماعة مثل الإخوان يغلب عليها الطابع الحركي وتأخذ منه خصائص معينة مثل الحرص على الانتشار والتغلغل التلقائي وكسب المؤيدين والأتباع والتركيز على إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي الشامل ، وعدم الالتزام بشروط العمل السياسي القائمة والرغبة في الاحتفاظ بالمرونة في التعامل مع المشكلات والأحداث السياسية ، بينما يتمثل التداخل بينها وبين طبيعة العمل الحزبي في عدة جوانب هي السعي للوصول إلى السلطة ، والبناء التنظيمي القوى والتعبير عن مصالح اجتماعية معينة فضلاً عن قوة الاعتبارات الأيديولوجية (الأحزاب الجماهيرية) ، تستفيد الجماعة من هذا التداخل من حيث إنه يعفيها من بعض الانتقادات التي توجه إلى ممارستها ، خاصة من حيث تعمد إثارة البلبلة والغموض حول مواقفها هرباً من أي التزامات يفرضها الواقع الحزبي ، كما تخشى الجماعة في حالة تحولها تماماً إلى الطبيعة الحزبية أن تتعرض لقرارات جديدة بإنهاء وجودها السياسي حتى كحزب سياسي وبذلك تكون قد خسرت قواعدها ومكاسبها التي جنتها بحكم استمرارها كجماعة أو حركة وتخسر شكلها التنظيمي الجديد كحزب .



خاتمة الباب الأول

.. هكذا .. كما قلنا لا التاريخ ولا الجغرافيا يدافع عن الإخوان المسلمين
وتوجهاتهم السياسية .

هم دائماً يعملون ويتصرفون حسب الأجواء السائدة ومدى سخونتها أو برودتها ،
فإذا اشتعلت الحكومة غضباً منهم ، تواروا في الظل . وإذا وجدوها ضعيفة مستكينة
أو مشغولة بأشياء أخرى استعرضوا عضلاتهم وتحدثوا عن قوتهم ..
فهل علينا أن نكره الإخوان ؟! ..



الباب الثانى

الانتخابات فى مصر

السلطة التشريعية تعد جوهر العملية الديمقراطية فى أي نظام سياسى حيث تتحول نصوص الدستور إلى حركة سياسية تتم من خلالها ممارسة الحكم وفق الالتزام بكافة المبادئ المنصوص عليها بما يؤدي إلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية سلمية بين كافة الأحزاب والقوى السياسية وتحدد كفاءة السلطة التشريعية بقدرتها على الاستقلال عن السلطة التنفيذية وبقدر ونزاهة الانتخابات التي يتم عن طريقها اختيار النواب .

الفصل الأول

الحياة البرلمانية المصرية

يعد البرلمان المصرى أقدم مؤسسة تشريعية فى العالم العربى أنشئت وفق النمط الغربى الحديث فى إقامة المؤسسات التشريعية المنتخبة التى تقوم بتمثيل جمهور الناخبين والتعبير عن مصالحهم فى مواجهة السلطة التنفيذية .

ومنذ نشأته شهدت الحياة البرلمانية المصرية تطورات عدة مثلت كل منها علامة فارقة كان لها تأثيرها على مجمل العملية الانتخابية، ففي ٢٧ أكتوبر ١٩٧١، أجريت انتخابات مجلس الشعب فى ظل الدستور الدائم الذى تم وضعه فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ وقد عقد المجلس أولى جلساته فى ١١ نوفمبر ١٩٧١، وهو أول مجلس يستكمل مدته الدستورية وهي خمس سنوات كاملة.

فى هذه الانتخابات تغير اسم البرلمان من مجلس الأمة إلى مجلس الشعب، وقد اجتذبت هذه الانتخابات أكبر عدد من المرشحين منذ انتخابات ١٩٥٧، مما انعكس على احتدام المنافسة السياسية، فقد وصل عدد المرشحين إلى ١٧٥٣ منهم ٧٤٠ عاملاً و ٢٦٧ فلاحاً، و ٧٤٦ من الفئات الأخرى، لتكون نسبة العمال والفلاحين من إجمالى المرشحين ٥٧,٤ ٪، ومن الناجحين ٥٣,٥ ٪.

وفى عام ١٩٧٦ تم إجراء انتخابات جديدة فى ظل نظام المنابر السياسية التى تحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية، حيث صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية فى مصر، وقد تدخلت العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتضفى على هذه الانتخابات طابعاً مميزاً، فاتسمت باحتدام المنافسة، وبدرجة واضحة من التسييس، وارتفاع نسبة الوجوه السياسية الجديدة المشاركة فيها، بالإضافة إلى ظهور فئة المرشحين المستقلين، وقد بلغ عددهم ٨٩٧ مرشحاً عبروا عن

اتجاهات سياسية متباينة لم تجد مكانًا ضمن التنظيمات الثلاثة ، فاز حزب مصر العربي الاشتراكي (الوسط) بـ ٢٨٠ مقعدًا ، وحزب الأحرار الاشتراكيين (اليمن) بـ ١٢ مقعدًا ، وحزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي (اليسار) بمقعدين ، كما فاز المستقلون بـ ٤٨ مقعدًا .

الأداء البرلماني في هذا الفصل التشريعي اتسم بدرجة أكبر من الفعالية وذلك مع بداية التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعدد الحزبي ، هذه الفعالية بدت جلية في عدد الاقتراحات بقوانين المقدمة والتي بلغت ٢٦٧ اقتراحًا ، على مدى دورات الانعقاد الثلاث وكذا عدد الاستجوابات الذي بلغ ٣٧ استجوابًا تمت مناقشة ١٧ منها ، يتعلق معظمها بقضايا مهمة تمس قطاعات عريضة من المواطنين .

وفي عام ١٩٧٩ أجريت أول انتخابات تشريعية في مصر على أساس حزبي ، وذلك لأول مرة منذ إلغاء الأحزاب السياسية في مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وقد شاركت فيها أربعة أحزاب سياسية تكونت بعد صدور قانون الأحزاب السياسية في عام ١٩٧٧ ، وهي : الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الأحرار الاشتراكيين ، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وحزب العمل الاشتراكي ، وقد خاض الانتخابات عدد ضخم من المرشحين بلغ ٢٤٩٢ مرشحًا ، انقسموا إلى : ١٤٨٤ فئات ، ٧٧٥ عمالًا ، ٢٣٣ فلاحين ، بالإضافة إلى المرشحات للفوز بمقاعد المرأة التي خصص لها لأول مرة ٣٠ مقعدًا تنافس عليها ١١١ مرشحة .

وقد فاز الحزب الوطني الديمقراطي بـ ٣٣٠ مقعدًا ، بينما تمكن حزب العمل بتنسيق مع الحكومة من الفوز بـ ٣٠ مقعدًا ، وحصل حزب الأحرار على ٣ مقاعد ، أما المستقلون فحصلوا على ١٠ مقاعد ، فيما لم يفز حزب التجمع بأي مقعد .

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٨١ تولى الرئيس محمد حسني مبارك رئاسة الجمهورية ، وأدخلت تعديلات بقوانين على نظام انتخاب مجلس الشعب ، ففي عام ١٩٨٣ تم إقرار نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية والتمثيل النسبي .

وقد أجريت أول انتخابات تشريعية في عهد الرئيس مبارك في مايو ١٩٨٣ ،

شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية ، وقد فاز الحزب الوطني بـ ٣٩٠ مقعداً ، بينما فاز حزب الوفد الذى ضمت قوائمه بعض الممثلين عن التيار الدينى بـ ٥٨ مقعداً .

وفى عام ١٩٨٦ صدر قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل نظام الانتخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية والنظام الفردى ، وأجريت انتخابات عام ١٩٨٧ وفقاً لنظام الانتخابات المعدل المشار إليه ، والذى جمع بين القوائم المنتخبة وعدد من المقاعد خصصت للمستقلين بلغ ٤٨ مقعداً ، وقد تنافس فى هذه الانتخابات ٣٥٦٢ مرشحاً من بينهم ١٩٣٧ مستقلاً ، و ١٦٥٥ على القوائم الانتخابية الخمس لأحزاب الوطنى ، والوفد والتجمع ، والأمة ، والتحالف الذى ضم مرشحى حزب العمل والأحرار والإخوان المسلمين ، وحصل الحزب الوطنى على ٣٤٦ مقعداً ، بينما فاز حزب العمل بـ ٦٠ مقعداً وحزب الوفد بـ ٣٥ مقعداً ، أما المستقلين فقد أعلن عدد كبير منهم بعد فوزهم الانضمام إلى أحد الأحزاب وخصوصاً الحزب الوطنى مما جعل عددهم يتقلص فى المجلس إلى ٧ مقاعد فقط وقد لاقى هذا المجلس نفس مصير سابقه ، حيث تم حله فى ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ ، وذلك على خلفية صدور حكم بعدم دستورية قانون الانتخابات الذى لم يعط للمستقلين حقوقاً متساوية لمرشحى القوائم الحزبية ، وقسمت الجمهورية إلى ٢٢٢ دائرة انتخابية ، انتخب عن كل منها عضوان ، يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين ، وأصبح عدد أعضاء مجلس الشعب ٤٥٤ عضواً منهم عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ، وقد شارك فى هذه الانتخابات الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب التجمع وعدد كبير من المستقلين وقاطعها حزبا الوفد والعمل ، وحصل الوطنى على ٣٦٠ مقعداً والتجمع على ٥ مقاعد ، والمستقلون على ٧٩ مقعداً .

وقد أكمل هذا المجلس دورته الدستورية حتى ١٢ ديسمبر ١٩٩٥ حيث أجريت الانتخابات التشريعية وتم انتخاب المجلس الجديد الذى بدأ دور انعقاده الأول فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٥ ، هذه الانتخابات اكتسبت أهمية سياسية نظراً لتعدد القوى السياسية المشاركة فيها ، بحيث وصفت بأنها أهم وأكبر انتخابات برلمانية من حيث عدد

المرشحين وعدد الأحزاب المشاركة ونسبة المشاركة الشعبية، وقد حصل الحزب الوطنى على ٣١٧ مقعداً ، والمستقلون على ١١٤ مقعداً ، وانضم حوالى ١٠٠ منهم إلى الحزب الوطنى (ليصبح عدد المقاعد التى حصل عليها ٤١٧ مقعداً). والوفد ٦ مقاعد، وحزب الأحرار العربى الناصرى مقعد واحد .

وفى عام ٢٠٠٠ أجريت أول انتخابات تشريعية لمجلس الشعب فى ظل الإشراف الكامل للقضاء ، وقد حصل الحزب الوطنى على ٣٩٠ مقعداً وكان نصيب الأعضاء الذين ترشحوا رسمياً باسم الحزب ١٧٢ مقعداً (٣٨,٧٪) ، بينما انضم إليهم ٢١٨ عضواً (٤٩٪) ترشحوا بصفة مستقلين أو انضموا إلى الحزب بعد أن فازوا فى الانتخابات ، فيما حصل حزب التجمع على ٦ مقاعد، وحزب الوفد ٧ مقاعد ، والعربى الديمقراطى الناصرى مقعدين ، والأحرار مقعد واحد ، أما التيار الناصرى فقد حصل على ٥ مقاعد منهم عضو انضم للهيئة البرلمانية للحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، فيما حصل المستقلون على ٣٣ مقعداً منهم ١٧ للتيار الإسلامى .

وفى عام ٢٠٠٥ كانت الانتخابات لها طابع خاص بعد تغيير المادة ٧٦ من الدستور واختيار رئيس الجمهورية لأول مرة بالانتخاب الحر المباشر . . وقد حصل الحزب الوطنى على ٣١١ مقعداً بعد انضمام مائة مستقل ، فيما بلغ عدد الفائزين من المستقلين ١١٢ بينهم ٨٨ نائباً من التيار الإسلامى ، ونجح من حزب الوفد ٦ أعضاء، وحزب التجمع ٢، وواحد للغد.



الفصل الثاني

انتخابات مجلس الشعب والإخوان

منذ بداية التجربة التعددية الحزبية التي بدأت مع انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦ بدأت جماعة الإخوان المسلمين فى المشاركة فى هذه الانتخابات أملاً فى الفوز بمقعد أو أكثر فى المجلس فى محاولة للانغماس فى المؤسسات السياسية المختلفة ، ولكن على ما يبدو كانت غير منظمة فى البداية ، ثم جاءت انتخابات ١٩٨٤ ليشترك الإخوان من خلال قائمة حزب الوفد ، وبدأ الأمر يتخذ شكلاً تنظيمياً زاد مع انتخابات عام ١٩٨٧ بعد تكوين تحالف قوى بينهم وبين حزبي العمل والأحرار .

جرت مشاركة الإخوان المسلمين فى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥ فى ظل مناخ سياسى وأمنى متوتر بينهم وبين الدولة بدأ منذ نهاية عام ١٩٩٤ وبدأ كحصيلة منطقية لسنوات أبعد من العلاقات المتأرجحة بين الطرفين ، وفى هذا السياق عد قرار الحكومة المصرية إحالة ٧٩ قيادياً مهنيًا وسياسيًا إلى القضاء العسكرى بتهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها تنظيمًا غير مشروع واحداً من أكثر القرارات أهمية فى الساحة السياسية المصرية خلال عام ١٩٩٥ ، وتعود تلك الأهمية إلى عاملين رئيسيين على الأقل ، الأول : أنها السابقة الأولى من نوعها منذ نحو ثلاثين عاماً ، ولا تقتصر تلك السابقة على القضاء العسكرى وحده ، بل تشمل درجات وأشكال القضاء العادى الذى لم يعرف منذ ذلك التاريخ أية محاكمة للإخوان ، أما العامل الثانى فهو أن تلك المحاكمات جرت فى توقيت سياسى حرج ، حيث بدأت فى خضم معركة انتخابات مجلس الشعب التى أجريت دورتها الأولى فى ٢٩ نوفمبر ، وقد أتت أهمية هذه الانتخابات من كونها الأولى التى تمت حسب النظام الفردى منذ عام ١٩٧٩ وتشارك فيها أحزاب وقوى المعارضة ، وفى مقدمتها الإخوان المسلمون ، التى قاطعت الانتخابات السابقة عام ١٩٩٠ بالرغم من إجرائها حسب ذات النظام .

وقد أتى قرار إحالة الإخوان المسلمين للقضاء العسكرى ضمن المرحلة الأخيرة من

المراحل الثلاث التي مرت بها علاقتهم بنظام الرئيس مبارك منذ عام ١٩٨١ ، وامتدت المرحلة الأولى والتي يمكن وصفها بمرحلة «التجاهل والتسامح» منذ اغتيال الرئيس السادات وحتى عام ١٩٨٨ ، وفي تلك المرحلة كان الهدف الرئيسي لنظام الرئيس مبارك هو تفكيك حالة التوتر السياسى والاجتماعى التى واكبت وأعقبت ذلك الاغتيال ، على أن يتضمن ذلك خلق شرعية جديدة للحكم ، تقوم فى جوهرها على فكرة المصالحة الوطنية والانفتاح على كافة القوى السياسية المصرية الرئيسية ، وقد استلزم ذلك الهدف أن تتبع الدولة سياسة «التجاهل والتسامح» تجاه الإخوان ، بحيث تمتعوا بقدر واسع من حرية الحركة والتعبير بدون أن يصل ذلك إلى الاعتراف الرسمى بشرعية وجودهم ، وقد حددت الدولة فى ذات المرحلة عدوها الأساسى فى الجماعات الإسلامية المتشددة ، وبخاصة «الجماعة الإسلامية» و«تنظيم الجهاد» ، التى ظلت بعد اغتيالها للرئيس السادات محافظة على استراتيجيتها الهادفة إلى تغيير نظام الحكم بالعنف المسلح ، وقد ساعد ذلك على دعم علاقة الإخوان بالدولة التى تبنت تحليلاً سياسياً وأمنياً لا يرى وجود أية علاقة بينهم وبين تلك الجماعات ، الأمر الذى جعل من السماح بوجودهم كتيار إسلامى «معتدل» أحد عناصر استراتيجيتها فى مواجهة هذه الجماعات المتشددة .

كانت مرحلة «التجاهل والتسامح» هي التى أتاحت لجماعة الإخوان المسلمين دعم وجودهم السياسى والشعبى فى مصر ومد نفوذهم إلى مؤسسات وقطاعات سياسية ومهنية لم يصلوا إليها من قبل . فللمرة الأولى فى تاريخهم نجح الإخوان فى الوصول إلى عضوية البرلمان فى انتخابات ١٩٨٤ التى دخلوها متحالفين مع عدوهم القديم حزب الوفد ، وهو ما تكرر فى انتخابات ١٩٨٧ التى نجح فيها عدد أكبر منهم بعد قيام «التحالف الإسلامى» بينهم وبين حزبي العمل والأحرار ، وفى ذات المرحلة أبرزت انتخابات النقابات المهنية ، وفى مقدمتها نقابتا الأطباء والمهندسين ، القدرة التنظيمية والخدمية العالية لأعضاء الإخوان والتى مكنتهم من الحصول على أغلبية مقاعد مجالس إدارة تلك النقابات ، وعلى الصعيد الجامعى اكتسح ممثلو الإخوان فى مختلف الجامعات المصرية انتخابات معظم اتحادات الطلاب بها بينما سيطر ممثلوها من

الأساتذة على عدد كبير من نوادي هيئات التدريس بتلك الجامعات ، ولم يكن الانتشار والنفوذ الواسعان لشركات توظيف الأموال «الإسلامية» سوى الوجه الاقتصادي لصعود جماعة الإخوان المسلمين التي امتلك وأدار معظم تلك الشركات أعضاء قدامى وحاليون فيها .

وبانتهاء انتخابات ١٩٨٧ التي وضحت فيها للدولة القوة الكبيرة الكامنة للإخوان خاصة في ظل تحالفهم مع حزبي العمل والأحرار تحت شعار «الإسلام هو الحل» بدأت مرحلة «التخوف والاحتكاك» فيما بينهم وبين الدولة ، فمن جهة أدت الفضائح المتتالية لشركات توظيف الأموال بدءاً من عام ١٩٨٨ إلى تشكيل ضغط شعبي قوى على الحكومة من القطاعات الواسعة المضارة منها ، الأمر الذي حملت الأخيرة جزءاً كبيراً من المسؤولية عنه للجماعة ، كذلك فإن موقف الإخوان أثناء أزمة الخليج الثانية لم يرض الحكومة كثيراً حيث كانت تتوقع منهم تأييداً لسياستها الرسمية ، وفي أثناء تلك الأزمة أتت انتخابات مجلس الشعب الأسبق لكي تزيد من توتر العلاقة بين الدولة والجماعة بسبب انضمامها إلى بقية أحزاب المعارضة الشرعية في مقاطعتها ، الأمر الذي رأت فيه الدولة إخراجاً متعمداً لها أمام الرأي العام الدولي والمحلي ، وفي عام ١٩٩٢ استطاع الإخوان السيطرة على مجلس نقابة المحامين الذي ظل طيلة تاريخها تعبيراً عن التيار الليبرالي وبعض القوى اليسارية والناصرية ، مما زاد من تخوف الدولة منهم ، وفي نهاية ذات العام اندلعت الموجة الأكثر شراسة للعنف الإسلامي التي قام بها كل من «الجماعة الإسلامية» وتنظيم «الجهاد» ضد مصالح الدولة الاقتصادية وقيادتها العليا السياسية والأمنية ، وقد أخذت الدولة على الإخوان ما أسمته بعدم إدانتهم الواضحة لذلك العنف والاكتفاء ببيانات عامة مطاطة .

وهكذا فقد انتقلت علاقة الطرفين مع بداية عام ١٩٩٣ إلى المرحلة التالية ، وهي مرحلة «التدهور والصدام» ، خاصة مع اتساع موجة العنف الإسلامي وتزايد حدة مظاهرات الاستقطاب الإسلامي - العلماني في البلاد - والتي جرت في ظلها انتخابات مجلس الشعب حينذاك ، ويمكن إرجاع قرار الدولة الدخول في مواجهها واسعة مع الإخوان ، بالإضافة إلى ما شهدته المرحلة السابقة من أحداث ، إلى تزامن

تلك الموجة مع الصعود والانتشار المتنامين لهم فى قطاعات المجتمع المختلفة . إلا أن التحليل الذى استندت إليه الدولة فى قرارها قد تأثر كثيراً على ما يبدو بالأزمة الجزائرية ، فقد رأت معظم قطاعات الدولة أنه لا توجد تمايزات جوهرية تفصل الإخوان عن جماعات العنف الأكثر تشدداً ، بل ذهبت إلى حد القول بأن الحركة الإسلامية فى مصر ليست إلا كياناً واحداً يمثل الإخوان فيه الجناح السياسى والإعلامى بينما تقوم تلك الجماعات بدور جناحه العسكرى ، وقد أدى ذلك التصور إلى إثارة تخوف الدولة من مجمل تيارات الحركة الإسلامية وفى مقدمتها الإخوان واتخاذها قرارها بالدخول فى مواجهة واسعة معها جميعاً .

ولعل التصعيد الذى شهده عام ١٩٩٥ منذ بدايته بإلقاء القبض على مجموعة كبيرة من قيادات الإخوان فى نقابتي الأطباء والمهندسين وحتى قرار الإحالة للقضاء العسكرى لم يكن بعيداً عن ذات التصور ، فلم يكن للدولة أن تسمح فى ظله للإخوان بإدخال عدد مؤثر من أعضائهم إلى مجلس الشعب ، كما أنه لم يكن سهلاً على الدولة منعهم من خوض الانتخابات أو التدخل المباشر فى نتائجها للحيلولة دون نجاحهم فى ظل حرصها على ترويج صورة ديمقراطية لها لدى الرأى العام الدولى ، وفى صياغة للجمع بين تلك المتناقضات تبلورت استراتيجية «الإجهاض المبكر» التى انتظمت ضمنها تلك الحلقات المتشابكة للتصعيد الحكومى ، ولعل الهدف من تلك الاستراتيجية لم يكن القضاء التام على الإخوان بقدر ما كان تشتيت صفوفهم وخلخلة حركتهم .

فى ظل المناخ المتوتر جرت انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥ ، وبصفة عامة كانت القوى المتنافسة فى هذه الانتخابات نحو ١٧ من الأحزاب والقوى السياسية ، ويدل هذا العدد الكبير على أن هذه الانتخابات قد حملت الكثير من الزخم والتنافس الذى لم تشهده أية انتخابات من قبل ، كما يدل من ناحية ثانية على رغبة الكثير من قوى المعارضة فى المشاركة فى العمل السياسى ، التى تعتبر الانتخابات إحدى أهم مراحلها ، فمنذ بداية التعددية الحزبية الثالثة فى مصر عام ١٩٧٦ ، لم يشارك فى الانتخابات البرلمانية مثل هذا العدد الضخم من القوى الذى شارك فى ذلك العام ،

فانتخابات عام ١٩٧٦ شاركت فيها أربع قوى سياسية بعدد ١٦٦٠ مرشحاً ، وانتخابات ١٩٧٩ شاركت فيها خمس قوى سياسية بعدد ١٨٥٧ مرشحاً ، وانتخابات ١٩٨٤ شاركت فيها ثمانى قوى سياسية بعدد ٣٨٧٩ مرشحاً ، وانتخابات ١٩٨٧ شاركت فيها تسع قوى سياسية بعدد ٣٥٩٢ مرشحاً ، وانتخابات ١٩٩٠ التى قاطعها الوفد والعمل والأحرار والإخوان المسلمون ، شاركت فيها نحو ثمانى قوى سياسية بعدد ٢٦٧٦ مرشحاً ، أما انتخابات ١٩٩٥ فقد شارك فيها نحو سبع عشرة من القوى السياسية بعدد ٣٩٨٠ مرشحاً ، وذلك بمتوسط معدل تنافس تسعة مرشحين على كل مقعد من مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها ٤٤٤ مقعداً ، ومما لا شك فيه أن المشاركة الكبيرة من القوى السياسية لم تكن فقط فى ظهور العديد من الأحزاب السياسية خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ ، بل كانت أيضاً نتيجة لرؤية أحزاب وقوى المعارضة الرئيسية لعدم تأثر النظام بمقاطعتها لانتخابات عام ١٩٩٠ وعدم اهتمامه على الصعيد الخارجى بتحسين صورته كما كان يحرص منذ بداية التعددية السياسية ، بل فقط اهتمامه على الصعيد الخارجى بطرح نفسه كأفضل بديل بين البدائل الموجودة على الساحة المصرية باعتباره المانع لإحداث أي خلل فى التوازنات الإقليمية المطلوبة .

وأتاح مناخ الانتخابات قدراً كبيراً من التنافس بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السياسية الأخرى المشاركة ، وذلك ضمن إطار التنافس الكبير بين مختلف القوى والذى لم تشهد الساحة السياسية له مثيلاً منذ بداية التعددية الحزبية الثالثة فى مصر عام ١٩٧٦ ، ففى انتخابات ١٩٨٤ التى جرت بنظام القوائم الحزبية ، تم التنسيق بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد الجديد ، حيث تضمنت قوائم الوفد العديد من الوجوه الإخوانية ، وقد أدت مشاركة جماعة الإخوان إلى فوز ثمانية من أعضائها على رأسهم الشيخ صلاح أبو إسماعيل ، كما شاركت الجماعة فى انتخابات عام ١٩٨٧ ، التى جرت بنظام القوائم المطعم بالنظام الفردى بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار ، وقد أدت مشاركتها إلى فوز نحو ٣٠ مرشحاً من أعضائها ، كان على رأسهم مأمون الهضيبي المتحدث باسم الجماعة وبشكل عام فقد كانت مشاركة الجماعة

فى الانتخابات فى المرتين السابقتين تتم بشكل علنى وواضح ، رغم عدم اعتراف النظام بالجماعة رسمياً ، ورغم هذه المرونة الواضحة من قبل النظام ، إلا أن الجماعة لم تشارك فى انتخابات ١٩٩٠ التى جرت وفق النظام الفردى ، وذلك بعد التنسيق مع أحزاب المعارضة الرئيسية التى قررت مقاطعة الانتخابات .

أما بالنسبة لانتخابات ١٩٩٥ فقد تذبذبت مواقف أطراف التحالف الثلاثى ، الإخوان والعمل والأحرار ، فتارة أعلنت بعض الأطراف تماسك التحالف ، لكن الأرجح أن التحالف إن كان قائماً خلال الانتخابات ، فإنه لم يعد بنفس القوى التى كانت خلال انتخابات ١٩٨٧ ، وربما يعزو البعض ذلك إلى أربعة احتمالات : أولها ، عدم رغبة «العمل» فى استمرار التحالف بسبب المحاكمات التى جرت لرموز جماعة الإخوان التى كان من الممكن أن تترشح فى الانتخابات ، ومن ثم عدم وجود وجوه إخوانية بارزة مستعدة للترشيح باسم التحالف الثلاثى ، وثانيها ، اتباع أسلوب الانتخابات بالنظام الفردى ، وهو النظام الذى يعطى الحق لأي مواطن فى الترشيح دون الالتزام بالانضمام لحزب ما لترشيحه ، وهذا الاحتمال يجعل قرار فض التحالف بيد الإخوان ، الذين أصبح فى إمكانهم الترشيح دون حاجة إلى مظلة حزبي العمل والأحرار أو أي حزب مشروع آخر ، وثالثها ، خشية كوادر حزبي العمل والأحرار ، خاصة حزب العمل ، من تعرض شرعية الحزب للانهايار ، من خلال احتمال سيطرة الجماعة على الحزب ، خاصة فى ظروف المحاكمات التى ضيقت من حرية حركة الجماعة ، ورابعها ، ما تردد عن ضغوط مارسستها الحكومة والحزب الوطنى على حزب العمل ، لفض التحالف مع الإخوان ، مقابل منح العديد من التسهيلات للحزب إبان الانتخابات .

ومهما يكن من أمر ، فإن الواقع يؤكد أنه حدث إخلاء محدود لبعض الدوائر بين الإخوان وكل من حزب العمل والأحرار ، ولا مبالغة فى القول أن هذا الإخلاء لم يزد عما حدث بين الإخوان وحزب الوفد ، بل إنه فى إحدى الدوائر (دائرة الدقى والعجوزة بالجيزة) سعى الشيخ الحمزة دعبس وكيل حزب الأحرار وأحد أقطاب التحالف الثلاثى للتنافس مع المتحدث باسم جماعة الإخوان مأمون الهضيبي لولا

الضغوط التي أدت إلى انسحاب الأول ، حيث ترك الساحة للمنافسة بين الهضيبي ووزارة التأمينات والشئون الاجتماعية مرشحة الحزب الوطني الحاكم د. أمال عثمان . وكان ضمن أبرز الإخلاءات أيضاً ، إخلاء الإخوان دائرة مدينة نصر بالقاهرة للأمين العام لحزب العمل الذي ينتمى للتيار الإسلامى بالحزب عادل حسين ، الذي لعب دوراً محورياً عام ١٩٨٧ فى تكوين التحالف الثلاثى ، من ناحية أخرى ، تم إخلاء بعض الدوائر بين الإخوان والوفد ، الذى رفض أن يسمى أي اتصال له بأية قوى سياسية تنسيقاً ، بل يعده كما قال ياسين سراج الدين أمين الوفد بالقاهرة مجاملة لهذه القوى أو تلك . وفى هذا الصدد كان التنسيق بين الطرفين فى دائرة الدقى والعجوزة بالجيزة التى أخليت لمأمون الهضيبي ودوائر المطرية وبولاق والدرب الأحمر بالقاهرة ، التى أخليت لمختار نوح ومحمد عبد القدوس وسيف الإسلام حسن البنا على الترتيب .

أما فيما يتعلق بالبرامج الانتخابية والإشارات الدينية فيها ، فلم تطرح جماعة الإخوان المسلمين برنامجاً ، واستناداً إلى ما ذكره المرشد العام للإخوان مصطفى مشهور ، فإن برنامج الإخوان فقط هو «الإسلام هو الحل» ، أما برنامج الحزب الوطنى ، فقد تضمن الدعوة إلى العناية الفائقة بالرعاية الدينية للمجتمع فى كل المجالات ، إذ أكد البرنامج على ضرورة أن تتضمن مناهج التربية الدينية الجانب العملى والتربوى ونشر الثقافة الدينية الأصيلة ، كما يرى أن على الدولة واجباً تجاه الشباب يتمثل فى فتح الحوار الدينى الذى يتم فيه حل كل مشاكلهم ، كما أشار إلى ضرورة توافر الدعاة وتزويدهم بالإمكانات العملية والمادية وإقامة دورات تدريبية لهم ، ويرى الحزب أن المواجهة الشاملة لقضية التطرف بين الشباب هي واجب رئيسى يقتضى مشاركة كافة المؤسسات للقضاء على خطرهما .

أما بالنسبة لبرنامج حزب العمل ، فيلاحظ أنه حمل شعار التحالف الثلاثى الانتخابى عام ١٩٨٧ «الإسلام هو الحل» ، ويتسم البرنامج ببروز الطابع الدينى منذ البداية ، إذ بدأ بالقول : «نحن نتوكل على الله وندخل الانتخابات العامة القادمة ونحن نأمل من شعبنا المؤمن أن يعلن بقوة مناصرته لدعاة الإسلام . . واثقون من

نصر الله وإن طال الطريق وزاد الابتلاء فالله لا يخلف الميعاد، والنصر الكامل يبدأ بإذن الله يوم تتصوروا يحصل دعاة الحق والإصلاح على أغلبية المقاعد في مجلس الشعب . . لا تتصوروا أيها المواطنون أن وقف الانهيار يبدأ من أية جهة أخرى غير جهة الإيمان بالله». أما بالنسبة للبنود التفصيلية للبرنامج ، فقد أشار البرنامج تحت عنوان «الإيمان بالله قوام الفرد والأسرة والمجتمع» ، إلى ضرورة أن يقوم المجتمع الإسلامي على مبدأ لا إله إلا الله ، لا نعبد إلا إياه ولا نستعين إلا به . وإذا نشأ الفرد على هذا المبدأ ، فلن يخشى أي طاغية أو مستكبر وسيقترب إلى الله بالعمل الصالح إنتاجاً وترحمًا، وفي مجال الإعلام والثقافة والتطور التكنولوجي ، أكد البرنامج على أن «كل أنشطة الدولة والمجتمع ينبغي أن تتكامل في مساندة الأسرة لتنشئة المواطن المؤمن المتدين» وأنه «يجب أن تكون أعمالنا الثقافية من أدوات التعليم والتدريب لإتقان اللغة العربية (لغة القرآن التي شرفت بها الأمة)» وطالب البرنامج بأن يتولى مهمة وضع البرامج الدراسية «علماء يطمئن إلى دينهم ووطنيتهم. . وأن العلوم الشرعية يجب أن تتكامل مع العلوم الكونية» . وفي مجال الاقتصاد قرر البرنامج أن «المنهج الإسلامي في الاقتصاد يضمن حق الجميع في الكسب الحلال»، وأنه «يجب أن يطلق المنهج الإسلامي طاقات العاملين بعقولهم وأيديهم. . إن مؤسسات الوساطة المالية لا يجوز أن تقوم على الربا امتثالاً لأمر الله . . والشرط الأول عندنا لقيام الاقتصاد الإسلامي هو استقلال الإدارة والسياسات ويستلزم هذا من الناحية الاقتصادية الاعتماد على موارد اقتصادية مستقرة على أرضنا» ، وفي مجال الحريات ، أكد البرنامج على ضرورة حدوث إصلاح سياسي يعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية .

أما حزباً الوفد والأحرار ، فلم يرد ببرنامجهما أي ذكر لقضية الدين ، على أنه في حين لم يُشر الأول إلى قضية الإرهاب والتطرف ، أشار الثاني إلى التفرقة بين تيارات الإسلام السياسي التي تبني العنف وتلك التي لا تواجه الدولة بالسلاح ، إضافة إلى ذلك ، دعا الوفد إلى إطلاق حرية تكوين الأحزاب ، وإن كان لم يُشر بشكل مباشر لحق التيار الإسلامي في إنشاء حزب سياسي خاص به ، وعلى العكس أشار برنامج الأحرار بوضوح لهذا الحق ، لكنه أرفقه بالإخوان الذين «يجب أن يُعطى

لهم حق العمل السياسى» وأخيراً أكد برنامج حزب التجمع ، على المواجهة الشاملة للإرهاب ، حيث اقترح ضرورة التمسك بالدولة والمجتمع المدنى الديمقراطى الذى يستند إلى دستور وقانون مدنى ، ويؤكد المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الدين والعقيدة ، كما أشار إلى استلزام مبادئ الشريعة الإسلامية فى القوانين والتشريعات المدنية، ودعم المواجهة الأمنية للإرهاب ، وفتح المجالات أمام الفكر الإسلامى المستنير.

ومن كتاب دراسة تحليلية لأداء نواب الإخوان المسلمين فى برلمان ٢٠٠٠-٢٠٠٥ والذى أعد بمعرفة مركز الأمة للدراسات والتنمية والمركز الدولى للإعلام حدد الإخوان تاريخهم مع البرلمان ومحاولاتهم معه على النحو التالى:

كانت أول محاولة للإخوان عام ١٩٣٨ م ، ولم تسمح الجماعة إلا للإمام «البنا» فقط بخوض الانتخابات فى دائرة الإسماعيلية ، وقد شهدت هذه الانتخابات أول ضغط ظاهر للمحتل الإنجليزى على الحكومة المصرية بهدف منع الإمام «البنا» من خوض الانتخابات ، وهو ما حدث بالفعل ، إلا أن الإخوان لم يخرجوا من الانتخابات دون مكاسب ، بل حققوا مكاسب مهمة، كان أبرزها : اعتراف حزب الأغلبية وزعيمه بوجود الإخوان ، كما حصل الإخوان على مكاسب أخرى استفادت منها مصر ، وكان من أهمها : إغلاق بيوت الدعارة الرسمية ، وهو الطلب الذى طالب به الإمام البنا من حكومة النحاس باشا مقابل تنازله عن الترشح ، إضافة للسماح بوجود جريدة يومية لـ «الإخوان المسلمين».

ورغم أن الإمام البنا تنازل عن ترشيح نفسه فى هذه الانتخابات إلا أن مجرد مشاركة الإخوان فى الانتخابات النيابية كان مثار حديث للجميع عن جدوى المشاركة والهدف منها ، وهو ما دفع مجلة (الإخوان المسلمين) إلى نشر حوار مع العالم الشيخ «محمود أبو زهرة» - أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة - حول دخول الإخوان المسلمين الانتخابات النيابية ، وأجاب الشيخ أبو زهرة عن عدة أسئلة، كان أهمها : الرأى الشرعى فى ترشيح بعض الإخوان المسلمين أنفسهم فى الانتخابات النيابية ، وقد قال الشيخ أبو زهرة: إن ترشيح بعض الإخوان المسلمين ، الذين

يستمسكون بالعروة الوثقى ، ويضعون للدين الاعتبار الأول فى نفوسهم أمر واجب ، لأنه يحمى جماعة الإخوان ، وينشر دعوتهم ويفيد الحياة النيابية فى مصر .

أما حمايته لجماعة الإخوان ، فلأن وجود نواب يمثلونهم يَمَكِّن الجماعة من أن ترفع صوتاً فى دار الشورى بالشكاوى العادلة مما يقع على أعضائها من مظالم أو اضطهادات أو نحو ذلك ، وهو ما تتعرض له الجماعة فى مصر ، وأما أنه سبيل لنشر فكرتها فلأنه يَمَكِّن ممثليها من أن يدلوا بآراء الجماعة الصحيحة فى كل ما يعرض من قوانين فى مسائل إدارية ونظامية ، وأن صوتهم سيكون صوت الإسلام يتردد تحت قبة البرلمان ، وهو رقابة قوية تستمد قوتها من الدين ، وضمان وثيق لكى تسير أمور الدولة فى قابل أمرها غير متجانفة عن الإسلام ولا مجافية لأحكامه ، وأما فائدته للنيابة فى مصر ، فلأن نواب الجماعة سيكونون ممثلين لفكرة فوق تمثيلهم لناخبيهم ، وسيعملون تحت سلطان هذه الفكرة ، على أن يكونوا رقباء على الحكومة ، فاحصين لأعمالهم ، ناقدين أو مؤيدين ، على أساس من القسطاس المستقيم ، وبذلك يعلم سائر النواب وتعلم الأمة أن عمل النائب ليس التردد فى الدواوين حاملاً للشفاعات متوسلاً للرجاء لقضاء الحاجات ، فلا يكون عنده قوة للاعتراض على من توصل إليهم ولا للرقابة عليهم . . إن عمل النائب الذى رشح له هو أن يراقب الوزراء لا أن يرجوهم ، وأن يصلح الإدارة المصرية لا أن يفسدها ، وأن يقطع السبيل على من يجعلون الأمور تسير بالشفاعة والضراعة ، لا أن يروج الشفاعة فى صفوف القائمين بالأمر فى الكافة ، على هذه الجادة يسير ممثلو الإخوان فيكونون مثلاً صحيحاً لمثلى الأمة ، وما يجب أن يكون عليه النائب الذى يعرف غايته وغرضه وهدفه .

المشاركة الثانية :

فى عام ١٩٤١م اتخذ المؤتمر العام السادس للجماعة قراراً هو الأول من نوعه فى تاريخها بأن يشترك الإخوان فى الانتخابات النيابية التى ستجرى عام ١٩٤٢م ، ويقول الإمام «حسن البنا» فى مقال مهم نشرته مجلة الإخوان المسلمين : «إن مكتب الإرشاد اختار هذا القرار ، واتخذته بعد دراسة للموضوع من كل وجوهه ، وهو مع ذلك يرقب سير الأمور عن كثب ، وسيرسم للإخوان طريق اشتراكهم فى هذه الانتخابات

على ضوء ما سىرى من ظروف وملابسات ، وسيكون رائده فى ذلك الحكمة التامة ، ومراعاة الظروف العامة والخاصة ، وأن يكتسب للدعوة أعظم الفوائد بأقل التضحيات .

وبالفعل خاض الإمام حسن البنا الانتخابات النيابية مرة أخرى ، حيث رشح نفسه للمرة الثانية فى دائرة الإسماعيلية ، ومعه عدد من رموز وقيادات الإخوان الذين رشحوا فى عدد آخر من الدوائر على مستوى القطر المصرى ، وقد فشلت كل الضغوط التى مارسها الإنجليز على الحكومة المصرية ومارستها الحكومة على الجماعة لسحب الإمام البنا ترشيحه ، إلا أن قرار الجماعة هذه المرة كان بالرفض ، وأصر على خوض الإخوان الانتخابات مهما تكن النتائج ، وبالفعل مارس الإنجليز كل وسائل الضغط والتزوير حتى انتهت الانتخابات لما خطط لها من قبل بعدم دخول مرشحي الإخوان البرلمان وعلى رأسهم الإمام البنا .

المشاركة الثالثة :

أما المشاركة الثالثة للإخوان المسلمين فى الانتخابات البرلمانية ، فكانت بشكل فردى فى انتخابات ١٩٧٦م و ١٩٧٩م ، وقد نجح فى الأولى الشيخ «صلاح أبو إسماعيل» وفى الثانية نجح الشيخ «صلاح أبو إسماعيل» إلا أنه لم يكن منضمًا للجماعة وقتها ، ومعه الحاج «حسن الجمل» .

وتأتى أهمية هذه المشاركة - حتى لو كانت بشكل فردى - فى أنها كانت بمثابة ميلاد الجماعة والحركة الإسلامية بشكل عام من جديد بعدما لقيته الحركة الإسلامية - وفى القلب منها جماعة الإخوان - من تعذيب واضطهاد وتشريد على يد النظام الناصرى ، سواء فى ١٩٥٤م أو ١٩٦٥م ، ومن ناحية أخرى كانت انتخابات ١٩٧٦م أول انتخابات حقيقية تشهدها مصر بعد ثورة ١٩٥٢م ، كما أنها تعد النتاج الأول للتعددية السياسية والحزبية بمصر التى أقرها الرئيس الراحل «أنور السادات» ، ثم انتخابات ١٩٧٩ التى فصلها النظام المصرى على مقاس معاهدة كامب ديفيد .

وقد كان للشيخ «أبو إسماعيل» والحاج «الجمل» دور كبير فى مجلس ١٩٧٩م ،

والذى تم فيه تشكيل لجان تقنين الشريعة الإسلامية ، التى شارك في كثير منها الشيخ صلاح أبو إسماعيل ، وقد انتهى هذا المجلس عام ١٩٨٢ من إعداد سبعة مشروعات متعلقة بقوانين العقوبات المدنى والتجارى والإجراءات والمرافعات .

- دورة ١٩٨٤م:

وفى عام ١٩٨٤م كانت أول مشاركة رسمية لجماعة الإخوان فى الانتخابات البرلمانية بعد الثورة ، حيث تحالف الإخوان مع حزب الوفد ودخل ٨ أعضاء من الإخوان البرلمان ، وهو ما يجعل عام ١٩٨٤م من العلامات البارزة فى تاريخ العمل السياسى للجماعة ، حيث خاضت الجماعة الانتخابات بالتحالف مع حزب الوفد الجديد بقائمة موحدة بعد اشتراطات السلطة إجراء الانتخابات بالقائمة للأحزاب الرسمية ، التى اشترطت الحكومة حصولها على نسبة ٨٪ على مستوى القطر المصرى للفوز بمقاعدھا بالبرلمان ، وهى النسبة التى تحققت لتحالف الإخوان والوفد ولم تتحقق لقوائم حزب التجمع أو حزب العمل .

وقد كان التحالف نتيجة لاتفاق بين الأستاذ «عمر التلمسانى» المرشد الثالث للإخوان - و «فؤاد سراج الدين» باشا - زعيم حزب الوفد - وكانت لفترة السجن التى قضاها الأستاذ عمر التلمسانى مع فؤاد سراج الدين باشا فى أحداث سبتمبر ١٩٨١م تأثير مشترك فى هذا التقارب بين قوتين ، كثيراً ما كانا فى خلاف قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م ، وكل منهما يمثل اتجاهًا مختلفًا ، فالإخوان جماعة إسلامية ، أما الوفد فهو حزب ليبرالى أصيل ، إلا أن ما وضعته السلطة من قيود كان كفيلاً بأن يقبل كل من الطرفين هذا التحالف ، فالوفد كان متأكداً أنه لن يحوز على نسبة ٨٪ من الأصوات ، كما أن فرصة مشاركة الإخوان فى الانتخابات دون التحالف مع حزب رسمى تكاد تكون معدومة ، ولذلك كان التحالف الذى وصفه المستشار «محمد المأمون الهضيبي» - المتحدث باسم (الإخوان المسلمين) وقتها - بأنه تعاون ، وليس فرضاً لرأى أحد الطرفين على الآخر .

ودارت المعركة الانتخابية ، ولم يفز من أحزاب المعارضة سوى قائمة تحالف (الوفد - الإخوان) وهى القائمة التى نجح فيها ثمانية من الإخوان ، وهم : «حسن

الجميل»، و«محفوظ حلمي» و«محمد المراغي» و«محمد الشيشتاني» و«حسنى عبد الباقي» و«محمد المسماري» و«الشيخ محمد المطراوى والأستاذ «حسن جودة» . وإن كان النواب الستة قد مارسوا نشاطهم البرلمانى تحت اسم حزب الوفد ، إلا أنه كان لهم أدائهم المتميز والمستقل ، الذى كان يؤكد هويتهم الإخوانية ، ولكن دون إعلان .

وقد اعتبر المراقبون أن هذه المشاركة كانت محاولة من الإخوان لجس نبض القيادة السياسية التى أكدت فى أكثر من مناسبة أن أخطاء الرئيس الراحل «أنور السادات» فى التعامل مع المعارضة لن تتكرر!

ولكن . . كيف استعد النظام السياسى لهذا التحالف الجديد الذى يضم جناحين قوين لهما وجودهما التاريخى والشعبى ؟!

والإجابة تتضح بتعيين الدكتور رفعت المحجوب على رأس النواب العشرة المعينين ثم اختياره فى سابقة تعد الأولى من نوعها رئيساً للبرلمان ، وذلك لكونه من الحرس التقليدى لحركة يوليو ، ولديه القدرة على مواجهة كل من الإخوان والوفد ، إلا أن الممارسة أثبتت عكس ذلك ، حيث استطاع نواب الإخوان بإصرارهم أن يستكملوا النقاش حول مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية، وقام البرلمان بعقد جلسات استماع حول الدعوة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية ، ودعت اللجنة بالفعل زعماء ورؤساء الأحزاب والتيارات السياسية ، وشارك فيها الأستاذ «عمر التلمسانى» المرشد العام للإخوان المسلمين وقتئذ، ولم يدم مجلس ٨٤ كثيراً لعدم دستورية قانون الانتخابات الذى أجريت به الانتخابات ، وهو قانون الانتخاب بالقائمة النسبية ، وتم حل المجلس بداية عام ١٩٨٧م .

ثم جاءت انتخابات ١٩٨٧م لتكون الإعلان الأوضح والأقوى لوجود الإخوان المسلمين فى الساحة السياسية لعدة أسباب ، لعل أبرزها وأهمها على الإطلاق هو الإعلان عن ميلاد شعار (الإسلام هو الحل) ، الذى رفعه التحالف الإسلامى ، والذى ضم بجانب جماعة الإخوان المسلمين حزبي العمل والأحرار ، وهو التحالف الذى أثمر عن ٦٠ مقعداً للإخوان منهم ٣٦ مقعداً ، وهو العدد الذى منحهم المرتبة الأولى فى صفوف المعارضة .

وتشهد مضابط هذا المجلس المعروفة باسم مضابط الفصل التشريعى الخامس ، أنه كانت هناك معارضة حقيقية محترفة ، كان نواب الإخوان يحتلون القلب فيها ، كما نجحوا فى حل كثير من هموم الشعب ، وكانوا سبباً فى إحراج الحكومة كثيراً .

ولم يدم عمر هذا المجلس كثيراً ، حيث حكمت المحكمة الدستورية العليا ببطلانه عام ١٩٩٠م لعدم دستورية قانون القائمة النسبية الذى أجريت به الانتخابات ، ثم كانت انتخابات ١٩٩٠م التى قاطعها الإخوان مع باقى الأحزاب والقوى السياسية الأخرى عدا حزب التجمع اليسارى لعدم وجود ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات .

ثم خاضت الجماعة انتخابات ١٩٩٠م تحت نفس الشعار (الإسلام هو الحل) ، وهي الانتخابات التى أجريت بنظام الفردى أيضاً ، إلا أن هذا لم يمنع استمرار التحالف الإسلامى بين الجماعة وحزب العمل ، وقد خاضت الجماعة هذه الانتخابات بمائة وخمسين مرشحاً فى ظل ظروف سياسية وأمنية غاية فى القسوة تمثلت فى تحويل ٨٢ من قيادات الإخوان إلى القضاء العسكرى وتمت محاكمتهم عسكرياً فى ٢٣/١١/١٩٩٥م بعد حملة اعتقالات دامت عدة أشهر فى الفترة من يناير إلى أكتوبر ١٩٩٥م ، وقضت المحكمة بسجن ٥٤ منهم بأحكام تراوحت بين ٣ و ٥ سنوات فى محاولة من الحكومة لإجهاض عملية إقدام الإخوان على خوض الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥ التى كانت أسوأ انتخابات شهدتها مصر ، ولم ينجح من مرشحى الإخوان والتحالف سوى نائب واحد ، وهو نائب الدائرة ٢٥ بالقاهرة الأستاذ «على فتح الباب» عضو المجلس الحالى ، كما شهد مجلس ١٩٩٥م أكثر من ٩١٥ طعنًا فى صحة عضوية نوابه ، وقد أكمل مجلس ٩٥ دورته ، وأطلق عليه المراقبون أوصافاً عدة ، منها : «مجلس سيئ السمعة» نسبة للقوانين سيئة السمعة التى أقرها ، و«مجلس نواب القروض» نسبة للنواب الذين حصلوا على قروض بنكية بضمانات وهمية ، ورغم صدور الحكم التاريخى للمحكمة الدستورية فى يوليو ٢٠٠٠م ببطلان هذا المجلس لعدم الإشراف القضائى على الانتخابات التى أجريت فى ١٩٩٥م ، إلا أن المجلس استكمل فصله التشريعى وقد دفع حكم الدستورية رئيس الجمهورية إلى إصدار قرار بقوة قانون لفض الفصل التشريعى السابع (مجلس ٩٥) وإجراء

الانتخابات فى موعدها نهاية عام ٢٠٠٠م تحت إشراف قضائى ، وكانت انتخابات ٢٠٠٠م التى فاز الإخوان فيها بسبعة عشر مقعداً من إجمالى ٧٠ مرشحاً خاضوا الانتخابات تحت شعار (الإسلام هو الحل) .

- انتخابات ٢٠٠٠ :

وتكتسب انتخابات ٢٠٠٠م التى أجريت على ثلاث مراحل خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٠م أهمية خاصة ، حيث إنها جاءت فى إطار ومناخ سياسى عام لم يكن فى صالح المجلس من حيث ممارسة صلاحياته وسلطاته التى افتقدها أمام السلطة التنفيذية ، ومن ناحية أخرى كانت هذه الانتخابات بشكل أو بآخر فرصة للقوى والأحزاب السياسية التى قررت خوض تلك الانتخابات فى اختبار وجودهما فى الشارع السياسى ، خاصة أنها الانتخابات الأولى التى تجرى فى ظل الإشراف القضائى ، إلا أن هذا لم يمنع الحكومة المصرية من ممارسة جميع أشكال الضغط وممارسة كل أنواع البلطجة على مرشحي الإخوان ، حتى لا ينجح أحد منهم ، ورغم هذه الضغوط التى لم يتعرض لها سوى مرشحي الإخوان استطاعت الجماعة أن تفوز بسبعة عشر مقعداً ، كانوا سبباً فى سخونة أداء مجلس الشعب - حتى كتابة هذه السطور .

- قضايا مشتركة :

خلال مشاركات الإخوان فى مجالس ٨٤ و ٨٧ و ٩٥ و ٢٠٠٠م كان هناك العديد من القضايا المشتركة التى تحمل نواب الجماعة مسئولية طرحها والدفاع عنها ، أهمها : قضايا الحريات السياسية ، والتصديق لقانون الطوارئ ، والإصلاح السياسى العام ، وعلاج القضايا الاقتصادية ، وإصلاح الأجهزة الإعلامية ، وتبنى قضايا الوطن العربى والأمة الإسلامية ، خاصة قضيتي فلسطين والعراق ، إضافة إلى إصلاح التعليم ، وتقديم رؤى بديلة وكاملة للمنهج الإسلامى فى كل هذه القضايا وغيرها من القضايا الحديثة التى تطرأ على الساحة .

ويبقى فى النهاية أن المجتمع المصرى يعول كثيراً على وجود ممثلين لجماعة الإخوان

فى أى مجلس ويعتبرهم نوابه الحقيقين ، يتابعهم ويطلب منهم الكثير ، وعلى الجانب الآخر يقف نواب الإخوان واضعين المصلحة العامة أمام أعينهم ، ومجنين كل ما من شأنه أن يأتى عليهم بشكل شخصى ، ويكفى أنه عبر تاريخ مشاركتهم فى المجالس النيابية لم يتورط أحدهم فى قضايا شيكات دون رصيد أو يقدم فيه طعن بالتزوير ، أو يقدم فيه بلاغ لمجلس الشعب لقيامه بالحصول على مصلحة خاصة .

وأقف قليلاً مع ما كتبه الإخوان فى نهاية الفصل الأول من الكتاب حيث يقولون : إن الشعب يعتبرهم نوابه الحقيقين ، يتابعهم ويطلب منهم الكثير . . وأعتقد أنه لم يحالف الحظ رؤية الإخوان لأن الشعب أو المواطن المصرى الذى ذهب إلى الانتخابات ليدلى بصوته لا يمثل 5% من أصوات الناخبين حيثؤكد أن الناخب المصرى الحقيقى والذى يمثل الطبقة الوسطى أو المثقفة قد اختفى فى الانتخابات حيث أصبحت المقار الانتخابية هي مجرد جمعية استهلاكية يهرع إليها البسطاء الحالمين بفراخ أو زيت الجمعية . .

ولأن الدين كما قلت هو الذى يستطيع سد جوع الفقراء فكان وسيلة سهلة للإخوان المسلمين للوصول إلى تلك الأصوات الرخيصة التى لا تفكر إلا فى سد أفواه أبنائها الجائعة .



الفصل الثالث

جمال أسعد والإخوان المسلمون

الحقيقة . . كلما دخلت في القراءة عن جماعة الإخوان المسلمين كلما شعرت أنني أطفو على السطح نتيجة للتناقض الرهيب في فلسفة الإخوان وطرق تعاملها حيث تطرح تساؤلات عن مواقفها المختلفة إزاء كثير من الآراء والتصرفات مما يدفعني إلى رؤية جديدة عن جماعة الإخوان والمحاولة المستمرة التي يعيدوا فيها تدوير الجماعة في كل مرحلة من مراحل التجارب البرلمانية فمثلاً قد استشهدت في بداية الكتاب بأسلوب الجماعة إزاء المرأة والدين في برلمان ٢٠٠٠ ومدى التحضر في التعامل مع النائبة جورجيت قليني بما يدل على عدم التعصب ولكن مع بحثي المستمر عن فترات لم أعاصرها كصحفية برلمانية كان كتاب جمال أسعد (إني أعترف) حول تجربته البرلمانية كأول مسيحي معارض ينجح بالانتخاب المباشر منذ ثورة يوليو ٥٢ مع التحالف الإسلامي (العمل - الإخوان - الأحرار) ، مرجع أساسي لتلك الأحداث ولهذا سأنقل بشكل حرفي للفصل الثالث «مع الإخوان المسلمين»:

“ وجاءت نتيجة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، التي كانت هذه المرة بنظام القوائم الحزبية ، وكان من المفترض أن يخوض حزب التجمع هذه الانتخابات بأكثر من قائمة على أن تكون هناك قائمة خاصة بالحزب في أسيوط . وقام خالد محيي الدين بطرح اسمي لأكون على رأس القائمة الخاصة بالحزب في أسيوط ، وبرر ذلك بعدة اعتبارات منها أنني قبضي والدائرة يوجد بها أكثر من ثلاثين بالمائة أقباطاً ، بالإضافة إلى تواجدى الجماهيرى الفعلى داخل المحافظة وبين جماهيرها . لكن حزب التجمع بأسيوط كان له رأي آخر ، لأتني كنت على خلاف مع أعضاء الحزب في أسيوط ، وشهدت الفترة السابقة للانتخابات عدة معارك ومشاحنات معهم كان السبب في ذلك أنهم كانوا يعتقدون أنني ماركسى ، ولا أعلم كيف اعتقدوا هذا (!؟) ، لكنهم اكتشفوا أنني ناصرى . وكانت هذه بداية الحرب علي ، وقاموا بطرح قائمة الحزب في أسيوط وكان ترتيبى فيها السابع (!!).

من جانبى ، قمت بالاتصال تليفونيا بخالد محيي الدين ، الذى كان له موقف

حازم وقاطع أن أكون على رأس القائمة . ثم توصلنا إلى حل وسط وهو أن أكون الثانى فى قائمة حزب التجمع بعد صلاح فراج أمين الحزب فى أسيوط وهو مرشح فئات بينما أنا مرشح على مقعد العمال ، وبالتالي فإن الحزب إذا حصل على مقعد واحد فقط سيكون من نصيبى بصفتى مرشح العمال . وقد وافقت بالفعل على هذا الاقتراح ، لكن أعضاء الحزب فى أسيوط رفضوا ذلك رغم محاولات خالد محيى الدين الوصول إلى صيغة مرضية لجميع الأطراف ، لكنه فشل واتصل بى تليفونيا فى القوصية وقال : إن أعضاء الحزب فى أسيوط يحاولون لى ذراعه وهذا لن يحدث ، ولن يستطيع أحد أن يفعل ذلك معه ، وكان من المفروض طبقاً لهذا النظام الانتخابى باستطاعة الحزب إكمال قائمة أسيوط بأشخاص آخرين أعضاء فى الحزب من خارج المحافظة لأن حزب التجمع فى أسيوط ليس لديه العدد الكافى لإكمال القائمة . وكان خالد محيى الدين قد وعد بإمداد أسيوط بعدد من المرشحين الذين هم فى الواقع أعضاء فى لجنة الحزب بالقاهرة . لكن عندما وجد خالد محيى الدين هذا الموقف من قبل أعضاء الحزب فى أسيوط رفض إمدادهم بأي مرشحين ولم تكتمل القائمة الخاصة بأسيوط .

كل هذه الأحداث أصابتنى بإحباط شديد ، وخاصة أنى فوجئت أن هؤلاء الماركسيين الذين تعلمت منهم الكثير فى السياسة ، يتعاملون بانتهازية تختلف تماماً مع مبادئهم التى لا يكفون عن المناداة بها ليل نهار . وكانت هذه الأحداث بمثابة المحك العملى الذى كشف الصراع الماركسى فى مواجهة باقى المنابع السياسية اليسارية الأخرى داخل حزب التجمع ، بعدما هاجمونى لا لشيء سوى أنى ناصرى ، وكان فى ذلك الوقت يوجد تكتل ماركسى داخل حزب التجمع فى أسيوط . وقد أدت هذه الأحداث إلى رفضى الترشيح معهم وقررت عدم خوض التجربة الانتخابية وأنا مصاب بحزن شديد .

وكان القدر يخبئ شيئاً آخر لم أكن أتوقعه . لقد جائنى المرحوم أحمد فرغلى ، عضو مجلس الشعب فى ذلك الوقت عن حزب العمل ، وطلب أن أخوض الانتخابات معه على قائمة حزب العمل ، وكان أحمد فرغلى قد سبق وتم فصله من مجلس الشعب بتدبير من السادات بعدما تحدث فى المؤتمر الصحفى الخاص بأحزاب المعارضة وقال : إن هناك محاولة لاغتيال خالد محيى الدين فى القوصية عندما كان

فى زياره لى بمنزلى بالقوصية عُقد خلالها اجتماع حزبى . وكان كلام أحمد فرغلى معى على أساس أن يكون هو على رأس القائمة مرشحاً عن الفئات وأن أكون أنا فى الموقع الثانى بالقائمة مرشحاً عن مقعد العمال وهذا يعنى أن حزب العمل فى أسبوط إذا حصل على مقعد واحد سأكون أنا صاحب هذا المقعد . طلبت منه أن ينتظر حصولى على موافقة حزب التجمع الذى أنتمى إليه وألتزم به حزبياً . واتصلت تليفونياً بخالد محيى الدين وحصلت على موافقته للترشيح على قائمة حزب العمل ، وبالفعل تم ترشيحى فى اللحظات الأخيرة قبل إغلاق باب الترشيحات . وفى نفس الوقت لم يستطع حزب التجمع بأسبوط خوض هذه الانتخابات وفشل فى تكوين قائمة خاصة به . وكان شعارى الانتخابى فى هذه الدورة «ناصرى يرشح نفسه على قائمة حزب العمل الاشتراكى» .

جاءت مرحلة التمهيد للانتخابات ، ولم يكن لى سابق خبرة فى إدارة الحملات الانتخابية ، لقد كنت شاباً مسيحياً يخوض الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى فى حياته دون أية تجارب سابقة على الإطلاق ، وعلى الرغم من ذلك كانت الحملة الانتخابية الخاصة بانتخابات ١٩٨٤ لها شكلها الخاص ، كانت لها الصفة الدينية المسيحية فلم أكن أملك العصبية القبلية والعائلية كما هو الحال فى معظم دوائر الصعيد ولا أيضاً الدعم المادى . لدرجة أن والدى رفض وتصدى لدخولى هذه الانتخابات وقال لى : كيف ندخل انتخابات ونحن ضعفاء لا نملك المال ولا القوة العائلية ، ومن الذى سيحمى اللافتات الانتخابية وإذا فشلت فى الانتخابات سوف يأتى الخصوم ويهدمون المنزل علينا ؟! . . وكانت هذه مخاوف لها أساس من الصحة ، لقد كان فى تلك الفترة عندما يسقط مرشح فى الانتخابات يأتى الآخرون ويهجمون على منزله ، وكان والدى رجلاً مسالماً ويعتبر أن مجرد تفكيرى فى الترشيح يمثل مخاطرة كبيرة لا قبل لنا بها . . لكن كنت مقتنعاً تماماً بما أفعل واستطعت إقناع والدى بقبول الترشيح ، ودخلت الانتخابات بالفعل .

بالعودة مرة أخرى إلى الحملة الانتخابية نفسها ، التى أدارها مجموعة من الشباب الكنسى عديمى الدراية بالسياسة لم يكن لديهم أية خبرة سابقة فى إدارة الانتخابات ، لكن رغم كل هذا خرجت معركة انتخابية تستحق التسجيل تاريخياً حيث تمت إدارتهم

بشكل علمي منظم ، كل شاب تم تكليفه بمهمة معينة يعلم جيداً كيف سينفذها ، وكانت الدعاية نفسها مرتبة ومنظمة تماماً ، رغم أن الدائرة الانتخابية شديدة الاتساع ، والتي تشمل أربعة مراكز كبرى ، أي نصف محافظة أسيوط ، وتبدأ من مدينة أسيوط جنوباً مروراً بمراكز أسيوط ومنفلوط والقوصية وحتى مدينة ديروط وتوابعها شمالاً . وتحولت مجموعة العمل إلى خلية نحل لا تكف عن النشاط المتواصل ، وكانت تتم متابعة اللجان بالسيارات نظراً للمسافات البعيدة التي تفصل بينهما ، وفي كل لجنة كان هناك شاب مندوب لمراقبة العملية الانتخابية . وبالفعل نجحت التجربة بشكل لم يكن متوقعاً ، لأن الشباب كان مؤمناً بالفكرة متحمساً للهدف . وقد حصلت على أكثر من خمسة آلاف صوت من مركز القوصية فقط ، وعلى أربعة عشر ألفاً في باقي الدائرة ، وتم الإعلان عن فوزي بالمقعد ودخولي مجلس الشعب ، وتقبلنا التهاني في منزلي . لكن جاءت المفاجأة ، ولم يحصل حزب العمل على نسبة الـ ٨٪ من مجموع الأصوات على مستوى الجمهورية ، وفي هذه الحالة يتم تحويل الأصوات التي حصل عليها الحزب بالكامل إلى حزب الأغلبية وهو الحزب الوطني (!!) ومن ثم فقد حصل مرشح الحزب الوطني في دائرتي على المقعد الخاص بي . لأكون قد نجحت وحصلت على المقعد من الناحية النظرية ولم أدخل مجلس الشعب من الناحية العملية .

رغم كل هذا كانت هذه التجربة لها وضع خاص في حياتي السياسية . كانت تجربة ثرية جداً ، وشجعت بعد ذلك الكثير من الشباب في القوصية على خوض الانتخابات رغم أنهم لا يتمتعون بالثقل العائلي أو المالى . وكانت تجربتي الانتخابية سبباً في إنهاء احتكار عائلتين أو ثلاث للانتخابات لتصبح مفتوحة أمام الجميع . ولم يعد للعصبية العائلية نفس الحجم السابق كما هو الحال في باقي دوائر الصعيد وأستطيع أن أقول إن الناخب العادى هو من يقف وراء نجاح أو سقوط أي مرشح في القوصية الآن إلى حد كبير .

في هذه الفترة ، وبعد انتهاء الانتخابات . لم أكن قد تركت حزب التجمع بعد . وعدت إلى اجتماعات الحزب لأننى كنت عضواً في اللجنة المركزية . وكان لتجربة الانتخابات رد فعل إيجابى على موقف الحزب . وقد قال خالد محيى الدين فى أول

اجتماع للأمانة العامة بعد الانتخابات ، أثناء تقيمه لها . . لم يفز فى حزب التجمع سوى عضو واحد هو خالد محيى الدين والذي فقد مقعده لعدم حصول الحزب على نسبة الـ ٨٪ وأضاف . . لقد سبق وطلبت أن يخوض جمال أسعد الانتخابات على رأس قائمة الحزب فى أسيوط . ولو كان حدث هذا لدخلت مجلس الشعب لأنه الوحيد غيرى الذى اجتاز الانتخابات بنجاح . ولو كان معنا فى الحزب لحصلنا على نسبة الـ ٨٪ من الأصوات . وكان خالد محيى الدين يشير بذلك إلى الموقف المتعنت من قبل أعضاء الحزب فى أسيوط ، الذين وقفوا ضد ترشيحي على رأس القائمة أو حتى لأكون المرشح الثانى . لكن يبدو أنهم رغم كل هذا أصروا حتى بعد انتهاء الانتخابات على اتخاذ موقف عدائى تجاهى ، مدفوعين بنوع من الحقد ، وتكتل الماركسيون فى أسيوط ضدى وسحبوا منى موقع مراسل جريدة الأهالى بالمحافظة والتي كانت توفر لى نوعاً من الحركة السياسية والجماهيرية بين مواطنى أسيوط ، لأننى كنت من خلال هذا الموقع أبنى القضايا الشعبية الخاصة بالمحافظة ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنهم فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب بالقاهرة ، وجدت أن أعضاء الحزب بأسيوط يحاصروننى بشكل مستفز كما لو كنت مرتدّاً مارقاً أو كلفراً؟! وأيقنت فى هذا الاجتماع بشكل لا يدع مجالاً للشك أن هذا السلوك يدل على أن الحزب لا هو تقدمى ولا أى شيء آخر ولا يتفق مع أى مبادئ حزبية ينادى ويتشدد بها . وتأكدت من استحالة الاستمرار داخل الحزب فى ظل هذا الوضع المتدنّى . ووضعت الأمر كله أمام خالد محيى الدين بصفته رئيس الحزب ، وكان ذلك فى أثناء لقائى معه فى مكتبه وقت انعقاد اللجنة المركزية عام ١٩٨٤ . وقلت له: إننى أرى استحالة الاستمرار فى ظل هذه الأوضاع . وبالفعل تفهم الوضع تماماً واتفق معى فى الراى وقال لى . . من الواضح تماماً أنهم (يقصد مجموعة الحزب فى أسيوط) لا يريدون التعاون . اعتبرت هذا الكلام تصريحاً من خالد محيى الدين أن أترك الحزب . وقمت بتقديم استقالتى من الحزب . وكانت هذه المرة الأولى التى أترك فيها حزب التجمع الذى نشأت وتربيت فيه .

عندما تركت حزب التجمع لم يكن فى ذهنى أى قرار مسبق بدخول أى حزب آخر . . إلى أن وصل إلى يدي برنامج حزب العمل الذى كان لا يزال يسمى حزب العمل الاشتراكى . وقرأت برنامج الحزب . ووجدت أنه على الأقل لا يتناقض مع

مبادئ وعقائدي السياسية برغم أنه لم يكن يشبع كل أفكارى السياسية . ولم أجد أي مانع من دخولى الحزب . وفى سبيل ذلك جلست مع المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب عدة جلسات طويلة أناقش معه البرنامج وحركة الحزب حتى اقتنعت تمامًا ودخلت الحزب رسميًا .

كان دخولى حزب العمل له شكل خاص ، لأنه بعد تقدمى لطلب العضوية ، كان هناك المؤتمر العام للحزب وكلفنى الحزب أن أشرح نفسى فى الانتخابات الخاصة بعضوية اللجنة التنفيذية للحزب ، وقد حدث أن رشحت نفسى وتم انتخابى عضواً باللجنة التنفيذية . وبذلك أكون قد بدأت نشاطى الحزبى وأنا عضو بأعلى هيئة داخل الحزب . وكانت اللجنة التنفيذية تضم فى ذلك الوقت العديد من الرموز الاشتراكية بالحزب مثل أحمد فرغلى ، حامد زيدان ، عبد الحميد غازى الذى كان أميناً للفلاحين بالاتحاد الاشتراكى السابق أيام الرئيس عبد الناصر وأبو الفضل الجيزاوى المحامى وغيرهم ، وهم مجموعة من السياسيين أصحاب الوضع السياسى الخاص . وكان هذا ينعكس على المناقشات داخل الحزب ، ومن ثم الحركة الإيجابية للحزب فى الشارع السياسى . واستطعت إثبات وجودى داخل الحزب ، لأثنى تربيت ككادر حزبى داخل حزب التجمع فكنت على وعي سياسى وتنظيمى عالين . وكان هذا واضحاً فى مناقشاتي ومواقفى داخل حزب العمل . وأدى هذا النشاط السياسى الذى أقوم به إلى حدوث تقارب شديد بينى وبين إبراهيم شكرى .

لم يستمر مجلس الشعب فى تلك الفترة حتى نهاية المدة القانونية . لقد تم الطعن بعدم دستورية القوائم المطلقة للانتخابات ليتم حل المجلس فى أوائل عام ١٩٨٧ . وكانت هذه بداية حملة انتخابية جديدة . وقامت أحزاب المعارضة بعقد مؤتمر فى فبراير ١٩٨٧ يعتبر من أهم المؤتمرات الحزبية فى حياة المعارضة الحزبية فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ، حيث ظهرت المعارضة بشكل متماسك وتقدمت المعارضة بعدة مطالب لرئيس الجمهورية تركزت حول ضمانات نزاهة الانتخابات وإلغاء نسبة الـ ٨٪ التى تسببت فى خروج أحزاب المعارضة جميعاً ما عدا حزب الوفد الذى دخل الانتخابات متحالفاً مع الإخوان المسلمين .

فى نفس الوقت كان هناك نشاط دائم داخل حزب العمل من أجل الإعداد

لانتخابات والإصرار الكامل على دخول مجلس الشعب ، وبدأت لجان المؤتمر العام واللجنة التنفيذية في الحزب تعقد اجتماعاتها لمناقشة كيفية دخول انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، والسؤال الذي كان يفرض نفسه كيف يتم تجاوز عقبة الـ ٨٪ ، وكيف سيكون شكل التحالف مع القوى والأحزاب السياسية الأخرى . وكان موقفى واضحاً بالنسبة للتحالف وهو أن يكون التحالف كاملاً مع أحزاب المعارضة ، بمعنى أن يكون التحالف مع أحزاب التجمع والأحرار والناصرين كتيار سياسى قوى لأنهم لم يكونوا قد حصلوا على الشرعية الحزبية بعد . وكنت فى تلك الفترة قد تم انتخابى لموقع الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكى وكان ترتيب قيادات الحزب . . إبراهيم شكرى رئيساً للحزب ، والدكتور حلمى مراد الأمين وكنت أنا أحد الأمناء المساعدين الثلاثة على مستوى الجمهورية . . وكان هذا خلال انتخابات جرت داخل الحزب فاز فيها التيار الاشتراكى باكتساح تام ، وكان أحمد مجاهد ترتيبه الأول وأنا التالى له ، بينما كان ترتيب قيادات الحزب الحالية فى مواقع متأخرة نسبياً على سبيل المثال ، كان عادل حسين يشغل الترتيب الثامن وهناك آخرون كانوا فى الترتيب الخامس عشر إلخ . . أي أن الموازين داخل الحزب كانت لصالح الاشتراكيين فى مواجهة الآخرين ، وكان هذا مناخ سياسى مناسب لأن أصل من خلاله إلى موقع الأمين العام المساعد للحزب بينما احتل أحمد مجاهد - رحمه الله - موقع نائب رئيس الحزب .

فى تلك الفترة كان حامد زيدان رئيس تحرير جريدة الشعب والقيادة البارزة بالحزب قد سافر للعمل فى أبو ظبي وتولى عادل حسين رئاسة التحرير بدلاً منه ومن ثم أصبح عضواً فى اللجنة التنفيذية لكونه رئيس التحرير . وكان عادل حسين مهتماً فى تلك الفترة بإجراء حوار مع الإخوان المسلمين ، ثم حدث بشكل مفاجئ تحديد موعد للحوار معهم من أجل التحالف وذلك فى مكتب إبراهيم شكرى ، رغم أن الذى كان مطروحاً أن يكون هناك تحالف مع أحزاب التجمع والأحرار والقوى الناصرية والإخوان المسلمين ، وكان أطراف الحوار مع الإخوان المسلمين خمسة أفراد من حزب العمل الاشتراكى هم إبراهيم شكرى ، عادل حسين ، أحمد مجاهد ، ممدوح قناوى وكنت أنا العضو الخامس . بينما كان يمثل الإخوان المسلمين مصطفى مشهور ومأمون الهضيبي . وكانت المفاجأة الثانية التى اكتشفتها من خلال الحوار أنه تم الاتفاق على تحالف بعيد عن التجمع والناصرين وهذا جعلنى أشعر بالحزن الشديد ، لأننى بلا

شك متعاطف مع تشكيلة التحالف التي تضم الناصريين والتجمع باعتبارهم يمثلون نفس الاتجاه السياسى الحقيقى الذى أُنتمى إليه ، بالإضافة إلى أنه كان من المؤكد سيصبح تحالفًا قويًا وأكثر عمقًا من الناحية السياسية . لكن للأسف وجدت أن هناك «تربيطًا» قد تم مسبقًا أن يتم التحالف بين العمل والأحرار والإخوان المسلمين على أن يكون لحزب العمل أربعون بالمائة وأربعون أخرى للإخوان المسلمين وعشرون بالمائة لحزب الأحرار . .

لكن يبدو أن الأمر لن يتوقف عند حد التحالف الانتخابى فقط . . كما سبق وحدث بين الوفد والإخوان فى انتخابات ١٩٨٤ .

وكانت هناك مفاجأة ثالثة ، بعدما نشرت جريدة الشعب لسان حال حزب العمل بأن هذا تحالف إسلامى وتم وضع برنامج موحد يشمل عشر نقاط ، هذا أدى إلى تحويل التحالف من الصيغة الانتخابية المؤقتة إلى برنامج سياسى وانتخابى فى نفس الوقت يجمع أقطابًا ثلاثة هم الإخوان والأحرار والعمل . . وهذا كان له تأثير سلبى على موقفى الانتخابى داخل الشارع القبطى .

بالطبع من السذاجة أن يتم تصوير هذه المتغيرات التى حدثت فى توجهات حزب العمل بأنها قد جاءت وليدة الصدفة لأنه بالفعل تم التمهيد لها مسبقًا ، وكان وراء كل هذا عادل حسين الذى لعب دورًا أساسيًا فى كل ما حدث . وبدأت دلائل التغيير فى المؤتمر العام لحزب العمل الذى سبق انتخابات ١٩٨٧ ، حيث تم طرح برنامج له توجهات إسلامية وتم إقرار البرنامج من قبل المؤتمر العام ، وكان فى هذا البرنامج تعبير ما يسمى «بالإسلام الحضارى» الذى وضع مكانًا محددًا للأقباط تحت قاعدة : لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، وكان البرنامج مفصلاً فى هذا الصدد ، حيث تعرض لموقف الأقباط فى كل شيء مثل حق المواطنة وغيرها . ومن جانبى أخبرت البابا شنودة الذى كانت تربطنى به علاقة قوية فى تلك الفترة بذلك الأمر .

لكن رغم علاقتى الوطيدة بالبابا فى ذلك الوقت ، لم تشفع لى فى انتخابات ١٩٨٧ بعد ما رفع التحالف شعار «الإسلام هو الحل» ، والذى استغله الحزب الوطنى من أجل توجيه الضربات المتتالية لى شخصيًا داخل دائرتى ، منها على سبيل المثال إطلاق شائعات حول التحالف وأنه موجه بشكل أساسى ضد الأقباط وعندما يكون

جمال أسعد مرشح هذا التحالف فإنه بالتأكيد يخون الأقباط (!!)، لأنه بانتخاب جمال أسعد يكون هناك أيضاً انتخاب الإخوان المسلمين بطريق غير مباشر (!؟).

لم يسبب التحالف المشاكل لي فقط ، بل أدى إلى استقالة بعض القيادات والرموز البارزة بالحزب . وكانت كل المعارك حول رئاسة القوائم إذ تصارع الإخوان على رئاسة معظم القوائم ، وكان أبرز المستقلين أبو الفضل الجيزاوي، ممدوح قناوي وإبراهيم العزازي وهم قيادات بارزة في حزب العمل وأعضاء سابقون في مجلس الشعب . . لكن الإخوان المسلمين استطاعوا إزاحة هؤلاء من رؤوس القوائم مما دفعهم إلى الاستقالة . وجاء دور الصراع على قائمة أسيوط .

رفض الإخوان أن أكون على رأس القائمة ، باعتبار أن هناك الدكتور محمد السيد حبيب الأستاذ بكلية العلوم بجامعة أسيوط وأحد القيادات البارزة في مجلس الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى الجمهورية ، وكان رأيهم كيف يكون جمال أسعد المسيحي على رأس القائمة بينما الدكتور محمد السيد حبيب يكون ترتيبه الثاني، أدى هذا إلى صراع شديد ومزير بين حزب العمل ممثلاً في إبراهيم شكرى وعادل حسين من جانب والإخوان المسلمين من جانب آخر . واستمر الوضع مشتعلًا لمدة عشرة أيام متواصلة يستمر النقاش فيها حتى الساعات الأولى من الصباح . وحاول إبراهيم شكرى إقناع الإخوان المسلمين أن وجودي على رأس قائمة التحالف سيكون في صالحهم من الناحية التاريخية وهذا له دلالات سياسية وتاريخية يمكن أن يستغلها الإخوان المسلمون فيما بعد . لكن الإخوان المسلمين كانوا متمسكين أن يكون السيد حبيب على رأس القائمة . ومن جانبه أصر إبراهيم شكرى على أن أكون على رأس القائمة وإلا فإن التحالف قد يتعرض للانحيار . ومنعاً للصدام كان الحل في النظام الانتخابي الجديد الذي يسمح بوجود مقعد فردي في كل دائرة ، وبالفعل تم الاتفاق أن يتم ترشيح الدكتور حبيب على المقعد الفردي وأن يتم ترك القائمة لي والتي أصبحت خاصة بي لا يوجد بها أي أحد من التحالف . وقبل إعداد القائمة اتصل أمين التنظيم بحزب العمل عبد الحميد بركات ، وقال لي إن هناك أحد المشايخ الأزهرين من مدينة أسيوط وهو مرشح حزب الأحرار سيكون ترتيبه الثاني في القائمة . وبالفعل قمت بالاتصال بهذا الشيخ الأزهرى لكي نتقابل في مقر حزب

العمل بمدينة أسيوط ، وجاء الشيخ الأزهرى وسأل عن ترتيبه فى القائمة وقلت له الثانى ، وبادرنى بالسؤال ومن سيكون الأول ؟ قلت له : سوف أكون أنا ، وسألنى مرة أخرى .. ومن تكون أنت ؟ .. قلت : أنا جمال أسعد .. ، لكنه نظر إلي ساخرًا وقال : جمال أسعد عبد الملاك النصرانى يكون رقم واحد وأنا الثانى (!؟) قلت له : يا فضيلة الشيخ قيادة الحزب فى القاهرة متفقة على ذلك ... فقال لى : أنا لا أقبل أن يسبقنى نصرانى فى الترتيب (!!) وقام تاركًا القائمة وانسحب . وهنا أصبحت قائمة التحالف فى أسيوط خالية تمامًا من أي عضو من أعضاء التحالف لا يوجد بها أي من أعضاء الإخوان المسلمين أو حزب الأحرار ، مما جعل العبء ثقیلاً علي . لأن الأقباط لن يقفوا بجوارى لأننى عضو فى التحالف . والإخوان لن يعطونى أصواتهم على اعتبار أننى أخذت موقع القيادى الإخوانى البارز محمد السيد حبيب ، كما أنه لا يوجد أي منهم بالقائمة .

فى نفس الوقت كان الحزب الوطنى فى أسيوط يسعى بكل الطرق من أجل حرمان حزب العمل من الحصول على أي مقعد عن دوائر أسيوط . وبالفعل قاموا بعمل تكتل انتخابى مضاد لى من خلال استقطاب مرشحي الوفد الذين سبق لهم الفوز فى انتخابات مجلس الشعب السابقة عام ١٩٨٤ ، حيث تم ضمهم إلى قائمة الحزب الوطنى فى أسيوط لدرجة أن عدد المرشحين الذين خرجوا من «القوصية» ودخوا فى قائمة الحزب الوطنى بلغ سبعة مرشحين من مجموع اثنى عشر مرشحًا موزعين على خمس دوائر انتخابية . كل هذا بهدف إسقاطى ، ومن أجل ضمان تحقيق هذا الهدف ، تم اختيار مرشح مسيحي من دائرة القوصية إلى قائمة الحزب الوطنى رغم أن ترتيبه جاء فى المركز الثانى عشر والأخير (!!) . كل هذا من أجل استنفار الأقباط ليعطوا أصواتهم للحزب الوطنى .. ولم يكتف الحزب الوطنى بهذا بل قام بإطلاق الشائعات حول ما سيفعله الإخوان المسلمون إذا وصلوا إلى الحكم ، وأننى متحالف وضليع معهم فى ذلك (!!) ومن ثم أصبحت مرتدًا عن المسيحية من وجهة نظر الأقباط . واستغل الحزب الوطنى هذه الشائعات ليحشد كل القوى ضدى .. إلى الدرجة التى جعلت بعض الكنائس تمنع دخولى إليها من أجل الدعاية الانتخابية .. ولم أكن أصر على الدخول تجنبًا للمشاكل التى قد تحدث والتى كانت عواقبها

وخيمة .. وبسبب كل هذه الظروف .. كانت هذه الانتخابات أسوأ انتخابات من الممكن أن أمر بها في حياتي البرلمانية!!

لم يكتف الحزب الوطني بذلك .. بل قام بحركة انتهائية .. بعمل ما يسمى «الضرب تحت الحزام» .. وتم اختيار الكنيسة التي أنتمى إليها في القوصية (كنيسة مار يوحنا)، لتكون المكان الذي سيتم توجيه الضربة إلي من خلاله .. (!!)) .. حيث إن هذه الكنيسة كانت تحتاج إلى دورة للمياه وهذا طبقاً لقانون الخط الهمايوني ممنوع وتحتاج إلى قرار جمهوري .. ولكن من أجل استقطاب أصوات المسيحيين تم إعطاء تصريح ببناء دورة المياه ، ليس هذا فقط .. بل وإعطاء تصريح بكل شيء ممكن أن تحتاج إليه الكنيسة .. وبالفعل .. حصلوا على ما كانوا يريدونه .. فكان الناس بسبب بساطتهم وضعف إدراكهم السياسي يعتقدون ، بعد هذا التصرف ، أن الحزب الوطني أعطاهم هذا التصريح ومن ثم يستحق أصواتهم في الانتخابات .. أما جمال أسعد فليذهب للجحيم لأنه تحالف مع الإخوان المسلمين وارتد عن المسيحية (!!)).

في هذه الانتخابات ، لم أحصل في دائرة القوصية ، مسقط رأسي وعقر دائري ، سوى على ألف وخمسمائة وثلاثة أصوات فقط .. أعتبر الصوت منهم يساوي ألف صوت .. لأنهم هم الذين كانوا يؤمنون بجمال أسعد إيماناً حقيقياً ، ويتمتعون بفكر ووعي سياسي عاليين .. ولكن على الرغم من هذا الموقف داخل دائرة القوصية .. كان معي مجموعة من الشباب الذين آمنوا بالهدف رغم أنهم لم تكن لهم أية تجارب سابقة .. لأن الشباب المسيحي الذين وقفوا معي في تجربة انتخابات ١٩٨٤ .. انفضوا بعيداً عني في انتخابات ١٩٨٧ .. بعد الإعلان عن التحالف .. ولم يتبق سوى أصدق أصدقائي الذين أداروا معي معركة ١٩٨٤ من قبل .. وعلى الرغم من كل هذا استطعت أن أدير المعركة الانتخابية بشكل مختلف .. وكتب لي الله النجاح وحصلت على مقعد تحت قبة مجلس الشعب .

يتبقى بعد ذلك .. أن أذكر بعض المواقف الخاصة باللحظات الأخيرة للانتخابات . كان الإخوان المسلمون في أسوأ يرفضون التعاون معي .. ليس هذا فقط .. بل إنهم قرروا عدم إعطاء قائمة أسبوط أي صوت ، لأنه لم يكن يوجد بها أحد من أفراد التحالف بشكل عام .. والإخوان المسلمين بشكل خاص .. يضاف إلى ذلك

المعركة التي دارت بيني وبين الدكتور محمد السيد حبيب القيادي الإخواني البارز في أسيوط . . وفي ذلك الوقت كان المرحوم حامد أبو النصر يشغل موقع المرشد العام للإخوان المسلمين . . وكان مسقط رأسه . . مدينة منفلوط . . إحدى مدن الدائرة التي أُرشح نفسي فيها . . وكان بها عدد كبير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، ولكن تدخل في الأمر عادل حسين قبيل ليلة الانتخابات بساعات وتحدث مع المرشد العام . . حامد أبو النصر ، من أجل قيام الإخوان المسلمين في أسيوط بمناصرتي . . وبالفعل أصدر المرشد العام للإخوان المسلمين بياناً يدعو فيه أعضاء الجماعة في أسيوط من أجل الوقوف بجانبى وانتخابى ، على أساس أن هذا نوع من التقارب الإسلامى المسيحى . . وقد كان . . وحصلت على نسبة كبيرة من الأصوات من مدينة منفلوط ، وأيضاً مدينة أسيوط نفسها ، بينما خذلتنى مركز القوصية ، مسقط رأسى ، وكان هذا يرجع إلى سببين . . الأول أن الأصوات انقسمت بين سبعة مرشحين يتنافسون على أصوات المركز . . والثانى انفضاض الأقباط من حولى . . وبالفعل كان موقف عادل حسين والإخوان المسلمين موقفاً تاريخياً .

أخيراً . . هناك عامل نفسى ، لا أستطيع أن أتجاهله ، حتى تكتمل الصورة الخاصة بهذه التجربة .

عندما بدأت العمل السياسى واستقر بى الوضع فى منبر اليسار ، ومن ثم بعد ذلك فى حزب التجمع ، ثم الاعتقال فى أحداث سبتمبر ١٩٨١ . . رغم كل هذا ، لم أكن أحلم بأن أكون عضواً فى مجلس الشعب ، أجلس على مقعد تحت القبة ، لأن كل المقاييس السياسية والمعطيات الواقعية لا تجعلنى أحلم مجرد الحلم بمقعد تحت القبة (!!) . . أولاً . . لأن الأطروحات الموجودة على الساحة طائفية ، وهنا يجد المسيحى صعوبة كبيرة جداً فى إمكانية النجاح . . ولن يستطيع أحد النجاح بأصوات المسيحيين فقط . . وبالتالي فإنه على الجانب الإسلامى وفى ظل وجود العصبية القبلية والعائلية ، فإن كان بينهم من هو مقتنع بى ، لن يعطينى صوته . . وهذا يؤكد عدم إمكانية نجاحى أو وصولى إلى مقعد مجلس الشعب عن طريق صناديق الانتخابات . . لكن النجاح أصبح ممكناً فى ظل وجود القوائم النسبية بالإضافة إلى الدفعة الكبيرة التى حصلت عليها فى انتخابات ١٩٨٤ ، إذ نجحت فى الحصول على

المقعد بينما فشل حزب العمل فى الحصول على نسبة الثمانية بالمائة ومن ثم ضاع المقعد ولم أدخل المجلس .

وبحصولى على مقعد مجلس الشعب فى انتخابات ١٩٨٧ أصبحت العضو القبطى المعارض الوحيد الذى يتم انتخابه بعد مكرم عبيد فى البرلمان المصرى وهذا للتاريخ .
وكان مجلس الشعب الذى تم انتخابه عام ١٩٨٧ .. لا يحظى بشرعية قانونية ، وكان انتخابه على أساس القوائم النسبية غير دستورى .. لقد تنبأ كثيرون بهذا وتوقعوا حل هذا المجلس .. ولم يكتف البعض بالتنبؤ .. بل طعن فى دستوريته بالفعل .. ونجح المحامى كمال خالد ، رحمه الله ، فى الحصول على حكم بهذا فى عام ١٩٩٠ . وكانت نتيجة هذا الحكم أن عاد قانون انتخاب مجلس الشعب بنظام المقاعد الفردية .

لم أكن بعيداً عن هذا .

كنت فى مجلس الشعب حين نوقش قانون الانتخابات الجديد بنظام المقاعد الفردية . ولقد أكدت فى هذه المناقشات أن الانتخابات بنظام القائمة النسبية هو النظام الأمثل لتمثيل الطوائف الدينية والحزبية .. لأنه بالفعل لولا هذا النظام لما كنت أنا جمال أسعد المسيحى عضواً بمجلس الشعب .. وهذا الكلام حقيقى وواقعى ، ولا شك فيه على الإطلاق .. حيث أن النظام الفردى يشترط حصول المرشح على نسبة خمسين بالمائة زائد صوت واحد من مجموع أصوات الناخبين .. وهذا شيء مستحيل بالنسبة للأقليات الحزبية والدينية فى ظل مناخ تسود فيه الأفكار الطائفية والسلوك الطائفى الحالى .. يضاف إلى كل ذلك وجود ظاهرة جديدة وخطيرة على الساحة السياسية والتى صاحبت الانفتاح الاقتصادى . فلقد استطاع الأثرياء الاستحواذ على أصوات الفقراء مستخدمين قدراتهم المالية .. بل وصلت الأمور إلى أبعد حد ممكن .. حيث يقوم بعض هؤلاء بإعطاء الناخب ورقة مالية من فئة العشرة جنيهات - على سبيل المثال - على مرحلتين .. نصف الورقة يحصل عليها الناخب قبل إعطاء صوته ، ثم النصف الثانى بعد التصويت بعدما يتم التأكد أنه أعطى صوته للمرشح المطلوب (!؟) .. وكل هذا يتم جهاراً نهاراً .. فى ظل غياب سرية التصويت ، واستخدام البلطجة فى الانتخابات من قبل الحكومة قبل المعارضة، مما أفسد العملية

الانتخابية .. ولم يعد هناك من يستخدم " الستارة " أو أي شيء آخر يضمن للناخب حق الإدلاء بصوته فى سرية تامة (!؟).

فى ظل هذه الأوضاع السيئة أصبح من المستحيل على المرشح المسيحى أن ينجح فى الحصول على مقعد ودخول مجلس الشعب .. وإذا افترضنا أنه استطاع الفوز فى الجولة الأولى ودخوله جولة الإعادة .. فإن الأمر فى هذه الحالة سيكون معقداً جداً .. لأن الإعادة ستكون بين مرشحين أحدهما مسيحى والآخر مسلم .. وفى ظل المناخ الطائفى المشتعل .. وعدم وجود عدد من الأقباط فى أي دائرة على مستوى الجمهورية بنسبة أكثر من خمسين بالمائة .. فإن نجاح أي مرشح قبطى وحصوله على نسبة الخمسين بالمائة زائد صوت واحد ، أصبح شيئاً مستحيلاً .. ويعزز هذا الأمر التقوقع السياسى من جانب الأقباط وإحجامهم عن الذهاب للإدلاء بأصواتهم فى لجان الانتخابات .. وخاصة أن هناك جهلاً سياسياً وسلبية بين الشعب المصرى بشكل عام .. ومن بينهم الأقباط بالطبع .

ولقد صدقت توقعاتى .. التى سبق وحذرت منها أثناء مناقشة القانون الخاص بالانتخابات بنظام المقعد الفردى .. ولم ينجح فى انتخابات ١٩٩٠ سوى قبطى واحد فقط بإحدى دوائر الإسكندرية .. وكان هذا المرشح عضواً بالحزب الوطنى .. والشئ الذى لا يمكن إنكاره أن الحزب الوطنى قام بالتزوير لصالح هذا المرشح القبطى لكي يحصل على مقعد تحت قبة مجلس الشعب .

ولأننى كنت أعلم بشكل مؤكد ما سيحدث للأقباط المرشحين فى انتخابات ١٩٩٠ .. قررت عدم خوض هذه الانتخابات .. حرصاً على تاريخى السياسى وحتى لا أكون بمثابة من يصارع طواحين الهواء (!!).

وظللت خارج مجلس الشعب حتى جاءت انتخابات عام ١٩٩٥ .

عندما جاء موعد الترشيح للانتخابات التشريعية الجديدة فى عام ١٩٩٥ .. كانت قد عادت علاقاتى مع حزب العمل مرة أخرى .. بعد خلافى مع حزب التجمع الذى سبق وذكرته من قبل .. ولم يكن هناك أي تغيير قد طرأ على المناخ السياسى السائد ولا على نظام الانتخابات .. لقد كانت هي نفس الظروف السياسية والطائفية

ونفس نظام الانتخابات من خلال المقاعد الفردية.. وفى هذه الأثناء بدأ حزب العمل يجرى معى حوارات ومناقشات لكي أخوض الانتخابات .

كنت أعلم تمامًا أن ترشيحي لخوض هذه الانتخابات محكوم عليه بالفشل.. ولن أستطيع الحصول على مقعد تحت قبة مجلس الشعب.. لأن الظروف والأسباب التى منعتنى من خوض انتخابات ١٩٩٠ لا زالت موجودة.. لذلك فإن المناقشات مع حزب العمل كانت حول الهدف من هذه الانتخابات ، مادمت لن أحصل فيها على مقعد بالبرلمان.. وبعد عدة جلسات توصلنا إلى هدف سياسى محدد ، وهو أن أقوم بخوض انتخابات مجلس الشعب هذه المرة، ليس بهدف دخول المجلس ولكن من أجل القيام بمعركة سياسية وجماهيرية من خلال التحرك بين الجماهير.. كل هذا بغض النظر عن الحصول على المقعد داخل مجلس الشعب من عدمه.. وكان الهدف من هذه المعركة السياسية تثبيت موقف سياسى مشرف لحزب العمل وتكوين قواعد سياسية وفكرية بين المواطنين فى الشارع السياسى .

لكن الدوائر الانتخابية فى الصعيد لها وضع خاص.. يجعل الممارك السياسية والانتخابية أمراً شبه مستحيل.. فهناك المناخ الطائفى المشتعل بشدة وأيضاً العصبية القبلية والعائلية.. ناهيك عن النظام الفردى فى الانتخابات.. يضاف إلى كل هذا أمر آخر.. وهو أسلوب إدارة الانتخابات.. لأنه لا توجد أي مؤتمرات انتخابية والدعاية معتمدة على قيام المرشح بزيارة العائلات الكبرى وكذلك منازل المواطنين أنفسهم.. وبعض الأماكن العامة التى يوجد بها تكتلات شعبية مثل الكنائس والنوادي ومراكز الشباب.. كل هذه الزيارات لا بد أن يقوم بها المرشح بنفسه.. لذلك فإن الانتخابات تكون معتمدة على العلاقات الشخصية "والتريطات" العائلية والقبلية.. ومن هنا فإنه يستحيل علي أن أدير معركة انتخابية سياسية فى دائرتى بالقوصية ، أو حتى فى مدينة أسيوط نفسها التى يوجد بها عدد ضخم من الأقباط يصل إلى نسبة الثلاثين بالمائة من سكان المدينة (١٩).

لا أستطيع الإنكار.. أننى كنت ولا زلت مبهوراً بطريقة الدعاية الانتخابية فى القاهرة.. أحببت المؤتمرات الانتخابية الجماهيرية والشوادر التى يقيمها المرشحون ، والحوارات السياسية المباشرة بين المرشحين والجماهير.. هذه الصورة المحببة إلى نفسى

والتي لا تتوافر لى بالصعيد جعلتني أوافق على خوض الانتخابات فى إحدى دوائر القاهرة مرشحاً عن حزب العمل .. ولقد وجد الحزب أن أنسب الدوائر لى ، تلك الخاصة بعضو الحزب ورئيس تحرير جريدة الشعب .. الصحفى مجدى أحمد حسين .. وكانت دائرته هي دائرة المعهد الفنى فى حي شبرا ، والتي كان يمثلها بمقعد داخل مجلس الشعب بعد نجاحه فى الانتخابات بنظام القوائم الحزبية عام ١٩٨٧ .

فى ذلك الوقت كانت جماعة الإخوان المسلمين تعاني من قبضة الحكومة الشديدة عليها .. وكان التحالف لا يزال قائماً بين الجماعة وحزب العمل .. ولو بشكل نظرى (!!) .. هنا كان لا بد لى أن تكون هناك وقفة ومراجعة فكرية وتاريخية لمشوارى السياسى .. وكنت أتساءل بينى وبين نفسى ، كيف أختلف مع حزب العمل الذى كان اتجاهه إسلامياً ، ثم أقوم بتشكيل حزب آخر مع المرحوم أحمد مجاهد وأكون نائباً لرئيس الحزب المنشق ، ثم أعود إلى حزب العمل وأرشح نفسى مع التحالف الإسلامى مرة أخرى ؟! هذا أدى بدوره إلى سؤال آخر .. وهو .. هل يمكن أن تكون هناك أرض ومساحة مشتركة بينى وبين تيار الإسلام السياسى .. (؟؟) .. مع الأخذ فى الاعتبار منطلق واحد هام جداً ، هو أطروحات الإسلام الحضارى أو الطرح الحضارى للإسلام السياسى .. الذى يعنى أنه بالنسبة لنا كمسيحيين شرقيين ومصريين ، نختلف عن أي مسيحي فى العالم لأن مسيحيتنا بها بصمة وصفة مصرية وإسلامية .. وفى نفس الوقت فإن الإسلام المصرى فيه نفس البصمة المصرية والمسيحية التاريخية ، وهذا هو تأثير الحضارة المصرية التى تمتد جذورها إلى أكثر من سبعة آلاف سنة ، ولها تأثير على واقعنا الحاضر .. وبذلك تجد أن الشخصية المصرية مكوناتها الرئيسية ليست الحضارة الفرعونية فقط ، بل واليونانية والرومانية وأيضاً الحضارتان القبطية والإسلامية .. لأن الشخصية الحضارية المصرية عبارة عن مجموعة من الرقائق الحضارية الممتزجة مع بعضها البعض .. لكن قد نجد أن الحضارة القبطية تكون أكبر لدى شخص ، والإسلامية لدى شخص آخر ولكن فى النهاية فإن الإنسان المصرى هو نتاج هذه الحضارات ، لذلك فإن المسيحي المصرى ، يتعامل مع الإسلام على أساس أنه حضارة وثقافة وتاريخ وجزء من تكوينه عبارة عن عادات وتقاليد قبطية وفرعونية وعلى أساس هذا ، يمكن أن يكون بيننا قاسم مشترك ، فلا جدال أن الحضارة والتاريخ الإسلاميين يمثلان جزءاً من تكويننا المشترك .. بينما

نجد على الجانب الآخر أن المسيحي الغربي ينظر للإسلام والحضارة الإسلامية على أنها عدو ومنافس بينما يمثل الإسلام بالنسبة للمسيحي الشرقي والعربي الحضارة والتراث والتاريخ المشترك .

بعد تفكيرى فى كل هذه الأمور تولدت لدى قناعة بأن هذه الأرضية المشتركة فى الجوانب السياسية والاجتماعية والتاريخية تصلح للقضاء على المناخ الطائفى بشكل واقعى وفعلى ، ومن ثم ولادة مناخ جديد نقى وصحى .

فى هذه الفترة ، وقيل انتخابات ١٩٩٥ كانت الحكومة تفرض حصاراً سياسياً وأمنياً شديدين على جماعة الإخوان المسلمين وكان النظام يستعد لتوجيه ضربة قوية للجماعة . . وجاء ذلك من خلال قضايا قيادات الإخوان المسلمين والتي تم بموجبها تحويل هذه القيادات إلى المحاكم العسكرية ، قبل الانتخابات مباشرة (!!) وكان هذا التصرف يهدف إلى إجهاض طموحات جماعة الإخوان المسلمين من خلال الضربات الأمنية المتتالية ، وبذلك تفشل الجماعة وتجد صعوبة شديدة ، بل واستحالة فى دخول انتخابات مجلس الشعب والحقيقة كانت هذه التصرفات من قبل النظام ترجع إلى قناعة الحكومة بالتواجد السياسى القوى والحقيقى لجماعة الإخوان المسلمين فى الشارع؛ وذلك لأنهم سبق لهم الحصول على عدد كبير من المقاعد تحت قبة المجلس سواء بالتنسيق مع حزب الوفد فى انتخابات ١٩٨٤ أو بالتحالف مع حزب العمل فى انتخابات ١٩٨٧ ، والتي حصلوا فيها على نصيب الأسد من بين مقاعد المعارضة والتحالف الذى كان يضم الإخوان والعمل والأحرار ، لذلك كان لابد من قيام الحكومة بتوجيه هذه الضربة الأمنية وتحويل قيادات الإخوان للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية ، بحجة أنهم تنظيم غير شرعى ، بعدما شعرت بالتواجد القوى والحقيقى للجماعة فى الشارع السياسى . . مع العلم أن التحالف الإسلامى - العمل الإخوان - قد امتنع عن المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ .

فى ظل هذه الظروف وجدت أنه من الممكن أن أقوم بموقف ، وأخوض تجربة رائعة وتاريخية من خلال التلاحم والتنسيق الانتخابى مع جماعة الإخوان المسلمين . . وبالطبع كان حاضراً فى ذهنى التجربة السابقة مع الجماعة فى انتخابات ١٩٨٧ وكيف أن أعضاء الجماعة كانوا رافضين لترشيحى على رأس القائمة الخاصة بالتحالف فى

أسيوط .. لولا تدخل إبراهيم شكرى ، بل إن قائمتى لم تشمل أيًا من الإخوان على الإطلاق ولم يقوموا بالتعاون معى إلا فى اللحظات الأخيرة فى الليلة السابقة للانتخابات ، بعد تدخل عادل حسين وإصدار المرشد العام السابق للجماعة المرحوم حامد أبو النصر بيانه الشهير الذى طالب فيه أعضاء الجماعة بالوقوف بجانبى والتصويت لصالحى .. ولكن فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ .. ومن خلال حزب العمل اقترحت أن أخوض الانتخابات كشريك مع الإخوان المسلمين بصفتى عضواً فى حزب العمل المتحالف مع الجماعة ، وإن كان الوضع هذه المرة مختلفاً فى ظل نظام الانتخاب على طريقة المقاعد الفردية الذى لا يوجد به أية حساسيات من مرشح تجاه الآخر ، فأنا أرشح نفسى فى مقعد العمال ، وسيكون مرشح الإخوان المسلمين يتنافس على مقعد الفئات .. وبذلك سيكون الوضع أكثر حرية ولن يحدث أي تدخل أو تضارب فى المصالح الانتخابية .

ذهبت وصديقى جورج إسحق لمقابلة المستشار مأمون الهضيبي فى مقر التوفيقية بوسط القاهرة ، حيث المقر السابق لمجلة الدعوة ، المقر شبه الرسمى لجماعة الإخوان المسلمين فى ذلك الوقت .. وعرضت عليه أن أخوض الانتخابات متضامناً معه فى دائرته بمنطقة الدقى ، على أساس أن هذا مكسب له ، وهو محاصر بل «ومضروب» سياسياً وأمنياً من قبل السلطة التى تشدد الحصار على الجماعة ، ووجودى بصفتى قبلياً معه فى نفس الدائرة سوف يعطى شكلاً تقديمياً وحضارياً لجماعة الإخوان المسلمين المحاصرة ، ويظهر مدى تطور الفكر السياسى لجماعة الإخوان المسلمين . لكن كانت المفاجأة !! من قبل مأمون الهضيبي الذى قال لى : لا مانع .. الدائرة أمامك وادرسها ، وكما تشاء ، إذا كنت تريد أن تخوض الانتخابات فى هذه الدائرة افعل ما تريد، هذا حقك .. وفهمت من كلامه معنى واحداً، أنه لا يريد أن يتحمل المسؤولية بأن نخوض الانتخابات متضامنين سوياً ، وبدا من إجابته أننى قد حضرت إليه لكى أستأذنه حتى أخوض الانتخابات فى الدائرة ، وهذا لم يكن مقصدي ، لأنه ليس من حقه هو أو أي شخص آخر أن يمنع ترشيحى فى الدائرة ، ولكنى كنت أطلب أن نتعاون سوياً غير أنى وجدته غير متحمس للتعاون معى .

قلت له بصراحة : أريد أن نكون حليفين معاً فئات وعمال فى نفس الدائرة . فقال

أنه شخصيًا لا يستطيع اتخاذ القرار في ذلك . . واستمر الحوار إلى أن قال لي بصراحة ما معناه أنه لو خاض الانتخابات متحالفًا معي سوف يخسر أصوات التيارات والجماعات الإسلامية الأخرى الموجودة بالدائرة .

إنه كلام واضح وخطير . . كانت نظرة الهضيبي ذاتية وتبدو فيها المصلحة الخاصة جليلة . . وبالتالي رفض أن نتحالف معًا في دائرته ، ولقد سجلت هذا الموقف بشكل علني ، لأنه في غير صالح الإخوان المسلمين وتأكيد على ما سبق وفعلوه معي في انتخابات ١٩٨٧ ، حيث رفضوا أن يكونوا في قائمة انتخابية على رأسها جمال أسعد المسيحي (!!).

إنهم لا يتغيرون.

لم يمنعني رفض الهضيبي أن نتحالف معًا من أن أخوض الانتخابات . . ورشحت نفسي في دائرة المعهد الفني في شبرا . . إنها الدائرة التي يعتقد حزب العمل أن بها عددًا كبيرًا من أصوات الأقباط . ولقد أوضحت لحزب العمل قبل أن أوافق على ترشيحي في الانتخابات بأنني ليست لي أية قاعدة في هذه الدائرة ، فهي ليست دائرتي بالصعيد وليس معني أن بها أقباطًا أنني سأفوز فهي دائرة الجماهير فيها لا تعرفني ولم يسبق لي خوض الانتخابات فيها أو حتى في أي دائرة من دوائر القاهرة . . لذلك طلبت منهم ضرورة توفير الدعاية الكافية ، وخاصة أنني سأدخل الانتخابات بشكل حزبي . . ولا سيما أنني خضت تجربتين انتخابيتين في القوصية بأسسوط وأعلم ما هي المعركة الانتخابية وما هي الدعاية الانتخابية .

وحدث ما كنت أتوقعه من حزب العمل .

فوجئت بأنه لا يوجد معي أية كوادر من رجال حزب العمل بهذه الدوائر ولا توجد معي أي إمكانيات ومع هذا فقد وجدت د. نجلاء القليوبي زوجة الصحفي مجدى أحمد حسين ، تجد كافة ملامح التأيد من قبل التيار الإسلامى في نفس الدائرة التي من المفروض أننا نخوض فيها الانتخابات سويًا كعضوين في حزب العمل ، هي عن مقعد الفئات وأنا عن مقعد العمال . . لكن لم أجد حتى لافتة واحدة من القماش تم تعليقها لي (!!). . بينما الدعاية الخاصة بنجلاء القليوبي تملأ كل شوارع الدائرة .

وكأننى كنت معتقلاً أنا الآخر ، ورغم أننى أتجول فى شوارع الدائرة إلا أننى كنت بعيداً ومعزولاً عن الذين رشحونى .

الأكثر من ذلك .. كنت قد اتفقت مع الحزب على عدم استخدام شعار «الإسلام هو الحل» .. لأننى بذلك سوف أخسر أصوات الأقباط الذين سيظنون أننى أخونهم ولن يتعاطفوا معى وهم عدد كبير فى منطقة شبرا حيث تقع الدائرة الانتخابية .. لذلك كان من المفروض أن تكون هناك دعاية سياسية حقيقية بعيد عن الانتهازية الانتخابية توجه للتواجد القبطى بالدائرة .

لكن فى غياب الدعاية الخاصة بى تماماً ، وتجاهل الحزب لى .. فى الوقت الذى كانت د. نجلاء القليوبى تجد كل مساندة ودعاية من قبل التيار الإسلامى .. وكذلك وجود شعار «الإسلام هو الحل» ، قررت أن أنسحب من المعركة ، التى إذا استمرت فيها لن تكون مشرفة لى على الإطلاق .. وقد كان .. وتنازلت قبل ساعات من إغلاق الباب أمام التنازلات الانتخابية وذلك من أجل تسجيل موقف آخر للتاريخ فى هذه الانتخابات .

أعود مرة أخرى إلى انتخابات عام ١٩٨٧ التى حققت فيها النجاح والحصول على مقعد تحت قبة مجلس الشعب .

عندما دخلت إلى مجلس الشعب .. كانت لدي هيبة ورهبة شديدة من الجلوس تحت هذه القبة التى يحلم بها كل من يعمل بالحقل السياسى .. وكانت لدي فكرة مسبقة عن الدكتور رفعت المحجوب - رحمه الله - هذه الفكرة صورته ناظراً لمدرسة تلاميذها هم أعضاء مجلس الشعب أنفسهم .. كان هذا سبباً فى أن أكون مستفزاً منذ الوهلة الأولى من الدكتور رفعت المحجوب .. وخاصة أننى عضو معارض .. وبالتالى لم يكن عندى أى استعداد للتعاون معه .. وقد ظهر موقفى هذا منذ الجلسة الأولى .. فقد حدث احتكاك معه .. إذ كنت أريد أن آخذ الإذن لأتكلم .. لكنه تجاهلنى بشكل جعلنى أنسحب من الجلسة معلناً اعتراضى على طريقة إدارة الدكتور رفعت المحجوب للجلسة .. وبالفعل تم تسجيل هذا الانسحاب فى مضبطة مجلس الشعب .. وهذا يمثل إهانة لرئيس المجلس .. وخاصة أن الانسحاب جاء بسبب الاعتراض على طريقة إدارته للجلسة .

فى الحقيقة . . لقد قمت بهذا التصرف والانسحاب من الجلسة دون أن أدرك الخطورة التاريخية لما فعلته . . وكانت هذه الواقعة بداية لعلاقتى مع الدكتور رفعت المحجوب . . ومنذ تلك اللحظة حدث نوع من التقارب بيننا . . فقد ذهبت إليه فى مكتبه مع إبراهيم شكرى الذى قدمنى إليه . . وكانت المفاجأة أن الدكتور المحجوب قال لى ملاحظة لم أكن ألتفت إليها من قبل . . وهى أننى أول قبطى معارض منتخب يدخل البرلمان المصرى بعد مكرم عبيد . . ولم أتوقع فى هذا اللقاء الأول أن تكون البداية بيننا هكذا . . فأنا نفسى لم تكن فى ذهنى مثل تلك المعلومة .

هذا انطباع عام عن المجلس . . وجدت أنه لا بد أن أتحدث عنه قبل الخوض فى أى شيء آخر خاصة علاقتى بأعضاء التحالف الإسلامى بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص أثناء الأداء البرلمانى تحت قبة مجلس الشعب .

وكانت البداية . . ترجع إلى ما قبل الجلسة الأولى من جلسات مجلس الشعب . . كان لابد أن يحدث عقد اجتماع لأعضاء التحالف الإسلامى . . لأن الهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكى فى ذاك الوقت كانت تعنى أعضاء مجلس الشعب من الإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار . . لقد كان هذا التحالف يضم ثلاثة أعضاء من حزب الأحرار واثنين وعشرين من حزب العمل وسبعة وثلاثين عضواً من جماعة الإخوان المسلمين . . كل هؤلاء هم أعضاء التحالف الإسلامى داخل المجلس . . ومن ثم فإن هذه المجموعة البرلمانية بها حوالى سبعين عضواً . . وكان يرأس المجموعة إبراهيم شكرى .

فى الليلة السابقة لعقد الجلسة الأولى لمجلس الشعب ذهبت إلى مقر حزب العمل . . وذلك بصفتى الأمين العام المساعد لحزب العمل الاشتراكى . . وهناك قابلت الدكتور حلمى مراد فقام باصطحابى معه إلى مقر الإخوان المسلمين فى التوفيقية وسط القاهرة . . حيث كان أيضاً مقر جريدة الدعوة لسان حال جماعة الإخوان المسلمين . . وكنت شديد الحرج . . ولم أقبل دعوة الدكتور حلمى مراد - رحمه الله - ببساطة ، لأنه لم يسبق لى أن تعاملت مع جماعة الإخوان المسلمين من قبل . . كذلك لا أستطيع أن أنكر أنه كانت بداخلى الكثير من الحواجز النفسية والذهنية والفكرية أيضاً وذلك لأننى قبطى لم يسبق لى التعامل مع قيادات إخوانية

بهذا اللون .. باستثناء أحد قيادات الإخوان فى القوصية كانت تجمعنى به علاقة من خلال جلسات سياسية كانت تعقد فى منزل أحد السياسيين هناك .. وهى فى الواقع ندوة أو صالون سياسى ليلى .. وقد تعلمت من هذه الجلسات كثيراً وأن أزيل الحواجز مع هذه القيادة الإخوانية بالقوصية .. لكن عندما كنت فى طريقى إلى مقر جماعة الإخوان المسلمين بالقاهرة .. كان الأمر مختلفاً تماماً .. فهناك سوف أجد كبار قيادات الإخوان مثل مصطفى مشهور ومأمون الهضيبى وسيف الإسلام حسن البنا وغيرهم .. ومن ثم فإنه كانت بداخلى فى تلك اللحظات مشاعر مختلطة وتوتر شديد .. والذى اكتشفت أنه انتابهم هم أيضاً لحظة وصولى إلى المقر ومشاهدتهم لى.

عندما دخلت مع الدكتور حلمى مراد فى دهاليز مقر الإخوان المسلمين بالتوفيقية .. شعرت بنوع من القلق وعدم الارتياح وتوتر شديد .. كان مصدره ليس الخوف فقط بسبب ما كنت أسمعه من قصص حول هذا المقر وما يدور بداخله ، ولا أيضاً ما يدور فى عقلى من أفكار مقلقة .. ولكن لأننى كنت أشعر أيضاً أن هذا المكان ليس مكانى .. خاصة بعد المعركة التى خضتها مع الإخوان المسلمين بشكل عام وبالتحديد مع الدكتور محمد السيد حبيب حول القائمة الانتخابية فى محافظة أسيوط .. لذلك كان لدي شعور قوى بأننى مرفوض من قبل أعضاء الجماعة الموجودين داخل المقر .. فلقد سبق وأعلنوا رفضهم لى بشكل واضح وسافر خلال معركة تاريخية على رئاسة قائمة التحالف فى أسيوط .. وبالفعل عندما دخلت إحدى قاعات المقر وجدت أن جميع الحاضرين قد فوجئوا بحضورى .. وظهر هذا بوضوح على وجوههم .. فازداد وتأكد شعورى السابق كما تأكد لى مدى رفضهم الشديد لى ، وكانت عيونهم وكافة تعبيرات وجوههم تنطق وتقول : ما الذى أتى بجمال أسعد إلى هنا؟! ومن ثم ازداد توترى أكثر وأكثر .. خاصة فى ظل معلوماتى وقناعاتى وإحساسى الداخلى بأن هذا المقر هو مكان مقصور فقط على أعضاء جماعة الإخوان المسلمين .. ولا يجوز لى أن أدخله .. ليس فقط لأننى لست عضواً بجماعة الإخوان المسلمين .. بل ولأننى أيضاً مسيحي لا يجوز له مطلقاً دخول هذا المكان ، وقد دار فى ذهنى العديد من الأسئلة للبحث عن إجابات ومبررات لما قام به الدكتور حلمى مراد واصطحابه لى إلى هذا المقر .. ولماذا كان إصراره الغريب

والشديد لكى أحضر معه إلى هذا المكان ؟ . . . والآن وبعد مرور كل هذه السنوات وحتى وفاته لم أسأل الدكتور حلمى مراد عن السبب . . . ولكنه قد يكون أراد بهذه الخطوة أن يزيل حاجزاً قوياً قد نشأ بينى وبين جماعة الإخوان المسلمين . . . ربما . . . !؟ .

أعود إلى ما تم أثناء دخولى إلى مقر جماعة الإخوان المسلمين . . . لقد لفت نظرى شيء هام جداً . . . وجدت هناك محاضرة ليتعلم أعضاء مجلس الشعب من جماعة الإخوان المسلمين كيف يستطيعون أن يقوموا بأداء ممارسة برلمانية بشكل صحيح . . . وتعريفهم الفرق بين الاستجواب والسؤال وطلب الإحاطة . . . وما إلى ذلك من أمور متعلقة بالأداء داخل المجلس . . . بمعنى آخر فإنهم كانوا يقومون بإعداد أعضاء الجماعة ليصبحوا نواباً فاعلين ومؤثرين داخل المجلس . . . ولقد أعجبت جداً بهذه الفكرة وأدركت فى تلك اللحظة كيف أن جماعة الإخوان المسلمين تقوم بممارسة السياسة بشكل علمى مدروس . . . وأعتقد أن هذا هو أحد المتغيرات السياسية التى طرأت على فكر جماعة الإخوان المسلمين فى الفترة الأخيرة ، فأصبحوا يفكرون ويديرون دفة الأمور بشكل سياسى . . . فهم يدركون تماماً أنه ليس شرطاً أن تكون قيادة إخوانية كبيرة من الناحية التنظيمية لكى تمارس دوراً سياسياً وبرلمانياً بارزاً . . . لأن هذا يحتاج إلى إعداد جيد ومدروس وهذا ما كانوا يفعلونه .

لم تطل بنا الجلسة التى كانت داخل مقر جماعة الإخوان المسلمين . . . فأنا لم يكن بداخلى رغبة للإطالة أو لفتح باب الحديث ، وكذلك كان أيضاً أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، الذين لم يظهر عليهم ما يدل على الترحيب بوجودى . . . ومن ثم قضينا فترة وجيزة تحدثنا خلالها عن الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب وأهمية الممارسة البرلمانية القوية . . . وسرعان ما خرجت بصحبة الدكتور حلمى مراد .

قضيت بقية الليل منفصلاً بما قد يحدث فى صباح اليوم التالى . . . فهي المرة الأولى التى أجلس فيها تحت قبة مجلس الشعب . . . وفى صباح اليوم التالى . . . كانت الجلسة الافتتاحية . . . وبعدها كان هناك اجتماع للهيئة البرلمانية فى مقر حزب العمل داخل مجلس الشعب . . . وكان جو التوتر لا يزال يؤثر على تعاملى مع أعضاء التحالف الإسلامى خاصة جماعة الإخوان المسلمين . . . وكان الشيخ يوسف البدرى عضواً

بالتحالف عن حزب الأحرار .. لأول مرة كنت أسمعه يتحدث ، فوجدته يسخر من كلمة "اشتراكي" .. ويعلن بصراحة أنه لا يوجد شيء اسمه حزب العمل الاشتراكي .. وقد زاد هذا الكلام من توترى النفس بصفة انتمائي لحزب العمل الاشتراكي .. ولكن لم يصدر مني أي رد فعل مباشر أو صريح .. فقط كنت أراقب ما يجرى وأدرس الوضع بشكل متأن ، حتى أستطيع أن أتعامل مع أعضاء التحالف .. وخاصة أن ما كان يقوله يوسف البدرى هو مجرد رأي شخصي له ، وهو لم يكن يوماً ما عضواً في حزب العمل الاشتراكي .. لأنه حتى ذلك الوقت لم تكن كلمة «الاشتراكي» قد حذفت من اسم حزب العمل .

بالطبع لم تكن هذه الجلسة هي الاجتماع الأخير للهيئة البرلمانية .. فقد كانت الهيئة تعقد اجتماعاتها قبل مناقشة مشروعات القوانين أو الاتفاقيات .. وكانت كل هذه الاجتماعات تدور داخل مقر حزب العمل الاشتراكي في مجلس الشعب .. وفي الجلسات الأولى لمجلس الشعب .. كانت هناك اتفاقية خاصة بمنحة مقدمة من بعض الدول الأجنبية .. وكنا نناقش بنود هذه الاتفاقية في حضور إبراهيم شكرى ومأمون الهضيبي وباقي أعضاء التحالف .. ووجدت يوسف البدرى يعلن رفضه هذه الاتفاقية ويطلب أن نعلن باسم التحالف الإسلامى رفضها أيضاً!!

فقلت له : لماذا نرفضها يا شيخ يوسف ؟!

فقال : إنها أموال حرام وأموال ربا ؟!

فقلت له : يا شيخ يوسف المنح المقدمة من الدول الأجنبية لا تناقش بهذا الأسلوب .. لأن أبسط رد سيقال لك فى هذه الحالة أنه إذا كانت هذه الأموال حراماً ، فعليك بالأموال الحلال بدلاً لأموال هذه المنحة .

لكنه لم يقتنع ، ووقف أثناء جلسة المجلس وأعلن رفضه لهذه المنحة لأن أموالها حرام (!!)) .. فكان رد المنصة هو نفس الرد الذى سبق وقلته أثناء مناقشاتنا قبل الجلسة .. إذ قال الدكتور رفعت المحجوب .. عليك بتوفير الأموال الحلال بدلاً لهذه المنحة ، ولم ينطق الشيخ يوسف البدرى بحرف واحد !

وفى الحقيقة ، أنا لم أكن أقصد تعجيز يوسف البدرى أو غيره .. لكن كنت

أقصد من كلامي أثناء المناقشة ، أن أعطى لمناقشات الهيئة البرلمانية للتحالف صبغة سياسية ، لأنهم في مثل هذه المواقف كانوا ينظرون للأمور نظرة محدودة وشديدة الضيق من خلال رؤيتهم للجانب العقدي الإسلامي كما يرونه هم .. متجاهلين المناخ الدولي والنظم والأعراف والقوانين الدولية التي تحكم الكثير من هذه القضايا .. وأن الكثير من دول العالم ليس لها علاقة بالشريعة الإسلامية ، فهناك قانون دولي يحكم العلاقات بين الدول . وكنت أرغب أيضاً من خلال هذا النوع من المناقشات ، أن أقوم ببناء نوع من العلاقة بين أعضاء التحالف بصفتهم أعضاء هيئة برلمانية واحدة ، لكن الواقع كان على العكس تماماً .. لأن جماعة الإخوان المسلمين كانوا يريدون دائماً أن يكونوا مميزين ولهم صفة سياسية خاصة بهم ومن ثم طرح سياسى مختلف عن باقى أعضاء التحالف .. وعن حزب العمل بشكل خاص .. كل هذا رغم أن الشكل الظاهري لم يكن ينم عن هذا الخلاف .. لأن أعضاء التحالف كانوا عند التصويت يظهرهم بموقف واحد داخل المجلس .. لكنهم أثناء المناقشات التفصيلية كانوا بلا شك يتحدثون بخطاب سياسى يختلف عن خطاب حزب العمل .. وكان هذا الخلاف يتكرر بشكل دائم أثناء مناقشة أي قضية عامة ، وكان هذا الخلاف واضحاً وبارزاً بشكل لا يقبل الجدل معي أنا بالتحديد ، لعدة أسباب ، لعل أهمها أنني أنتمى فكرياً للييسار المصرى وبالتحديد الاتجاه الناصري ، بالإضافة إلى كونى قبطياً .. فكانت لنا وجهات نظر مختلفة حول معظم القضايا .

ولعل أبرز هذه المواقف التي اختلفت فيها مع جماعة الإخوان المسلمين ، كانت عند طرح مشروع قانون توظيف الأموال .. وكنت في ذلك الوقت عضواً باللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب .. وكان رئيس هذه اللجنة المرحوم فتح الله رفعت رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعي في ذاك الوقت والذي أعمل به أيضاً .. فقد حدث شيء غريب جداً عند مناقشة هذا المشروع .. لقد كنا تسعة أعضاء من اللجنة الاقتصادية بالإضافة إلى عشرة وزراء .. وذلك لأهمية مشروع هذا القانون في نظر الحكومة .. ومن ثم كانت مناقشة هذا القانون وطريقة الموافقة عليه تتم بشكل غير طبيعي ، لم ولن يحدث في تاريخ أي برلمان في العالم كله !؟

لقد كان مجلس الوزراء مجتمعاً في مقره الكائن أمام مجلس الشعب .. وكنا

نحن كأعضاء لجنة اقتصادية مجتمعين داخل مجلس الشعب .. وكانت كل مادة ينتهى مجلس الوزراء من إقرارها ترسل باليد إلى لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب لمناقشتها (!؟) .. لقد كانت مهزلة كبرى ؟! .. الأسوأ من كل هذا ، أن الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد فى ذلك الوقت والذي كان حاضراً معنا فى اللجنة الاقتصادية بصفته المنوط به مناقشة مشروع القانون مع أعضاء اللجنة لم يتفوه بكلمة ولم يتدخل بالحديث أو المناقشة على الإطلاق ، بل ظل صامتاً طوال الجلسة ، كأن المشروع لا يعنيه على الإطلاق ! بينما كان الذى يشارك بجدية وبشكل غير عادى هو الدكتور عادل عز وزير البحث العلمى فى ذلك الوقت (!؟) .. وهنا تساءلت عن سر هذا التصرف غير الطبيعى ، وعن علاقة وزير البحث العلمى بمشروع قانون اقتصادى ؟! .. فعلمت أن الدكتور عادل عز متخصص فى الاقتصاد وليس له أى علاقة بالبحث العلمى أصلاً؟! .. وهذا بالطبع إن دلَّ على شيء ، فإنما يدل على كيفية اختيار الوزراء فى مصر .. فقد يصبح رجل الاقتصاد وزيراً للبحث العلمى .. كما هو الحال أيضاً مع الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى رغم أنه أستاذ للقانون ؟! .. بينما نجد وزير الاقتصاد د. يسرى مصطفى لا يستطيع مناقشة أخطر القوانين الاقتصادية التى تمس الشعب المصرى .. ولا يزال الناس يعانون من هذا القانون حتى الآن .. وهناك الآلاف من ضحايا شركات توظيف الأموال نتيجة لهذا القانون المسلوق!

أردت فقط من خلال ما ذكرته عما يجرى داخل اللجنة الاقتصادية .. أن أسجل شهادة للتاريخ عن كيفية إدارة الأمور الحيوية التى تمس رجل الشارع العادى وتؤثر على مستقبله بطريقة تفتقر إلى أبسط قواعد الموضوعية والدقة .

نعود معاً إلى الحديث عن الخلاف الذى نشأ بين الإخوان المسلمين حول مشروع هذا القانون الخاص بشركات توظيف الأموال .. لقد كان موقف جماعة الإخوان المسلمين ، بكل تأكيد ، منحازاً لصالح شركات توظيف الأموال ، ولقد وجدت أثناء مناقشات الهيئة البرلمانية للتحالف ، أنه لم يكن أمامنا سوى الانصياع لرأي الإخوان المسلمين والموافقة على وجهة نظرهم ، ولقد كانوا يصرون بشدة على عدم التعرض بأي شيء ضد شركات توظيف الأموال أثناء مناقشة مشروع

القانون (!؟) . . وكنت الوحيد داخل التحالف الإسلامى ، أو حسب المسمى الصحيح والدقيق ، داخل الهيئة البرلمانية لحزب العمل الاشتراكى ، الذى اتفق كثيراً مع مشروع القانون وعارض شركات توظيف الأموال . . بل قمت بالتحدث داخل المجلس بشكل تفصيلى عن هذه الشركات ، التى قامت بنهب أموال الشعب المصرى ، الذى كان ضحية لإعلانات شاركت فيها الحكومة ورئيس الوزراء شخصياً!!

لقد كان هذا الموقف أحد المواقف الكثيرة والمتعددة ، التى توضح مدى الاختلاف الفكرى والسياسى مع الإخوان المسلمين . . لأنه نادراً ما اتفقنا فى بعض القضايا العامة ، فلم نتفق سوى فى قضايا الحرية والديمقراطية ، لكن فيما عدا ذلك كان الخلاف قائماً خاصة عندما يتطرق الحديث إلى إنجازات ثورة ٢٣ يوليو المجيدة .

نعود مرة أخرى إلى مناقشات مشروع قانون توظيف الأموال . . فى أثناء هذه المناقشات ، وقف مأمون الهضيبى كممثل لفكر جماعة الإخوان المسلمين ، وليس ممثلاً عن الهيئة البرلمانية لحزب العمل . . وقف يتحدث ويدافع دفاعاً مستميتاً عن شركات توظيف الأموال بشكل تعجبت له . . لأن هذا الكلام لا يمكن أن يقال إزاء مشكلة جماهيرية خطيرة . . قام فيها بعض الأشخاص بالاستيلاء على أموال الناس تحت عباءة الدين ، ولم يستطيعوا ردها . . لكن الهضيبى طالب الحكومة أن تترك الأمر لأصحاب هذه الشركات لكي تسدد الأموال بطريقتها الخاصة . . لأن الحكومة إذا استولت على أموال هذه الشركات فلن تستطيع سداد أموال المودعين !؟

لم يعجبني هذا الرأي . . فطلبت الكلمة . . وقمت وتحدثت رافضاً هذا الكلام تماماً . . حيث أن أصحاب شركات توظيف الأموال قاموا بالاستيلاء من خلال النصب والاحتيال على أموال المواطنين بحجة أن الفائدة سوف تصل إلى أكثر من ٣٥٪ . . رغم أنه بالمنطق الاقتصادى والعلمى لا يوجد أي بنك أو أي جدوى اقتصادية لأي مشروع استثمارى مهما كان هذا المشروع يمكن أن يعطى عائداً نسبته ٣٥٪ للمساهم ، بالإضافة إلى العائد الذى من المفروض أن يعود على صاحب المشروع سواء كان شركة أو بنكاً . . بالإضافة إلى أنه ثبت فى ذلك الوقت أن هؤلاء الأشخاص الذين يحرّمون البنوك ويصفون أرباحها بالربا ، قد قاموا بالمضاربة بأموال المودعين فى البورصات العالمية ، حتى إنهم خسروا ملايين الدولارات فى لحظة

واحدة. هذا بالإضافة إلى السلوكيات الشخصية لأصحاب شركات توظيف الأموال ،
التي كانت موضع انتقاد من الرأي العام . . لأنهم كانوا يعيشون حياة الترف والبدخ
على حساب أموال المودعين . . فكيف يحق لأحد بعد كل هذا أن يقف تحت قبة
مجلس الشعب أو أي مكان آخر ويدافع عن مثل هذه المشروعات . . وقلت إذا كان
هناك من يتشدد بشركات الشريف على أساس أنها أكثر الشركات اتزاناً . . فأنا لا
أعترض على ذلك ولا أنكر أنها كانت متزنة . . لكن أتحذّر عن المبدأ العام ، فإنه لا
يوجد مشروع استثماري في العالم يعطى فائدة قدرها ٣٥٪ أو ٤٠٪ بالإضافة إلى ما
كان يسمى بكشوف البركة التي استخدمتها هذه الشركات للسيطرة على المسئولين وهذه
قضية يعلمها الرأي العام المصري وتمثل وصمة عار في تاريخ الممارسة الاقتصادية
والسياسية والحكومة شريكة في كل هذا ؟!

لم تكن هذه هي القضية البارزة في الخلاف مع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين
داخل مجلس الشعب . . لقد كانت أكبر المقارقات بيني وبين أعضاء جماعة الإخوان
المسلمين حول تطبيق الشريعة الإسلامية . . لقد كان أعضاء الجماعة ينادون بتطبيق
الشريعة الإسلامية وبشكل جاء مواكباً لطرح هذه الفكرة على المستويين الفكري
والفقهي داخل الشارع المصري بشكل عام . . فقامت في إحدى الجلسات وسألت عن
موقف الأقباط وما هو موقعهم عند تطبيق الشريعة الإسلامية ، وقلت : نحن نعلم
أن الكثير من المنابع الفكرية الإسلامية موجودة على الساحة الآن ، فهناك فكر
المودودي ، وابن تيمية ، وسيد قطب إلخ . . هناك من يبدأ بتحريم سير القبطى في
الشارع بجوار المسلم ، يفرض عليه السير على جانب الطريق لأنه ليس من حقه ولا
يملك أن يدخل في مكان قبل المسلم ، وهناك أفكار تقول أن الأقباط متساوون مع
المسلمين طبقاً لقاعدة لهم ما لنا وعليهم ما علينا ، ثم تساءلت . . إذا كان هذا هو
المطروح في الفكر الإسلامى الآن . . كيف يتم الاتفاق بين هؤلاء المتفارقين لكي
يكون هناك فكر إسلامى متفق عليه من الجميع أو على الأقل متفق عليه من قبل
الأغلبية . . ويتم فيه تحديد وضع المسيحيين بالنسبة للمسلمين في ظل تطبيق الشريعة
الإسلامية . . وكيف يأمن المسيحي الآن في ظل وجود جماعات إسلامية تقتل
المسيحيين وتستحل أموالهم ودماءهم وتكفرهم وتعتدى على ممتلكاتهم وتسرق ما
لديهم باعتبار أن هذا حلال وجهاد في سبيل الله ؟!! . . وهم في نفس الوقت

يعملون على تطبيق الشريعة الإسلامية والوصول إلى الحكم .. فما هو موقف الأقباط من تلك الممارسات؟! .

ثم أكملت كلامي قائلاً : إنها قضية مناخ طائفى لا بد أن تتم تهيئته أولاً .. وهذا لن يستطيع أن يفعله وزير الداخلية زكى بدر - وكان زكى بدر جالساً على مقعده بالمجلس - لا هو ولا مائة زكى بدر آخر يستطيعون ذلك ، ما دامت التربية السياسية والتربية الأسرية داخل المنزل على ما هي عليه الآن .. لأن الطفل أول شيء يفعله هو أن يسأل عن أي شخص يقابله .. هل هو مسلم أم مسيحي؟! .. وهذه هي الخطورة ، لذلك فإن العلاج يبدأ من المنزل والمدرسة ووسائل الإعلام خاصة الإذاعة والتلفزيون .. ويجب أن نربي أطفالنا على المصرية والوطنية وليس على الأرضية الطائفية والفرز الطائفى .

لم يقم أحد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالرد على ما قلته فى نفس الجلسة .. لكن فى اليوم التالى .. فوجئت بالدكتور محمد السيد حبيب القطب الإخوانى المعروف ، وصاحب المعركة المشهورة معى فى أسبوط ، والذي رفض أن يرشح نفسه على القائمة التى أنا على رأسها لأننى مسيحي؟! .. والذي هو فى نفس الوقت أصبح عضواً بالهيئة البرلمانية للتحالف .. لقد فوجئت به يقوم بالرد على ما قلته عن تطبيق الشريعة الإسلامية بقوله : نحن نؤمن أن الإخوة المسيحيين لهم ما لنا وعليهم ما علينا ولهم كل حقوق المواطنة .. بل إن الحاكم غير المسلم العادل خير من الحاكم المسلم الظالم؟! .. وبالطبع كان هذا الرد ينطوى على رد فعل سياسى لما سبق وقلته .. بغض النظر عن الواقع الذى من الممكن أن يكون إذا وصل الإخوان المسلمون أو غيرهم من التيارات الإسلامية الأخرى إلى الحكم .. وقد تم تسجيل كلام الدكتور السيد حبيب فى مضبطة مجلس الشعب للتاريخ ليس إلا .. لأن هذا الكلام الذى قاله كان يتناقض تماماً مع تصرفه منذ شهور قبل أن يتحدث عندما رفض الترشيح على قائمة التحالف لأن على رأسها جمال أسعد القبضى!

واختلفت أيضاً مع جماعة الإخوان المسلمين حول قضية خصخصة التعليم ، والتعليم الخاص .. فلقد هاجمت خصخصة التعليم من منطلق خطورة ذلك ، لأنه يمثل منحني خطيراً يجعل مصر قسمين ، مما يكرس المناخ الطائفى ، المتأجج والمشتعل

بالفعل .. حيث أصبح فى مصر نوعان من التعليم فى مرحلة ما قبل الجامعة .. أحدهما مسيحي فى جانب والآخر إسلامى فى جانب آخر .. وبالتالى هذه المدارس ستخرج أبناء مصر .. المسلمين كما هم والأقباط كما هم أيضاً .. لا يربط بينهما أي رباط وطنى مصرى حقيقى .. وهذا كله سيصب فى مستنقع تكريس الطائفية .. وقد أعلنت فى مجلس الشعب بكل وضوح أننى ضد التعليم المصبوغ بصبغة دينية طائفية .. لأن التعليم هو البوتقة والمصنع الحقيقى الذى ينصهر فيه المسلمون والمسيحيون ليخرج منه المواطن المصرى الحقيقى الذى لا يعرف التعصب وإنما يقبل الآخر ويتعايش معه .

* الموقف المتناقض المستمر لجماعة الإخوان المسلمين يبدو واضحاً جلياً فى كتاب جمال أسعد وأعتقد أنه لاجابة للتعليق .



الفصل الرابع

الإخوان فى برلمان ٢٠٠٠

أثارت مشاركة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة فى الانتخابات التشريعية الكثير من الجدل فى الساحة السياسية المصرية ، بداية من الحرية النسبية التى سمحت بها الدولة لهم مقارنة بانتخابات البرلمانات السابقة مروراً باستخدامهم لهذه الحرية للحصول على المزيد حيث أثبت الإخوان قدرة على الاستفادة بما أتيح لهم من هامش حرية للحصول على ما يمكن الحصول عليه فى تحرك متميز عن العديد من القوى السياسية الأخرى على الساحة السياسية وأكد بدوره على ما تمارسه الجماعة من مناورة سياسية تقوم على ترك المساحة دائماً مفتوحة للتفاوض والتعاون مع الجميع بداية من النظام والحزب الحاكم وصولاً لكل القوى الأخرى حتى الأشد معارضة للجماعة وشعاراتها .

وأعود لكتاب الإخوان الذى كتب مقدمته المرشد العام للإخوان المسلمين (محمد مهدي عاكف)، وسأنقلها حرفياً لأن معانيها واضحة فى تحديد المستقبل للإخوان المسلمين :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، انتهى الفصل التشريعى الثامن لمجلس الشعب المصرى ليؤكد للمجتمع المصرى حكماً ومحكومين ، وللعالمين العربى والإسلامى أن الشعار الذى رفعه الإخوان المسلمون وهو «الإسلام هو الحل» لم يكن مغازلة للمشاعر الإسلامية لدى الجماهير كما يردد البعض أو أنه شعار غير قابل للتحقيق كما زعم البعض الآخر ، فما قدمه نواب الإخوان فى الخمس سنوات الماضية يؤكد أن مشروعنا فى إقامة نظام حكم إسلامى قابل للتحقيق ، فالهدف لدى جماعة الإخوان من مجلس الشعب أو من باقى المجالس المنتخبة وحتى النقابات المهنية وكل مؤسسات المجتمع المدنى . . هو فى النهاية يصب فى إطار إقامة الدولة الإسلامية التى يتحقق فيها خير البلاد والعباد .

ولم لا؟! . . وفى إقامة المجتمع المسلم تحقيق المصلحة للجميع مسلمين وغير مسلمين ، وكم جاهدنا من أجل ذلك على مر سنوات الدعوة وفى ظل نظم الحكم المختلفة ، فكما قال الإمام الشهيد - حسن البنا : «نحن ندعو الناس للإسلام والحكومة جزء منه . . والحرية فريضة من فرائضه» ، ومن أجل ذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين آلت على نفسها ألا تترك مجالاً إلا وتعمل فيه من أجل نشر الخير فى الأمة؛ لأن نشر الإسلام بكلياته وتفصيله يضمن للأمة - إذا كان هو منهج حكمها - الاستقرار والتنمية والنهوض ، والرخاء والعزة والسيادة والسلام ، والأمن والطمأنينة . . والحق والعدل . . وهذا كله لن يتحقق إلا بشعار «الإسلام هو الحل» فهو الحل حقاً لكل مشاكلنا وهو الطريق لتحقيق كل ما نريد ونتمنى فى جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والمجتمعية والتعليمية لمصلحة الوطن وبرجالة ونسائه أغنيائه وفقرائه الحكام فيه والمحكومين ، يقول تعالى : ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ (الأنبياء: ٩٢).

منهجنا إذاً واضح وطريقنا معلوم وأهدافنا محددة وغاياتنا حقيقية لا خيال فيها ، وممارستنا كإخوان فى شتى مجالات العمل المدنى والمجتمعى والشعبى ، السياسى والبرلمانى يشهد بها الجميع ويعرفها ولا ينكرها كل ذى بصيرة بين اتحادات الطلاب والنقابات المهنية ونوادر هيئات التدريس ومراكز الشباب والجمعيات الخيرية والمحليات والبرلمان ، وهى الممارسات التى ذاق الناس بعض ثمارها فلماذا لا تترك لها الفرصة لكى تعود من جديد وتنبعث بالخير للناس كافة؟! يقول الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ (سبأ: ٢٨).

إن ممارسات نواب الإخوان المسلمين فى مجلس الشعب على مدار العشرين عاماً الماضية بدءاً من انتخابات ١٩٨٤ التى تحالف فيها الإخوان مع حزب الوفد، ومروراً بانتخابات ١٩٨٧ التى شهدت ميلاد التحالف الإسلامى بين الإخوان وحزبي العمل والأحرار ، ثم انتخابات ١٩٩٥ التى أجريت بالفردى وحقق الإخوان فيها مقعداً واحداً وأخيراً انتخابات ٢٠٠٠ التى كان من نتائجها - ولله الفضل والمنة وبسبب الإشراف القضائى عليها - أن فاز الإخوان بسبعة عشر مقعداً فى البرلمان ، وكان لهم العديد من الممارسات والفاعليات والمشاركات المتعددة فى آليات عمل المجلس المختلفة

من تشريع ورقابة وقد شهد بهذا الجميع ، وأنصفته وسائل الإعلام وقوى مؤسسات المجتمع المدني .

وها نحن اليوم نواصل المسيرة ونستكمل ما بدأناه وندعو الله أن تكون انتخابات ٢٠٠٥ للفصل التشريعي التاسع أكثر ديمقراطية وأوسع حرية لتأتى بأعداد جديدة من أبناء الأمة الشرفاء من الإخوان المسلمين وغيرهم ليقوموا بتحمل المسئولية وليعود هذا الجهد إن شاء الله بالنفع على الأمة والوطن (والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون).

محمد مهدي عاكف

المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين

القاهرة في رمضان ١٤٢٦

أكتوبر ٢٠٠٥

وننقل أيضاً رؤية رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين بالبرلمان الدكتور محمد مرسى والذي سقط في انتخابات ٢٠٠٥ :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، عندما قررت جماعة الإخوان المسلمين خوض الانتخابات سواء كانت برلمانية أو محلية أو تلك المتعلقة بالنقابات المهنية لم يكن الهدف هو خوض غمار التجربة والوصول لمقاعد هذه الهيئات بقدر ما كان الهدف هو ترسيخ مفهوم التجربة الإسلامية ، وإن كان هذا المفهوم أمراً مطلوباً في كل الهيئات فإنه في البرلمان أو مجلس الشعب ، أمر في غاية الأهمية ، وعندما قرر الإخوان خوض هذه التجربة وتحمل تكلفتها كان الهدف أسمى وأكبر من أية تكلفة ، فالهدف هو طرح الرؤية الإسلامية وترسيخ مفهوم أن الإسلام هو القادر على حل مشاكلنا وانتشالنا من واقعنا الأليم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والقومية والمحلية ، كما كان الهدف هو جعل شعارنا الذي اخترناه ليكون بصيص الأمل في النفق المظلم وهو شعار «الإسلام هو الحل» أمراً واقعاً وقابلاً للتطبيق.

ومن أجل ذلك بذل نواب الإخوان المسلمين السبعة عشر كل جهد ممكن من أجل الوصول لهذا الهدف فكانت مشاركاتهم تحت قبة البرلمان فاعلة ومؤثرة كما هي الحال خارج القبة ، وتشهد مضابط مجلس الشعب ومحاضر لجانه النوعية بما قدمه نواب الإخوان طيلة خمس سنوات مهمة شهدت فيها مصر كثيراً من المتغيرات ، وتأثرت بكثير من الأمور على المستويين الداخلي والخارجي ، كما شهد العالم تغيراً في سياسته وطريقه ، أما العالم العربي فقد أضيفت إليه فاجعة جديدة اسمها احتلال العراق بجوار فاجعة الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، كل هذا أثر بلا شك في المناخ السياسي داخل مصر وخارجها ، وكان الإخوان ونوابهم رقماً مهماً فيما يجرى ، ففي داخل البرلمان فجرنا كثيراً من القضايا التي كان مسكوتاً عنها في السياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم ، سواء من خلال استخدام الجوانب الرقابية التي كفلها لنا الدستور والقانون كنواب ، أو استخدام الجوانب التشريعية كحق أصيل للنائب كانت تحاول الحكومات المتعاقبة طمسها ، كما كان لنا جولات وجولات في القضايا العربية والإسلامية سواء المتعلقة بأمن مصر القومي أو التي تعد مصر طرفاً أساسياً فيها ، فمصر هي القلب في العالمين العربي والإسلامي مهما حاول المغرضون محو ذلك .

وفي خارج البرلمان كانت لنا مساهمات لمسها أهاليها في دوائرنا ولا نكون مبالغين إن قلنا : إن القطر المصري كله شعر بها ، ولم يكن هذا كله يتحقق إلا بشعارنا الذي اخترناه طريقاً لنا ، ولم يكن لهذه الإنجازات أن تستمر إلا من خلال "الإسلام هو الحل" فهو شعار له مضمون ومعنى وأهمية لنا ولكل أبناء الشعب المصري ، وانطلاقاً من هذا الشعار ومن خلال المسالك الدستورية للإصلاح والتغيير وجدنا أنه لا إصلاح حقيقياً دون أن نبدأ بالإصلاح السياسي ، ووجدنا أيضاً أن النظام البرلماني هو أقرب النظم التي نقبلها كنظام عام لدولة إسلامية مدنية وبالتالي فإن صناديق الانتخابات هي الفيصل والحكم ، فنحن نريد للشعب الحرية في اختيار من يمثله ، كما نتمنى من هؤلاء الأعضاء بعد أن يضع الناس ثقتهم فيهم أن يكونوا على قدر المسؤولية وأن يقدموا مصالح وطنهم وشعبهم على مصالحهم الخاصة أو نظرتهم الحزبية الضيقة .

ونعود لنؤكد أن البرلمان هو بوابة التغيير وهو طريق الإصلاح لباقي مؤسسات

الدولة ، فإن صلح البرلمان صلحت باقى المؤسسات وذاق الشعب ثمار نضاله واحتماله .

وفى هذا الكتاب لا نقدم لشعبنا إنجازاتنا باعتبارها تفضلاً عليهم وإنما نقدمها لهم كدليل عرفان لمن وضع ثقته ليس فينا كأفراد وإنما من وضع ثقته ومنح صوته لـ "الإسلام هو الحل" .

د. محمد مرسى

رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان المسلمين

فى برلمان ٢٠٠٠/٢٠٠٥

القاهرة فى غرة رمضان ١٤٢٦

٤ أكتوبر ٢٠٠٥

* بعد رؤية الإخوان أنفسهم عن نواب الإخوان لعلنا نتساءل : ماذا فعل نواب الكتلة ١٧ من الإخوان المسلمين خلال الخمس سنوات الماضية ؟

هذا السؤال رغم أنه تبادر إلى ذهنى للإجابة عليه من خلال تجربتى الشخصية كصحفية برلمانية عاشرت حقيقة الدور الذى قام به الإخوان ونشرته الصحافة تحت قبة البرلمان . . إلا أن ذات السؤال طرحه كتاب الإخوان . . فى عنوان "المعارك الرقابية" حيث حدد المعارك الأولى بما ورد حول إصدار الكتب والمذيعات المحجبات ثم ردوا على كافة الاتهامات بأنهم ضد الفن والإبداع بعنوان (اتهام باطل) ، حيث قالوا :

وأمام هذا الموقف الصارم من نواب الإخوان ضد كل ما من شأنه الضرر بتقاليد المجتمع المصرى - خاصة ما يتعلق بالإسفاف - وجه كثير من الكتاب والمتابعين للشأن السياسى والثقافى انتقادات للإخوان بأنهم ضد الفن والإبداع وأنهم اهتموا بهذه القضايا عن غيرها من الأمور المهمة المتعلقة بالاقتصاد والمشاكل الحياتية والسياسية ، وما نورده فى الصفحات التالية هو خير رد على هذه الأقاويل التى بخست دور الإخوان وحركتهم وتأثيرهم فى العمل البرلمانى إلا أنه من الأفضل أن نورد هنا أيضاً

رد الدكتور محمد مرسى رئيس الكتلة البرلمانية لنواب الإخوان حول الاتهامات فى حوارات نشرها العديد من الصحف المصرية والعربية كالحياة والزمان اللتين تصدران من لندن ، والبيان والخليج الإماراتيتين ، والشرق الأوسط ، ومن مصر صحف : "الأسبوع ونهضة مصر وآفاق عربية" ، وغيرها من الصحف الأخرى ، حيث نفى الدكتور مرسى الاتهامات التى يطلقها البعض من أن نواب الكتلة يضعون وزراء بعينهم فى بؤرة اهتمامهم . . مؤكداً أن نواب الإخوان تعاملوا مع كل القضايا بدون استثناء ، وأنهم قدموا العديد من الاستجابات المهمة عن قضايا بعيدة كل البعد عن الثقافة والفن والتعليم ، مثل استجواب انهيار عمارة مدينة نصر ، واستجواب قطار الصعيد ، واستجواب شركة النقل والهندسة ، واستجواب عن مدينة بور سعيد ، واستجواب عن بحيرة المنزلة ، ثم استجوابين عن الدين العام ، والبطالة والزراعة ، بالإضافة لمشروعات قوانين مهمة جداً ، منها : مشروع قانون أتاح لطلاب الثانوية الأزهرية الالتحاق بكلية الشرطة ، ومشروع قانون لإنشاء كلية للثروة السمكية ، ومشروع قانون لإنشاء المحكمة الاقتصادية ، وقوانين أخرى كثيرة .

وقال د. مرسى : ماذا يطلب منا ونحن نفقد كل دورة نائباً من نواب الكتلة ، من خلال لعبة حكومية يشارك فيها المجلس ؟! مشيراً إلى أن الإخوان هم أحداً - وليس سواهم - الذين اعترضوا على عدم تنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بعدم فتح باب الترشيح فى انتخابات نواب التجديد ، رغم أنه لم يكن للإخوان فى هذا الموضوع ناقة ولا جمل . . مؤكداً أنهم من خلال هذه المواقف يبرهنون على برنامجهم السياسى والاقتصادى عملياً ، كما أنهم يقدمون رؤية شاملة كل عام لعلاج أخطاء الحكومة من خلال رد الكتلة على بيان الحكومة .

وأشار د. مرسى إلى أنه لا يجب أن نتناسى أيضاً أن نواب الإخوان يمثلون ما يعادل ٤٪ تقريباً من نواب المجلس . . مؤكداً أنه يجب تقييم أدائهم وفقاً لمعايير محددة ، منها : مدى استخدامهم للأدوات الرقابية البرلمانية المتاحة ، وحرصهم على حضور جلسات المجلس ، والتفاعل مع ما يعرض وما يناقش من مقترحات ومشروعات ، ومدى قيامهم بدورهم الرقابى والتشريعى داخل المجلس فى حدود

كونهم أقلية ، ومدى تعاملهم مع القضايا الوطنية ، ومدى اهتمامهم بمناقشة وإثارة القضايا الخارجية ذات البعد العربى والإسلامى ، مثل الممارسات الصهيونية العدوانية المستمرة ضد الشعب الفلسطينى ، والاحتلال الأمريكى للعراق الشقيق ، وأخرى مثل توجه فرنسا لحظر الحجاب على المسلمات ، وغيرها من القضايا المهمة ، ثم مساهمتهم فى تطوير أداء المجلس ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فى تسهيل عمل النواب ، وتوفير أوقاتهم ، مؤكداً أيضاً أنه فى ضوء هذه المعايير فإنهم - أي نواب الإخوان - قد استخدموا كل أدوات الرقابة البرلمانية المتاحة أمام النواب .. من سؤال وطلب إحاطة واستجواب وطلب مناقشة وبيان عاجل واقتراح مشروع قانون .. حيث بلغ عدد الأسئلة وطلبات الإحاطة أكثر من ستة آلاف سؤال وطلب إحاطة واستجواب وبيان عاجل منذ عمل المجلس فى نوفمبر ٢٠٠٠ م .. هذا من ناحية الكم .

أما من ناحية الكيف فقد استدل د. مرسى بالاستجابات التى تمت مناقشتها خلال الفترات السابقة - موضحاً أن هناك استجابات أخرى لم تناقش ، بعضها متعلق بقضايا اقتصادية ، مثل استجواب عن شركة الملاحات ، واستجواب عن فشل سياسة الأجور ، واستجابات أخرى عن الأزهر الشريف ومحاولات تدميره ، كما أن هناك استجابات عما جاء فى تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان .. مؤكداً أن بعض وسائل الإعلام وبعض الكتاب والمحللين - الذين لهم مواقف مخالفة للجماعة - هم الذين يروجون هذا الكلام .. موضحاً أن الإخوان ليسوا ضد الإبداع ولا ضد الفن - إلا أن ما أثاروه واعترضوا عليه لم يكن إبداعاً ولم يكن فناً ، وهو ما شهد به الجميع ، ونفى الدكتور مرسى أن يكون هدف نواب الإخوان من هذه الاستجابات هو إحراج الحكومة .. مشيراً إلى أنهم من خلال هذه الآليات يحاولون محاصرة بؤر الفساد بالقانون لإعطاء الفرصة لفعاليات العمل المدنى أن تعمل فى جو صحى .

ولمجلس الشعب رأي أيضاً :

قد يقول البعض : إن هناك تحيزاً لنواب الإخوان فى هذه الدراسة وفى عرض الموضوعات .. إلا أنه وبالأرقام وبما جاء فى مضابط الجلسات وتقارير اللجان النوعية وهى موجودة فى مكتبة مجلس الشعب ومتاح الاطلاع عليها وبما نشرته الصحف

المصرية والعربية والأجنبية عن نشاط الإخوان فى البرلمان - اتهام لن يكون له وجود ، وما نوره ليس إلا جزءاً من كل ، حيث استخدم نواب الإخوان أكثر من ٦ آلاف وسيلة رقابية خلال الفصل التشريعى بمعدل ١٢٠٠ وسيلة رقابية فى العام ، أى أن كل نائب استخدم ما يقرب من ٤٠٠ وسيلة رقابية .

وطبقاً لما جاء فى التقرير التحليلى السنوى الرابع لأداء مجلس الشعب فى دورته الرابعة ومن خلال استخدام وسيلة رقابية واحدة وهى الاستجواب باعتبار أن هذه الدورة أكثر الدورات التى شهدت استجوابات فى تاريخ الحياة النيابية (٥٣ استجواباً) تفوق النواب المستقلون أيضاً على نواب المعارضة ، سواء من حيث تقديم الاستجوابات ، أو من حيث موضوعاتها ، ثم من حيث مناقشتها ، حيث قدموا ٣٨ استجواباً منهم ١١ استجواباً لنواب الإخوان ، والباقى موزعة على ٦ نواب ، بينما قدم نواب المعارضة ١٢ استجواباً ، وكان من نصيب حزب التجمع ٦ استجوابات ، يليه الوفد ٤ استجوابات ، وكلها لنائب واحد هو محمد عبد العليم ، ثم تقدم الحزب الناصرى باستجوابين .

أما موضوعات استجوابات المستقلين فقد تناولت قضايا الدين العام ، والفساد بالجهاز المصرفى ، وشركات المحمول ، ومشروعات القمح والأغذية الفاسدة ، ورغيف الخبز ، والقوانين السرية ، وتضارب القرارات الوزارية ، وإهدار مال عام فى شركة النصر للملاحة ، وحادث سقوط عمارة مدينة نصر ، ومشروع فوسفات أبو طرطور ، والأسرى المصريين فى حربى ٥٦ و ٦٧ ، وكارثة الألغام فى العلمين ، وتعذيب المواطنين بأقسام الشرطة ، بينما تناولت المعارضة قضايا الخصخصة ، وبحيرة البرلس ، وارتفاع الأسعار ، والفساد فى بعض الشركات . . واتفق الفريقان فى قضايا التأمينات وارتفاع الأسعار .

وجاءت نسبة مناقشة الاستجوابات حتى الآن ٣ : ١ لصالح المستقلين أيضاً ، وربما يرى البعض أن زيادة أعداد المستقلين هى التى تضعهم فى المقدمة ، لأنهم حوالى ٤٠ نائباً ، فى حين أن نواب المعارضة ٤١ نائباً ، إلا أن واقع بيانات الاستجوابات وطلبات الإحاطة والأسئلة وحتى مشروعات القوانين يؤكد أن النواب المستقلين -

الذين استخدموا هذه الآليات - لا يتجاوزون ١٢ نائباً في مشروعات القوانين (٥) إخوان و ٧ اتجاهات مختلفة) ، و ١٣ نائباً في الاستجابات (٧ إخوان و ٦ اتجاهات مختلفة) ، والنسبة نفسها لا تختلف كثيراً في طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة ، مما يجعل العدد في النهاية متكافئاً.

ما سبق كان عرضاً موضوعياً لأرقام ومعلومات مجردة ذكرها التقرير التحليلي الرابع لأداء النواب في مجلس الشعب وهو تقرير تصدره الأمانة العامة للمجلس ، وإن كان التقرير لم يذكر لفظ "نواب الإخوان" صراحةً .. ثم كانت هذه رؤية الإخوان عن أنفسهم إلا أن الحقيقة كما عايشتها كانت تتبلور حول عمليات التلميع المستمرة لهم .

لم يتوقف نواب الإخوان المسلمين عن عمليات التلميع أمام أبناء دوائرهم حتى ولو كانت بطلبات إحاطة أو أسئلة لإثارة عناوين الساخنة في محاولة لإحداث فرقعات إعلامية .. ورغم العديد من القضايا والمشاكل الضخمة التي يعاني منها المجتمع المصري إلا أنهم تركوا كل ما يمكن أن يعاني منه المواطن البسيط وتفرغوا دائماً لمناقشة القضايا الفرعية في كثير من الأحداث لدرجة أن الدكتور سرور أبدى استياءه في أكثر من موقف حول ما يطرحه نواب الكتلة الإسلامية والتي تدور معظمها حول نانسي عجرم وروبي وإيناس الدغيدى وملكات الجمال والفياجرا الإسرائيلية المضروبة والمطربة نيللى مقدسى اللبنانية .

وبنظرة شاملة على أعمال الكتلة الإسلامية بمجلس الشعب خلال الخمس سنوات الماضية نجد أنهم اتخذوا أسلوب المراحل والذي يشكل أسلوب الفكر الإخواني حيث بدأ نواب الإخوان مع بداية دور الانعقاد الأول عام ٢٠٠٠ بالمرحلة الأولى والتي حاولوا فيها الظهور بشكل علني داخل الجلسات واللجان ووسط جميع التجمعات التي تضم نواب المجلس من مختلف الاتجاهات سواء من المعارضة أو الحزب الوطني أو المستقلين وانتقى نواب الإخوان مقاعدهم بين نواب الوفد والتجمع والناصري وأمام المستقلين في قلب كتلة المعارضة مما يساعدهم على المشاركة والاطلاع على أي نشاط برلماني للمعارضة والمستقلين وتم اختيار الدكتور محمد مرسى ممثلاً عن المجموعة ١٧

وأصبح المتحدث الرسمي باسمهم حين وصلت المجموعة إلى ١٦ بعد فصل الدكتور جمال حشمت بحكم المحكمة الإدارية .. وترك للدكتور محمد مرسى مهمة الحديث داخل الجلسات ..

وكان من الملفت حرص نواب الإخوان على تجنب الصدام المباشر مع الحكومة في القضايا العامة المثارة ، كما لم يهتم أي منهم بعضوية اللجنة الدينية في الوقت الذي استحوذت فيه لجنة التعليم ولجنة الصحة على النسبة الأكبر من الاهتمام وخاصة أن تلك اللجان تتيح مقابلة وزير التعليم والصحة مما يساعدهم في تحقيق طلباتهم من نقل بين المدارس والتعيين ، وهي أحد الجسور الشعبية لأي عضو برلماني .

ثم انتقل نواب الإخوان إلى مرحلة اتخاذ أسلوب المقاطعة والاعتراض ورفع الصوت أثناء المناقشات التي تجرى داخل القاعة ومحاولة ترسيخ قواعد جديدة منها الانسحاب من الجلسات والاعتصام وتجميع التوقيعات لرفض أو مناهضة ما يطرح داخل المجلس سواء من تلقاء أنفسهم أو وقوفاً مع بعض المعارضين أو من نواب الحزب الوطنى الذين حاولوا استقطابهم وضمهم لصفوفهم والتنسيق معهم .. ثم بدأوا فى الإعلان عن أنفسهم من خلال إصدار بيانات صحفية يتم توزيعها سواء على الأعضاء أو على صحفى مجلس الشعب .. حملت فى البداية توقيع مجموعة ١٧ ثم تحولت إلى بيانات باسم الكتلة الإسلامية .. ثم جاءت مرحلة استخدام الأدوات الرقابية من أسئلة وطلبات إحاطة والتي تمت بطريقة الجمع بمعنى أن يقدم أكثر من نائب من الجماعة الإسلامية طلباً واحداً وبنفس المعنى .. ومنها آثار اختيار ملكة جمال مصر نواب الجماعة وسارعوا إلى تقديم بيان عاجل قدمه دكتور محمد مرسى المتحدث الرسمي للكتلة فتقدم ببيان عاجل لكل من رئيس مجلس الوزراء ووزراء الإعلام والسياحة والثقافة ، قال فيه : إن هذه المسابقة تتم منذ عدة سنوات رغم مخالفتها للدستور استناداً إلى أنها تخالف الشريعة الإسلامية وأن منظمتى هذه المسابقة أعلنوا التحدى لنواب الشعب بعد أن حذرنا من هذه المسابقة فى الأعوام الماضية وبالرغم من ذلك مازالت تسمى وقد ساند بعض نواب الحزب الوطنى قضية د. محمد مرسى وسجل محمد الغرباوى اعتراضه على إقامة ذلك مستقبلاً ومساءلة كل

من وزير الثقافة والسياحة بعد أن طرح عدة تساؤلات عن الفائدة التي تعود لمصر ، ومن الغريب أيضاً طلب الإحاطة الذي تقدم به النائب محمد حسين أحد أعضاء الكتلة الإسلامية يستفسر فيه عن الأسباب التي دفعت حسن حامد رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون للسماح للمطربة اللبنانية نيللى مقدسى بإحياء حفل ليالى التليفزيون والغناء فى أسبوط على الرغم مما يميز كليباتها من جنوح للإثارة .. ويدفعنا ذلك للتساؤل: هل قدم محمد حسين طلب الإحاطة دون مشاهدة لتلك الكليات أم أنه يحرص على مشاهدة القنوات التي تقدم هذه النوعية من الكليات ؟!

أما الصدام المستمر كان بسبب المذيعات المحجبات الممنوعات من الظهور على الشاشة على اعتبار أن هذا الإجراء من وزير الإعلام معاد للشريعة الإسلامية حيث قال : إن عدد المذيعات المحجبات وصل إلى ٢٠ مذيعة تعرضن لعقوبات إدارية بإبعادهن عن عملهن .

كما دأب نواب الإخوان على انتقاد السياسة الإعلامية والتليفزيون المصرى من زاوية الاهتمام بعرض المواد الإعلامية السطحية وتقليص المساحات المخصصة للقضايا الوطنية .

كما كانت من أهم القضايا التي تحركوا تجاهها سؤال د. محمد مرسى لوزير الثقافة حول ما أعلنته الوزارة من اعتزامها إنشاء مدرسة للرقص الحديث تكون تابعة لصندوق التنمية الثقافية ، المثير فى السؤال الملىء بالمغالطات أنه استغل اسم المدرسة للإيحاء بدلالات ليست لها علاقة بما سيتم تدريسه فيها متسائلاً : هل سيتم تعيين خريجيها فى الكباريهات والنوادر الليلية ، والأكثر إثارة أن د. محمد مرسى اتهم وزارة الثقافة بأنها تهتم بالقضايا الفرعية متجاهلة مشاكلنا الرئيسية مما يؤكد أن الهدف من السؤال الإخوانى هو إحداث فرقعات إعلامية حولهم من وقت لآخر بغض النظر عن مضمون السؤال أو النتائج التي سيسفر عنها أو إضاعة لوقت المجلس .

ويتبلور حرص الكتلة الإسلامية فى المجلس على تجنب الصدام المباشر مع الحكومة فى القضايا العامة المثارة ، وقد بدا ذلك واضحاً ليس فقط فى نوعيات أخرى تقدموا بها والتي يطغى عليها المطالب المحلية والخدمية فى الدوائر الانتخابية لهؤلاء النواب ،

ويمكن أن تكتسب بعض القومية خاصة فى قضايا البيئة والتعليم ، ومنها ما قدم حول انتشار الفياجرا الإسرائيلية المضروبة بالأسواق والذي أكدوا فيها أن لها أضراراً تصيب الرجال بالعقم ، ومنها أيضاً طلب إحاطة لوزير التعليم العالى حول أسباب تجاهله لأحكام القضاء بإعادة انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات وطلبات أخرى حول ما أسموه الأهداف التربوية والأخلاقية والدينية فى سياسة الوزارة لتعليم النشء وقدموا طلبات إحاطة للدكتور يوسف والى حول ما أسموه بأسراب الجراد ، حيث أشار مقدم طلب الإحاطة الإخوانى أن هناك جيوشاً وأسراباً من الجراد هاجمت موريتانيا مؤخراً وهي تأتى من اليابس ، وقال أنه تقدم بهذا الطلب نتيجة لتحذير المنظمات الدولية المهتمة والمتابعة من احتمالات غزو هذه الأسراب للشمال الإفريقى حيث الهدف من تقديم طلب الإحاطة هو الاطمئنان على كفاءة الأجهزة لمتابعة هذه الجيوش .

ولأن أفكار الإخوان تتسم دائماً بالشكل التنظيمى المرحلى . . فكانت كتلة ١٧ تتحول من مرحلة إلى أخرى خلال الفصل التشريعى السابق ، حيث بدأت ومع دور الانعقاد الثالث مرحلة إحراج الحكومة وإظهارها أنها ضد كل ما هو إسلامى وبدأت فى تقديم مشروعات قوانين ورغم علمهم مسبقاً بأنه لن يتم الموافقة عليها إلا أنهم تقدموا بها للحصول على مكاسب ورقية "كما قالوا" توضع فى سجلات المجلس ، وعن طريقها يستطيعون الحصول على مكاسب معنوية فى الشارع المصرى وبين النخب . . لكن من الملفت للنظر خلال هذا الانعقاد الرابع أن بعض المسئولين والنواب فى مجلس الشعب تورطوا فى دعم تلك المجموعة ومساندتهم داخل المجلس ، حيث ظهر لوبى جديد من نواب المجلس من مختلف الاتجاهات معارضة وحزب وطنى ومستقلين يؤيدون كل ما يطرحه نواب الكتلة الإسلامية والمساعدة على عرض طلبات الإحاطة ومشروعات القوانين ، وخاصة القوانين التى تتعلق بالشرعية الإسلامية والتى سبق وأن طرحت أثناء تواجد أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين فى برلمانات عام ١٩٨٤ و ١٩٨٧ والتى بدأت بقانون تحريم الخمر وعودة عقوبة الجلد وقانون التحاق طلبة الأزهر بكلية الشرطة ، ولنضرب مثلاً لذلك بمشروع قانون يقضى بتحريم الخمر مقدم من النائب حسين محمد إبراهيم أحد نواب الإخوان بشأن تعديل مادتين فى قانون العقوبات خاصة بتحريم القمار وأوراق اليانصيب والخمر . .

ورغم أن لجنة الاقتراحات والشكاوى بها سيل من مشروعات القوانين الذى يتقدم به نواب المجلس فالأمر يبدو عادياً إلا أن قضية قانون تحريم الخمر اشتعل عندما دخل الأزهر الشريف طرفاً فيه ، حيث صدر بيان من لجنة البحوث الفقهية فى مجمع البحوث الإسلامية يدعو الحكومة المصرية إلى إصدار تشريع يمنع شرب الخمر وبيعها وتداولها ، وذلك بعد أن أحال الدكتور سرور رئيس مجلس الشعب الموضوع لرأي المفتى لتحديد الحكم الشرعى فى مشروع القانون المعروض على المجلس وانتهى عند هذا الحد . . ثم عاد مرة أخرى وتم طرح مشروع القانون ومناقشته مرة أخرى فى لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب والتي انتهت بتحويل القانون للجنة التشريعية لأخذ الرأي عليها بحضور المفتى لمعرفة رأيه الشرعى .

وهكذا تبدو محصلة دور الإخوان داخل مجلس الشعب خلال خمس سنوات لتكشف الأهداف الحقيقية التى تسعى المجموعة الإخوانية لتحقيقها وهى إحداث فرقة اعلامية حولهم من وقت لآخر بغض النظر عن النتائج ولا الوقت الذى ستم إضاعته فى مناقشة ما يطرح ووضعه على جدول أعمال المجلس محاولين تسييس كافة الأمور الفرعية والقضايا التافهة دون طرح حقيقى للقضايا الحقيقية من أسعار وبطالة .



الباب الثالث

لماذا يكره الناس الحزب الوطنى ؟

نتساءل

- لماذا طفت كراهية الشعب للحزب الوطنى على السطح ؟
- هل بسبب الواقع الذى يعيشونه من انعدام الديمقراطية الحقيقية وانعدام العدالة الاجتماعية وغياب الإنصاف وازدياد الثراء الفاحش لطبقة بعينها ؟
- هل بسبب الصعوبات التى يقابلها الشعب ويعيش مرارتها على مدار الساعة من غلاء يكويه وفساد ومحسوبية واستغلال نفوذ؟

الفصل الأول

الحصاد المر للمجلس الشعب

خلال خمس سنوات هي عمر الفصل التشريعى السابق كنت شاهد عيان على أحوال نواب مجلس الشعب بكل طوائفه سواء من الحزب الوطنى أو من أحزاب المعارضة أو من الكتلة ١٧ من الإخوان المسلمين .

وحتى نعرف حقيقة لماذا يكره الشعب نواب الحزب الوطنى ؛ تابعنا وقائع لم نشارك فيها إلا بالكتابة عنها . . فماذا فعل نواب الوطنى خلال الدورة السابقة؟

بداية أقول حفلت جلسات المجلس بطلبات إحاطة أو أسئلة تتعلق بمشاكل مكانها المجالس الشعبية المحلية فى القرى والمدن والمراكز وليس البرلمان الذى يمثل السلطة التشريعية للدولة كلها . حيث وقف النواب ليستهلكوا وقت المجلس فى طلب إقامة كوبرى على ترعة أو قيام وزارة الأوقاف بفرش مسجد . . . !!! رغم القضايا والمشاكل الكبيرة العالقة فى المجتمع المصرى . وعقد على مدى خمس سنوات ، عقد خلالها أكثر من خمسمائة جلسة استغرقت ما يزيد عن ألف ساعة مارس أعضاء مجلس الشعب دورهم وشهدت قاعته ولجانه العديد من المناقشات وأقرت مختلف القوانين وقدمت عشرات الاستجابات كان نفس السيناريو يتكرر وخاصةً سيناريو الجلسة الختامية إذ يلقي الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس كلمة يتناول فيها بالشرح والتحليل جميع القضايا التى ناقشها الأعضاء خلال هذه الدورة موضحاً عدد ساعات الجلسات فى العام الماضى ، ويؤكد الدور الرقابى للمجلس من خلال مناقشته لطلبات الإحاطة والاستجابات ، ويتناول بعدها الدبلوماسية البرلمانية ثم يشكر الحكومة وجميع الأعضاء ويمثل الأحزاب . . بعد ذلك يتحدث رئيس الوزراء شاكرًا رئيس المجلس والنواب يليه «كمال الشاذلى» وزير شئون مجلس الشعب فى ذلك الوقت ، مؤكداً على الأداء المتميز للمجلس ، ثم سيتحدث ممثلو الأحزاب وعدد من الأعضاء ليؤكدوا جميعاً أنها دورة ناجحة بكل المقاييس . . وتفرض الدورة البرلمانية ، ويذهب

الجميع مثل كل عام لقضاء عطلة الصيف .. سيناريو محفوظ عن ظهر قلب ، لكن عيون الصحافة والمراقبة لها رؤية أخرى حول الحصاد الحقيقي لهذه الدورة البرلمانية .

نبدأ بنواب الصمت الذين لم يتحدثوا خلال السنوات الماضية ، ووجهت بسببهم انتقادات عديدة إلى المنصة ، ولهم أيضاً ، مما جعل الدكتور «سرور» يحاول تلافي تلك الانتقادات بإتاحة الكلمة لكافة الأعضاء - ٤٥٤ عضواً - ليتحدثوا خلال الرد على بيان الحكومة ، حتى ظهر تعبير دارج بين النواب عن تلك الجلسات ، التي فاق عددها العشرين جلسة ، هو تعبير «جلسات المكلمة» ، وهي جلسات غالباً لا يحضرها من النواب إلا عدد قليل جداً هم المقربون للعضو الذي سيدلى بدلوه ، وانتهاز البعض فرصة حضور بعض الوزراء لإنجاز طلباتهم ، المهم أن يتم تصوير النائب المتحدث بكاميرات التلفزيون للظهور على شاشته خلال المساحة المخصصة لجلسات المجلس ، حتى أن أحد نواب الصعيد أثناء تلك الجلسات تقدم بشكوى لوزير الإعلام لعدم تصويره في «جلسة المكلمة» .

وبرغم التحذيرات المستمرة من جانب الدكتور سرور لنواب المجلس بعدم الوقوف أمام الوزراء خلال المناقشات الدائرة في الجلسات إلا أن أحداً لم يستجب ، مما جعل رئيس المجلس يتخذ قراراً حاسماً بأن طلب من جميع الوزراء عدم التوقيع على طلبات النواب في أثناء المناقشات ، بل اضطر إلى مقاطعة رئيس الوزراء خلال إلقائه بيان الحكومة حتى يهدأ النواب ويمتنعون عن الثرثرة والجري وراء الوزراء لتوقيع الطلبات ..

ونقتبس هنا جملة من إحدى مضابط مجلس الشعب يقول فيها رئيس المجلس :
«ما يصحش يا جماعة تعملوا كدة ورئيس الحكومة بيتكلم والجلسة مذاعة على الهواء...» .

كان أول حصاد لهذه الدورة الهروب الجماعي للنواب من الجلسات عند مناقشة أخطر القوانين ، منها «قانون العمل» ولنعد مرة أخرى للمضبطة لنقتبس منها غضب الدكتور «سرور» في إحدى الجلسات المسائية وتهديده بإلغاء الجلسة، وصب غضبه

على النائب «حسين مجاور» زعيم الأغلبية ، وسأله : «أين نوابك يا زعيم الأغلبية؟! .. أنا حذرت مراراً من التزويغ وقانون العمل مهم» .

والى جانب النواب الذين اشتهروا بالألقاب فى الدورات السابقة . أضيف لهذه الدورة صفة جديدة للنواب بعد «النائب الصايغ» و «نائب النقوط» و «نائب التأشير» و «نائب القروض» هي صفة «نواب الردح والشتائم» . فقد خرج علينا بعض الأعضاء بتصرفات وعبارات حادة تبادلوها مع بعضهم البعض فى أثناء المناقشات ، وهي سلوكيات لا تتفق مع وقار المجلس وكثيراً ما كنا نشهد هبوطاً واضحاً فى لغة الحوار بين الأعضاء والحكومة ، واستخدم الطرفان أسلوباً لا يليق بأدب الحوار المطلوب من برلمان موقر مفترض أنه يعكس صورة حضارية للمجتمع ، فأصبح المناخ تحت القبة أشبه بما يحدث فى «خناقة» بأي مقهى شعبى .. مثلاً نائب يقف محتجاً على زميله قائلاً له : «عاوز إيه يا خويا؟» فيقول له الثانى : «اتلم واقعد» لتضج القاعة بالصخب والضوضاء والتلويح بالأيدى ، وتتطاير الألفاظ غير اللائقة من هنا وهناك وتتحول المناقشة إلى وصلات من الردح بين النواب حتى أن الدكتور «سرور» لقن نائباً وفدياً درساً فى فنون الممارسة البرلمانية عندما حذره بالإحالة إلى لجنة القيم لتكرار تجاوزاته ومخاطبة رئيس المجلس بأسلوب غير لائق .

بالإضافة إلى هؤلاء ظهر فى هذه الدورة نواب «عفا الله عما سلف» . فهناك أعضاء لجأوا إلى وسيلة توزيع المنشورات رغم أنها تحوى داخلها كلمات وألفاظ يعاقب عليها القانون . لكن بعد كل واقعة يأتى العضو معتذراً عن مخالفاته ويستجيب المجلس عملاً بمبدأ «عفا الله عما سلف» .

ومع أن تكلفة الجلسة الواحدة من جلسات البرلمان «تبنى مدرسة» إلا أن الجلسة تضيع فى موضوعات من الممكن أن تنتهى فى أمور المحلية ، وبنظرة إلى جدول الأعمال نجد عدداً كبيراً من طلبات الإحاطة والأسئلة يتناول تفاصيل صغيرة ربما تكون محلية .. ولا تعنى كثرة عدد طلبات الإحاطة دليل قوة فى المجلس لأنها «تحصيل حاصل» لا تقدم جديداً ، بل نرى سلسلة الاستجابات الستة التى قدمت فى هذه

الدورة كاستجوابات هشة تنتهى بشكر الحكومة .. أو بهجوم المعارضة على بعضهم البعض كما حدث فى استجواب «سيف محمود» ضد محافظ بورسعيد .

وبنظرة فاحصة عن حصاد الدورة فى أكثر اللجان انعقاداً ، وهى لجنة الشكاوى التى يطلق عليها «لجنة الأحلام والرغبات» ويرأسها المستشار «محمد الجويلى» نجد المصالح الشخصية هى المسيطرة ، مثلاً عضو عن إحدى دوائر الدقهلية تقدم بثلاثة اقتراحات تدور كلها حول طلب تغطية ترع داخل المحافظة .

وننقل الحوار هنا كما تم داخل اللجنة :

سأل المستشار «محمد الجويلى» مقدم الاقتراح .. هل لك صلة شخصية بهذا الاقتراح حيث يتشابه اسم التركة المطلوب تغطيتها مع اسم مقدم الاقتراح؟ فتلعثم النائب وحاول الإنكار فى البداية ثم قال : نعم . فكان رد رئيس اللجنة : «طيب قول كده من الأول» .

وبعد مناقشة الاقتراح حاول النائب حذف علاقته بهذا الاقتراح من تسجيل اللجنة ، وقال بتودد لرئيس اللجنة «بلاش ملكية خاصة» .

نائب آخر تقدم باقتراح دعم بيت للزكاة ، وذلك بشراء قطعة أرض فى الجزيرة بمقابل رمزى وطالب الحكومة بأن تقف مع بيت الزكاة بدولة عربية لأنه يقيم مشروعات خيرية .

ولا تتسع المساحة هنا لسرد أحلام وطلبات النواب التى تبعث فى بعض الأحيان على الضحك والبكاء معاً لأنها صادرة من نواب الشعب .

من جانب آخر أكدت هذه الدورة اختفاء المعارضة من مجلس الشعب ، فقد سيطر عليها جو من عدم الاستقرار والعشوائية ، فبدأ بعضهم يفضح البعض ، بينما البعض الآخر يرى أن مهادنة الحكومة هى الأمثل .

مثلاً نجد بالحزب الناصرى تطاحناً بين المنتخبين الثلاثة «عبد العظيم المغربى» و «حيدر بغدادى» و «حمدين صباحى» ، فكل منهم فى اتجاه مضاد للآخر .. أما

حزب الوفد الذي كان صاحب أكبر عدد من النواب بين الأحزاب فنتيجة لمشاكل بين رئيس الحزب والنواب تم فصل كل من «محمد فريد حسنين» و«أيمن نور» ، واستمرت الأزمة مع عضوية «محمد عبد العليم» و«محمود الشاذلي» .

وحزب الأحرار كان ممثله الوحيد «رجب حميدة» ، أما الإخوان فرغم أنهم ليسوا بحزب إلا أنهم يمثلون كتلة بدأت متماسكة في السنوات الماضية ، لكنها راحت تخبو ، فقد كان صوتهم عالياً دون أداء وخرج «جمال حشمت» نائب البحيرة وصاحب الأداء الهادئ . . بل إن طلباتهم كانت تدعو إلى الدهشة في بعض الأحيان . . على سبيل المثال أرسل نائب إخواني خطاباً إلى الدكتور «سرور» خلال أزمة العراق يطلب فيه تخصيص إحدى جلسات المجلس لمناشدة الشعب المصري بصوم يوم أو اثنين مع الدعاء لنصرة العرب المسلمين . .

وقال النائب لرئيس المجلس إنه يرى لنجاح هذه الفكرة أن يقوم زملاؤه الأعضاء المتهمون بإصدار شيكات بدون رصيد أو بأي اتهام مالي آخر برد المظالم إلى أهلها حتى يستجيب الله لدعاء المجلس ويقتنع الشعب بالنداء الذي سيوجهه إليهم المجلس ، وذلك أسوة بقرار الكونجرس الأمريكي بمناشدة شعب الولايات المتحدة بالصلاة والصوم والدعاء حتى ينقذ الله الجنود الأمريكيين في حربهم ضد العراق !

ولم تصل دورة على مستوى الدورات السابقة للمجلس إلى هذا المستوى من الإصابة بلعنة طرد الأعضاء واختفاء مقولة «سيد قرار» . . وكانت المفاجأة الأولى انصياع المجلس - كما قيل بلجنة الشؤون الدستورية به - لإرادة الجماهير وقبول حكم الطعن ضد «جمال حشمت» وأعيدت الانتخابات لتأتى بمرشح الوفد . . وامتد الأمر لإبطال عضوية نائبي عابدين «رجب حميدة» و«طلعت القواس» . . وتوالى تقارير محكمة النقض حول الطعون الانتخابية لتشير لغطاً حول ما سمي بقاعدة «الخيار والفقوس» والتي تشير إلى ازدواجية في معاملة التقارير الواردة حول الطعون والتي يقبل المجلس بعضها ويرفض بعضها الآخر وبالتالي يطرد البعض ويحتفظ للبعض الآخر بمقاعدهم . . وهل ستطبق على قرارات المجلس حيث يشكك ملف الطعون الانتخابية في صحة عضوية النواب تحت القبة الملف الأكثر جدلاً ، فمن بين ٩١٠١

طعن وصلت إلى محكمة النقض صدرت أحكام في نحو خمسمائة منها ولا تزال الطعون منظورة أمام دوائر النقض ، وبذلك يكون متوسط نصيب النائب الواحد من الطعون عشرين طعناً . . وذلك كان في الفصل التشريعي السابق ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ .

وفي سابقة هي الأولى من نوعها استخدمت محكمة أمن الدولة المادة ١١٨ من قانون العقوبات في حكمها بإسقاط عضوية نائبي الفيوم «بهاء المليجي» و«حسين عويس» ، وتوالت الأزمات ، وانضم «عبد الله طایل» رئيس اللجنة الاقتصادية السابق إلى زملائه من نواب القروض وكذلك «فوزي السيد» وهذا التوجه أثار حالة من البلبلة والاضطراب بين صفوف نواب الأغلبية والمعارضة وخصوصاً المطعون في عضويتهم .

وكان لملف رفع الحصانة النصيب الأكبر فقد تم رفع الحصانة عن ٥٥ نائباً وبقي في الأدراج أكثر من ٩٥ طلباً برفعها عن النواب وخاصة النواب الذين أطلقوا عليهم «نواب الشيكات» . . أي المتهمين في قضايا شيكات بدون رصيد، وكان آخر طلبات رفع الحصانة عن النائب «صلاح حلمي» الذي كان يشغل سكرتير عام محافظة الفيوم، إذ نسب إليه جريمة التهرب والإضرار العمدي بأموال الدولة ، وتضمنت مذكرة الإحالة أن النائب كان يشغل وظيفة عامة واستغل اختصاصاته الوظيفية في تحقيق ربح ومنفعة حيث استولى على أراض زراعية . وبوصفه رئيساً للجنة التصرف في أملاك الدولة بالفيوم قام بتمليك هذه الأراضي لجمعية شكلها من أشقائه وأقربائه، كما أثبتت التحقيقات أنه قام بتحميل موازنة الدولة دون وجه حق - نحو مائة ألف جنيه لتركيب محول كهربى في الأرض المخصصة لجمعية أقربائه بدعوى أنها مجمع سكنى .

كما فجر الحصاد الأسود ملف الهاربين من التجنيد أو الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية الذين وصل عددهم إلى ١٥ عضواً ، وقد حاول بعض النواب تعديل المادة الخامسة من قانون مباشرة الحقوق السياسية للخروج من مأزق الهروب من التجنيد .

فقد تقدم عضو بتعديل تلك المادة والتي تنص على أن يكون المرشح لخوض انتخابات المجلس قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها .

وقال النائب في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون أن نص المادة لم يشر إلى حالة من تخلف عن أداء الخدمة العسكرية وتمت محاكمته وأغفلت المادة موقف هذه الحالات مطالباً بإجراء تعديلات تقضى بإعطاء الحق للمتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية بالترشيح لعضوية مجلس الشعب بعد سن الخامسة والثلاثين بشرط أن يكونوا قد نالوا عقوبة التخلف عن التجنيد .

الغريب أن أحد هؤلاء دافع عن حق المواطنين المتخلفين عن أداء الخدمة العسكرية في الترشيح لعضوية المجلس وقال لرئيس اللجنة : «يا سيادة الزميل ده حتى المحكوم عليه بالمؤبد يسترد حقه في ممارسة العمل السياسى بعد مرور فترة ، فلماذا يحرم المتخلف عن التجنيد من ذلك؟» .

وكان رد رئيس اللجنة عليه : «والله برافو عليك .. كلامك مقنع» .

بقى أن نقول : إن الميزانية المخصصة لمجلس الشعب وقيمتها ٧٢ مليون جنيه سنوياً أنفقت كلها على حصاد أسود عاماً بعد عام لتصل نفقات المجلس فى السنوات الخمس إلى ٣٦٠ مليون جنيه ..



الفصل الثاني

عصر نواب الهلية

بعد نواب القروض والشيكات والأراضي المسروقة ظهر نواب الطلبات مدفوعة الثمن .

نواب تخصصوا في الحصول على تراخيص محطات الوقود والمخابز وعربات الكبداء وإلغاء المخالفات وإسقاط الديون ، وكله بثمره .

ظهر نوع من النواب حولوا الحصانة من وسيلة لمحاربة الفساد إلى وسيلة للفساد .

والنواب (الهليلة) هم طراز غريب من أعضاء مجلس الشعب طفوا على سطح الحياة السياسية منذ سنوات . . حولوا النيابة عن الأمة من رسالة سامية إلى وسيلة للثراء السريع ، حولوا الحصانة من أداة تكفل للنائب محاربة الفساد إلى وسيلة للتكسب بأي ثمن . . الهلية مصطلح شعبي يطلق على الذين يبحثون عن الكسب السريع بأي وسيلة .

وللأسف أصبح الهلية يتصدرون شارع مجلس الشعب . . أخبارهم طغت على أخبار النواب المحترمين . . وما أن يذكر اسم مجلس الشعب أمامك حتى تقفز إلى خيالك صور . . نواب الكيف ونواب الشيكات ونواب التأشيرات وأخيراً نواب التجنيد . .

النائب الهليلب هو الذي ينفق الملايين من أجل الحصول على مقعد في مجلس الشعب ، ومع المقعد تأتي الحصانة ، التي تتحول لعصا سحرية يلقيها النائب الهليلب في سوق البيزنس لتحصد الملايين ، نواب التهليلب تحولوا إلى ظاهرة مع بداية أعمال مجلس الشعب في عام ٩٥ ، والذي لم يكد ينهى أعماله حتى كان نواب القروض الذين اتهموا في القضية الشهيرة قد عرفوا طريقهم إلى السجن ، لكن المجلس التالي الذي بدأ أعماله مع بداية الألفية الجديدة عام ٢٠٠٠ ، كان أتعس حظاً ، فمنذ اليوم الأول لبدء أعماله ولا يكاد يمر يوم إلا ويسمع الناس أخباراً جديدة عن فساد بعض

النواب الذين يتم التحقيق معهم أمام النيابة أو يحولون للمحاكم فى قضايا تفروح منها رائحة السياسة وتكشف إلى أى مدى تورطت السياسة مع البيزنس للإضرار بالمال العام ، وهكذا رأينا قضية عبد الله طایل رئيس بنك مصر اكستريور ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والتي كشفت عن تورط عدد من رجال الأعمال المتمركزين فى لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب ، حيث تحولت تلك اللجنة إلى تجمع لرجال الأعمال لتدعيم صلات البيزنس فى المجالات التى يعملون فيها ، قبلها كان ثلاثة من أعضاء اللجنة الاقتصادية المعروفين بنواب القروض قد حكم عليهم بالسجن لمدة مختلفة وهم توفيق عبده إسماعيل وخالد محمود ومحمود عزام ، علاوة على النائب صادق عكاشة وهو رجل أعمال يعمل فى السياسة ، وقد أدين بالتزوير فى معاملات مالية أخرى . . ثم كانت فضيحة نائب الفيوم بهاء الدين إدريس ، وهو ضابط شرطة سابق رشح نفسه على قوائم الفلاحين بالفيوم وانضم إلى لجنة الزراعة بمجلس الشعب ، وقد حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عامًا ، وأسقطت عضويته فى قضية تزوير واستيلاء على أراضى الدولة ، كما كشفت تلك القضية أن نوابًا آخرين استغلوا وجودهم فى مجلس الشعب وطالبوا جهات حكومية مختلفة منها هيئة الأبنية التعليمية بتعويضات وصلت إلى ١٦٢ مليون جنيه باعتبارهم أصحاب الأرض المقامة عليها المنشآت الحكومية ، حيث استغل النائب حسين عويس وجود وزير التربية والتعليم فى إحدى جلسات مجلس الشعب للتوقيع على موافقته بصرف التعويضات الباهظة .

لكن النواب الذين تمت محاكمتهم وإدانتهم ليسوا هم كل النواب الهللية ، فهناك هلية آخرون لم يتم رفع الحصانة عنهم أو محاكمتهم . . ربما لبراعتهم فى التحايل ، ومن أبرز هؤلاء النواب النائب الذى استطاع تحت لافتة مؤسسة خيرية يمتلكها أن يحصل على أرض من الدولة بأسعار رمزية ومعها ترخيص يسمح له كاستثناء أن ينشئ عليها مشروعًا لبناء المدافن بالمخالفة للقانون . .

وهناك أيضًا النائب الذى اشترى قطعة أرض مطلة على النيل لصالح ابنه وأنشأ مركبًا سياحيًا ، ثم قام بردم جزء من النيل لاستكمال هذا المشروع .

ولنقترب من الصورة أكثر لنلقى الضوء عليهم خاصة نواب محطات البنزين ومن أشهرهم : النائبة عزة الكاشف عضو مجلس الشعب عن محافظة دمياط ، ولها ملف كامل حول محطات الوقود . . فلديها ١١ محطة باسم زوجها "محمد الديب" ، ورغم مخالفات بعضها إلا أنه لا أحد يستطيع الاقتراب منها لسبب بسيط أنها عضو في مجلس الشعب ، فيكفى أن نعرف أنها تمتلك محطة على إحدى الطرق الجديدة ، وصدر قرار بهدم جزء كبير من المحطة نتيجة مخالفة ، إلا أنه لم يستطيع أحد الاقتراب منها ، والمحطة قائمة حالياً رغم أن الأجهزة الرقابية استطاعت هدم محطة قائمة بجوارها يمتلكها مواطن غلبان .

وهناك أيضاً النائب الصعيدي الذي قام بالاتجار بتأشيرات الحج ، حيث كان من حق عضو مجلس الشعب أن يحصل على قدر محدد كل عام من موافقات وزارة الأوقاف على رحلات الحج والعمرة ، ولكن نتيجة لافتنحاح أمر الإتنجار فى تلك التأشيرات سحبت هذه الميزة من أعضاء مجلس الشعب ، وبشكل عام سنجد أن بعض النواب استغلوا ما أتاحته لهم العضوية من حقوق ووسائل رقابية لتحقيق مصالح شخصية ، وهذا ما حدث من نائب تقدم بطلب إحاطة عبارة عن طلب من أحد المواطنين لهدم عقار ، وقال النائب أن العقار به شروخ كبيرة قد تعرضه للانهار فى أى لحظة ، ولكن قرار الحى كان بالتنكيس ، وبما أن التنكيس عملية مكلفة فهو يطالب بالهدم ، وطلب النائب أن يوجه هذا الطلب إلى وزير التنمية المحلية ، فتمت إحالته للجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب لمناقشته ، والغريب أن النائب الذى تقدم بطلب الإحاطة نائب عن القليوبية والعقار الذى طلب هدمه فى محافظة الجيزة !

وهكذا تحولت رسالة النائب فى خدمة الشعب إلى وساطة مدفوعة الثمن ، ويقال أن بعض النواب لهم تسعيرة معينة ، كل حسب نفوذه وقوته ، ولو نظرنا إلى حقائب بعض النواب وهم معروفون بالاسم سنجدها تمتلئ بالطلبات وغيرها . . بل وصل الأمر إلى أن أحد نواب منطقة شعبية حدد تسعيرته لتعيينات أهل دائرته فى الوزارات والمصالح والشركات والبنوك ، وتحدد التسعيرة بحسب مكان التعيين ، وتبدأ من ألف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه مقابل التعيين فى ثلاث قطاعات "المالية والضرائب

والبتروول " ، وسنجد أيضاً أن بعض النواب تخصصوا فى التوسط من أجل إسقاط الفوائد عمن تأخروا فى سداد مديونياتهم لدى بنك الائتمان الزراعى ، أو إعادة جدولة هذه المديونية ، ولكل تسعيرته ، بالإضافة إلى نواب تخصصوا فى إسقاط غرامة التعدى على الأراضى الزراعية ..

أما نواب المخابز فهم فئة أخرى عرف عنهم أنهم قادرون على انتزاع موافقة من وزير التموين لإنشاء مخبز ، بل إن الأمر يصل أحياناً لأن يلجأ إليهم بعض النواب ليحصلوا على تراخيص بإنشاء مخابز نتيجة لعلاقتهم القوية بالجهة صاحبة الحق فى الترخيص وترجع أهمية تراخيص المخابز إلى ربطها بحصة من الدقيق المدعم الذى يتسرب معظمه إلى السوق السوداء .

وهكذا سنجد كثيراً من النواب تركوا وظيفتهم الأساسية ، وهى التشريع والمراقبة ، من أجل التسهيل وانتزاع المزايا لبيعها للمواطنين ، وتحضر هنا واقعة استغلال نائب لصفته النيابية وقيامه بخرق كل القوانين التى تجرم البناء على الأراضى الزراعية بعد قيامه بتقسيم قطع متفرقة من الأراضى الزراعية وبيعها كأراضى بناء .

أما الطامة الكبرى فهى ما يحدث فى اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ، والمنوط بها رفع الحصانة عن النائب الذى يرتكب ما يستدعى التحقيق معه ، حيث يحاول بعض النواب الذين تربطهم به مصالح خاصة الدفاع عنه ، ورفض طلب رفع الحصانة ، ولعل أبرز مثال هو ما حدث أثناء نظر حالات نواب التجنيد ، حيث حاول البعض منع تطبيق تفسير المحكمة الدستورية العليا رغم أنهم ليسوا من النواب المطلوبين أو الهاربين من التجنيد .. واتضح بعد ذلك أن الذين حاولوا منع تطبيق القانون هم بعض النواب الذين يعملون فى المحاماة والذين يتولون نظر قضايا خاصة لنواب آخرين أمام المحاكم .

وعلى رأس النواب الهللية أيضاً أولئك الذين استغلوا الحصانة لكتابة شيكات بدون رصيد واغتصبوا ملايين الجنيهات دون وجه حق ..

ظاهرة النواب الهللية تدفع إلى طرح العديد من التساؤلات :

هل من حق النائب الاستفادة من صفته النيابية في عمله الخاص ؟ وهل تمت مراجعة أو متابعة للتعاملات المالية والصفقات التجارية التي يبرمها النواب ؟ وهل يراقب المجلس معاملات وأنشطة نوابه خلال فترة عضويتهم للبرلمان ؟ خاصة أن الحصانة تحولت في أيدي بعض النواب من ميزة تكفل للنائب محاربة الفساد إلى صاروخ يدخل به هو نفسه وبأقصى سرعة لعالم الفساد .

المستشار عدلى حسين محافظ القليوبية يرد على تلك التساؤلات بقوله : إن القوانين والدستور يمنع أن يتعامل عضو مجلس الشعب بأي تعاملات مادية مع الدولة خلال فترة نيابته في البرلمان ، حتى ولو كانت تلك المعاملات باسم أحد أقرباء النائب ، لأن ذلك يعد تواطؤاً واضحاً وتكون الشبهة قائمة . . والمفترض في اليوم التالي لقسم النائب تحت القبة أن يفصل بين أملاكه وأعماله وبين تعاملاته مع الدولة . . ويحكى المستشار عدلى حسين قصة مواطن كان يؤجر محلين واحد باسمه وآخر باسم زوجته وكان يديرهما لعجلات الأطفال وبعد أن تم انتخابه في مجلس الشعب وخلال الأسبوع الأول من دخوله القبة قام ببناء دور آخر على المحلين وفتح بطاقة وأقام سلماً داخلياً وقلب محل العجلات إلى كازينو . . وعندما اعترض رئيس الحي وصدر قرار الإزالة لم يستطع لأنه يملك الحصانة وأنه عضو مجلس الشعب ، فأتى إليّ لمحاولة الحصول على ترخيص بالمخالفة القانونية ، ولكن أصدرت أمرى بالإزالة الفورية وفسخ العقد لاختلاف النشاط . .

أما المستشار محمد موسى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب فيؤكد أن القانون أوقف التعامل المادى بين النائب والحكومة لأن النائب هو مواطن ، ولكن طالما دخل المجلس لا يتعامل بأي أمور مالية أو مادية ، وإذا حدث ذلك فيسأل النائب ويسأل أيضاً من أعطاه هذه الميزة من الحكومة ، وقد يعرض على لجنة القيم عندما يصل الأمر إلى المجلس ، وتندرج العقوبات من حرمان من حضور الجلسات أو لوم أو إسقاط عضوية كما حصل مع نائب التأشير . . ولكن إذا استطاع نائب الحصول على امتيازات خاصة كوحدة صحية أو رصف طرق أو . . . الخ . . تعود تلك الامتيازات على أبناء دائرته فلا يعنى ذلك حصوله على امتيازات أو استثناءات خاصة

هم والإخوان ...

له . . ثم يضيف رئيس اللجنة التشريعية : نحن لا نراقب العضو إلا إذا كان خارجاً على المؤلف ، ووصل عنه أقاويل معينة . .

يوجد بالمجلس نواب شرفاء لا يستغلون الحصانة ، ولكن لكثرة نواب الهلية طغوا على أولئك النواب ، ولهذا نتساءل : هل يقدم النواب مع بداية دخولهم المجلس إقرارات ذمة مالية ؟ ثم بعد الانتهاء من الدورة البرلمانية هل يتقدمون مرة أخرى بتلك الإقرارات ؟



الفصل الثالث

استجابات النواب للمسئولين

"نفخ فى قرية مقطوعة"

فصل تشريعى تلو الآخر ، وتصريحات وردية يطلقها المسئولون بلا توقف رغم أنها لا صلة لها بالواقع ، لتظل الملفات الساخنة مفتوحة ، و"يبقى الوضع على ما هو عليه" هو المبدأ السائد تحت قبة البرلمان .

هناك قضايا ملحة أثارها نواب الشعب من خلال الرقابة البرلمانية سواء عن طريق الاستجابات أو الأسئلة والبيانات العاجلة ، ويبدو الأمر كأنه مشتعل من خلال الكلمات الرنانة وجلسات البحث والنقاش المستمرة ودعوة الوزير أو المسئول المختص ، ويتم الرد وتكتب الصحافة وتنقل كاميرات التلفزيون ، كل هذا لينتهى الأمر بالرد والوعود لحل المشكلة ، وينتهى الفصل التشريعى الذى يصل إلى خمس سنوات ، وليبدأ فصل جديد وتنتهى خمس سنوات أخرى ، والحال كما هو كل عام !!

هناك العديد من النماذج أصبحت أمراً مكرراً فى كافة الفصول التشريعية مثل قضية الدروس الخصوصية الذى يشيع طوفانه وينتشر كالورم الخبيث فى المجتمع ، وتم تقديم أكثر من مائة سؤال وطلب إحاطة واستجواب حول هذه القضية خلال السنوات الماضية ، وفى كل مرة يظهر الوزير المختص ليعلن أنه بصدد إنهاء المشكلة ويطلق الوعود لانتهاه الظاهرة ، لكن مع زيادة الوعود تزداد الأزمة تضخماً واستفحالا .

أيضاً فى أكثر من أربع وعشرين جلسة لمجلس الشعب تمت مناقشة مشروع قانون التأمين الصحى ، وفى هذه الجلسات طرحت العديد من التساؤلات التى تدور جميعها حول العائد من تطبيق القانون المقترح وجدواه ومساحة تطبيقه ، وحضر وزير الصحة الأسبق معظم تلك الجلسات ، ووعده بخروج القانون للنور ليعيش ملايين البسطاء تحت مظلة تأمين صحى حقيقية ، وخرج الوزير من الوزارة والموقف كما هو ، وتولى

د. محمد عوض تاج الدين الوزارة وحضر إلى لجنة الصحة بمجلس الشعب ، وأطلق هو الآخر الوعود ، ثم خرج من الوزارة ولا يزال الموقف محلك سر .

ومن الأمثلة الصارخة مشروع فوسفات أبو طرطور حيث تعاقب على أزمة المشروع أربعة وزراء صناعة بدءاً من المهندس محمد عبد الوهاب ثم د. إبراهيم فوزى و د. على الصعيدى و د. مصطفى الرفاعى ، ومع كل وزير يتقدم أعضاء مجلس الشعب بعشرات طلبات الإحاطة والأسئلة وفى كل مرة يرد الوزير بوعود ، فمثلاً المهندس محمد عبد الوهاب قال فى ذلك الوقت : إن الدراسات أثبتت وجود احتياطات ضخمة من خام الفوسفات وسيبدأ الإنتاج بطاقة تصل إلى أربعة ملايين ونصف المليون طن سنوياً تقدر قيمتها بحوالى مائة مليون دولار ، والمخطط زيادة طاقة المشروع لتصبح مصر مصدرة للفوسفات على المستوى العالمى ، وقال أيضاً : إنه سيساهم فى تصنيع الأسمدة الفوسفاتية الضرورية للزراعة بالإضافة إلى مراكز إشعاع حضارى .

أما د. إبراهيم فوزى فقد اصطحب نواب الشعب والشورى لزيارة المشروع وأكد أنه مشروع قومى ولا يضيره الهجوم على المشروع ، وأنه لا توجد نسبة شوائب فى خام الفوسفات ولا يمثل ذلك عقبة فى إنتاجه .

أما د. مصطفى الرفاعى فقال أمام لجنة الصناعة فى مجلس الشعب : "آسف" وإنه يجب محاسبة المسئولين عن أخطائهم ، وهذا أمر خارج عن اختصاصى ولن أنشغل بذلك ، المهم هو أن نعرف ما يمكن فعله خلال المرحلة القادمة وهذا أجدى للمشروع ولمصر وطالب بعدم البكاء على اللبن المسكوب والخروج من المأزق بطريقة علمية سليمة ، ثم جاء د. على الصعيدى ليكرر التصريحات ولتقدم الأسئلة وطلبات الإحاطة وخرج جميع هؤلاء الوزراء .

وما زال الملف مفتوحاً .

ومن الوعود البراقة التى أطلقها الوزراء ولم تتحقق إلى الآن ما تبلور خلال مجموعة من الأسئلة موجهة إلى د. محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف حول عدم حرص الحكومة على المظهر اللائق للأئمة والدعاة وعدم تحسين أوضاعهم الوظيفية

أسوة ببعض الجهات الأخرى وعدم صرف بدل لهم للمعاونة في ارتداء الملابس التي تليق برجل الدين ، أكد الوزير حرص الحكومة ممثلة في وزارة الأوقاف على توفير جميع المقومات اللازمة لتمكين الأئمة العاملين بالمساجد التابعة لها ، ولهذا أعدت الوزارة برنامجاً لتدريب جميع أئمة المساجد على استخدام الكمبيوتر وصرف جهاز كمبيوتر لكل إمام ، وانتهى الفصل التشريعي ومازال الدعاة محلك سر .

الكارثة الكبرى التي تحل على مجلس الشعب كل دورة برلمانية هي الأسئلة وطلبات الإحاطة حول فساد المحليات التي بدأت منذ أربعة وأربعين عاماً ومشاكلها مستمرة تتجدد ولا تنتهى جسدها المقولة الشهيرة لـ "د. زكريا عزمى" رئيس ديوان رئيس الجمهورية وعضو مجلس الشعب حين قال في الفصل التشريعي ١٩٩٥-٢٠٠٠ : إن الفساد فى المحليات قد وصل إلى الرُكْب .. ثم عدل مقولته فى الفصل التشريعي التالى ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بأن الفساد فى المحليات وصل للرقبة .

وكل عام نسمع وعوداً عن قانون المحليات ، وتنعقد اللجان وتبحث وتسمع وينتهى الأمر ويبقى الحال كما هو .

.. وتظل أزمة البطالة متمسكة بمبدأ "ليبق الحال على ما هو عليه" فهي أزمة كل يوم وكل شهر وكل سنة ، فمع بداية الفصل التشريعي السابق أي منذ عام ٢٠٠٠ أي منذ أكثر من خمس سنوات وأعضاء مجلس الشعب يتقدمون ويستخدمون وسائل الرقابة البرلمانية للحديث عن البطالة وكل عام يهل علينا المسئولون بالأمل فى الغد ، لكن الغد يأتى بزيادة المعاناة حيث أصبح الكلام فى أزمة البطالة والوعود لحلها كلاماً مكرراً ومعاداً وسيناريو يتم فى كل دورة برلمانية دون أي دلائل على انفراج هذه الأزمة .

ومن القضايا الخطيرة التي تناولها بعض نواب الشعب من خلال طلبات الإحاطة وتمت مناقشتها بلجنة الصحة بمجلس الشعب هي دخول بعض الأسمدة المشعة للبلاد عن طريق ميناء دمياط والتعامل معها بدون ضوابط علمية آمنة خلال النقل والتخزين والاستعمال مما يشكل خطراً جسيماً على صحة المواطنين والبيئة .. وأكد مقدم السؤال د. إسماعيل دعدع أن هيئة الرقابة على الصادرات هي الباب الخلفى لدخول السلع

المخالفة للمواصفات الصحية الآمنة للبلاد ، وعند حضور المسئولين نجد أنهم أكدوا بأن الأمر آمن ولا وجود لمخالفات ووعدوا بإعادة النظر فى تشكيل اللجان المتخصصة التى تقوم بتسجيل الأسمدة التى يسمح بدخولها مصر ، وانتهى الأمر ومعه انتهت الوعود .

وما زالت تتسرب شحنات أسمدة مشعة إلى البلاد .

ويعد مشروع قانون الحفاظ على تراث السينما أبرز مثال للوعود البراقة للمسئولين، فمنذ عام ٢٠٠٠ طالب النواب بتشريع يحافظ على أصول الأفلام المصرية وبعد عامين أعدت وزارة الثقافة مشروع القانون ثم أثيرت زوبعة إهدار وبيع الأفلام السينمائية المصرية وتقدم عدد من النواب بأسئلة وطلبات إحاطة حول سرقة الأفلام وبيعها . فما كان من المسئولين إلا إطلاق الوعود الزائفة لخروج القانون للنور ليحد من إهدار التراث المصرى السينمائى ، ولكن كان هناك أياد خفية منعت صدور القانون رغم وجوده ودراسته فهو لا يزال حبيس الأدراج وكأن ما صدر من وعود هو مجرد تهديئة للأجواء .

هذه نماذج بسيطة لما يحدث لوسائل الرقابة البرلمانية وما يواجهها من وعود تنتهى إلى لا شئ وكأنها مسكن مؤقت ، وكان الأنفع أن يعلن الوزير أي وزير عن رؤيته بصراحة وشفافية وما سيفعله تجاه المشكلات التى يثيرها نواب المجلس فى ضوء استراتيجية عامة وبحلول جذرية لا تعتمد على مسكنات لعبور الأزمة ، كما يجدر بكل نائب من نواب الشعب متابعة ما يعد به المسئول ليعرف الحقيقة ولا ينتهى الأمر كما لو كان " نفخاً فى قربة مقطوعة " .



خاتمة الباب الثالث

طرحنا تساؤلاً .. لماذا يكره الناس الحزب الوطنى ؟..

ولأنتى شاهدة عيان على مدى خمس سنوات لبرلمان الأمل (عام ٢٠٠٠) كما أطلق عليه لما أفرزه من تشكيلة جديدة كانت أملاً لتغيير وجه مصر إلى الأفضل غير أننا واجهنا واقعاً مختلفاً كما طرحنا خلال الفصول التى سبقت كنماذج مبسطة جداً لما كان يحدث تحت قبة البرلمان من بعض نواب الشعب واستغلال الحصانة ودهس كل القيم والمبادئ تحت أقدامهم لأنهم فقط (أعضاء مجلس الشعب) فظهر نواب الرده ونواب الصمت ونواب التأشيرات ونواب الشيكات ونواب الهروب من التجنيد ثم نواب سميحة وكان من الملفت للنظر أن أصحاب تلك الفضائح ليسوا إلا أعضاء فى الحزب الوطنى، الذين مارسوا البلطجة واشتروا الزعم واستغلوا حاجة المواطن الفقير .. فكان المواطن المصرى هو أول ضحية لفساد بعض نواب الحزب الوطنى .. فهل عرفنا لماذا يكره الناس الحزب الوطنى؟ الذى دفع بأعضائه ليعيشوا فى الأرض فساداً و يغترفوا من أموال الشعب كما يشاءون دون حساب . وبنظرة بسيطة على "جراج" السيارات فى ساحة مجلس الشعب سنرى كيف يبدأ عضو مجلس الشعب بسيارة بسيطة فى أول عام لنيابته ليتتهى الفصل التشريعى وقد استحالت إلى سيارات فارهة من المرسيدس إلى الجيب ...

الباب الرابع

هل يمكن أن يكون "الإخوان"
جزءاً من نسيج النظام السياسى ؟

- نعم .. "الإخوان المسلمين" يمثلون جزءاً من النسيج الاجتماعى والسياسى على مستوى القاعدة الشعبية .
- نعم .. "الإخوان المسلمين" يعدون أحدث قوة سياسية فى البرلمان المصرى الحالى .
- لهذا نتساءل : هل يمكن أن يكون الإخوان جزءاً من النظام السياسى ؟

الفصل الأول

تجربة انتخابات ٢٠٠٥

والرد على السؤال !!

أثبتت انتخابات ٢٠٠٥ كل ما يقال عن القدرات التنظيمية للجماعة مقارنة بالقوى السياسية الأخرى - فيما عدا الحزب الوطنى - خاصة فى ظل ما تتعرض له من ضغوط وتقييد أمنى واعتقالات ، ورغم ذلك جاءت ترشيحات الجماعة وعدد الدوائر التى نافست فيها ونتائج الانتخابات لترسخ مكانة الجماعة فى الترتيب الثانى بعد الحزب الوطنى والترتيب الأول بين قوى المعارضة .

ولكن كما أثبتت الانتخابات تلك الجوانب أدت بدورها إلى اهتزاز صور أخرى عن الجماعة وخاصة حجم التأييد المطلق لها ولشعاراتها الدينية ، والحديث المطلق عن القدرة التعبوية لتلك الشعارات جماهيرياً ، فإنجاز الجماعة لم يكن إنجازاً بالمطلق ولكنه إنجاز فى ظل ما سبق قوله من عوامل ممتلئة فى القيود التى تتعرض لها الجماعة من جانب وضعف القوى السياسية الأخرى فيما عدا الحزب الوطنى من جانب آخر . وهنا تصبح النتائج التى تحققت مرجحة بسبب تخفيف النظام من قيوده على الجماعة المحظورة وسماحه لها بالوجود ليس فقط على صفحات الجرائد وعبر التغطية الإعلامية ولكن عبر التواجد فى الشوارع والقيام بمسيرات غير مسبقة ورفع شعاراتهم بشكل علنى وإدارة حوار عنها والإعلان عن رفض الشعارات حتى من قبل قادة الحزب الوطنى والشخصيات الرسمية فى الدولة دون إصدار أوامر بإزالة تلك اللافتات أو التوقف عن ترديد الشعار .

فالنظام استطاع أن يحول الجماعة ، ودون أن يكون طرفاً مباشراً فى اللعبة السياسية حولها ، حتى لا يفسر موقفه بأنه اعتراف رسمى بالجماعة ، إلى طرف عادى فى محاولة للانتقال من الأسطورة إلى الواقع وإظهار الحجم الحقيقى للجماعة ، وبهذا وإذا كانت تصريحات الجماعة أكدت أنه فى انتخابات نزيهة يمكن أن تحصل

على ١٢٠ مقعداً من المجلس المكون من ٤٥٤ عضو بنسبة ٢٦,٤٪ وأنها ستحصل فى ظل الانتخابات والآليات القائمة على ٦٠ مقعداً على الأقل بنسبة ١٣,٢٪ فإن إجراء الانتخابات فى ظل اعتراف قادة الجماعة بتخفيف القيود عليهم وعلى تحركاتهم وعدم اعتقال أي من أعضائها خلال الانتخابات والفترة السابقة عليها ، بل والإفراج عن عدد من قادة وأعضاء الجماعة المقبوض عليهم فى الفترة السابقة للانتخابات كلها مثلت فرصة ليؤكد النظام على حجم الإخوان وكافة القوى الأخرى فى النظام السياسى .

ولكن على الرغم من إيجابية التعامل بأسلوب المكاشفة والمواجهة فإن التجربة لم تكن كاملة وشابها قصور نتج من الرغبة فى أن يكون التخفيف على الجماعة مقيداً بحيث يحقق هدفه فى تحديد حجم الجماعة كقوة سياسية بكل ما تدعيه حول حجم الدعم الجماهيرى لها ولكن دون أن يقود هذا التخفيف إلى إعطاء أي فرصة للجماعة لتأكيد قبول النظام بها وإعطائها الشرعية الرسمية . هذه الرغبة المتناقضة فى ذاتها أدت لتناقض واضح ظهر فى تصريحات المسئولين الرسميين من الحزب الوطنى من جانب وتغطية وسائل الإعلام القومية من جانب آخر ، وفى حين جاءت تصريحات تؤكد على قوة الجماعة فى الواقع المصرى وضرورة التعامل معها كقوة قائمة ، وحرصت على الحديث عن الجماعة وتغطيتها إعلامياً . فإن التصريحات وتغطيات إعلامية أخرى تمسكت بالحظر القانونى ورفض التعامل معها حتى لا يعد اعترافاً بشرعيتها متقدمة الاتجاه الأول ومؤكدة على الخطأ القانونى الذى وقع فيه .

واستطاعت الجماعة استغلال هذا التخبيط لصالحها وساهمت بدورها فى تصعيد الجدل الذى دار حولها وحول شعارها عبر تصريحات أخرى من قادتها تؤكد مرة أخرى على لسان عصام العريان بعد الجولة الأولى من الانتخابات الأخيرة على النية فى التراجع عن الشعار المستخدم «الإسلام هو الحل» والتفكير فى استخدام شعار آخر للجولات التالية من الانتخابات ثم يعود محمد حبيب نائب المرشد العام لينفى تلك الأنباء ، إلى جانب الرد بنفس الأسلوب والطريقة لتفنيد الآراء المتقدمة لشعار الجماعة ورموزها فى جدل قاد بدوره إلى توسيع مساحة الجدل عن الجماعة لتحول إلى

القضية الأساسية فى مقالات العديد من كبار الكتاب والبرامج الحوارية المهمة سواء استضافت ممثلين عنها أو لا . فالجماعة بشعاراتها ورموزها أصبحت هي الحاضر الغائب فى كافة الحوارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأصبحت الموضوع الأساسى لموسم الانتخابات وهذا ما يطرح بأن الدولة قد وقع اختيارها عليهم كقوى وطنية ذات ميول إسلامية ، أو كما قال بعض المفكرين المعاصرين : بأن ممارسة الإخوان البرلمانية تعد خطوة للإصلاح السياسى فى مصر ، أو كما قال أحدهم^(١) : لن تنتهى قضية التطرف ولا مشكلة المفكرين إلا بعودة الإخوان المسلمين ، فلا يفل الحديد إلا الحديد وبضدها تتميز الأشياء .

لا أحد يشكك فى المستوى الثقافى والتعليمى والتنويرى لمجموعات الإخوان المسلمين ، وخير مثال ما لمسناه فى النخبة التى مثلتهم فى مجلس الشعب وهم مجموعة ٨٨ ، فالاستثمارات الخاصة بعضويتهم للبرلمان تؤكد على أنه لا يوجد جاهل واحد بينهم حتى من يمثلون طائفة العمال والفلاحين . . فهم نخبة مميزة من الأطباء وأساتذة الجامعة والحاصلين على ليسانس الحقوق . .

.. وتختلف الآراء حول التصور بأن الإخوان يسعون إلى التغيير الانقلابى ورغم أنهم ينفوا ذلك بشدة إلا أنهم يسعون بلا شك إلى التغيير السلمى بمعنى القفز على الحكم فى إطار ديمقراطى مشروع .

ولكن التاريخ والجغرافيا أكدا أن هدف الإخوان هو تنفيذ مخططهم التاريخى التسلطى الصارم رغم عملية التجميل بالدخول فى إطار ديمقراطى ورغم الغلاف الخارجى الإسلامى للجماعة . . فالإخوان لم يأتوا بجديد ، فهم يدعون إلى العمل بدين قائم موجود ، وفى رأيهم أن نظم الإسلام هي أنسب وأفضل النظم للحياة لأنه دين سماوى يصلح لكل زمان ومكان وهذا صحيح وحقيقى ونحن معهم ، ولكن هل حقاً هذا كل ما يريده الإخوان المسلمون!!؟

خلال الفترات الماضية وخاصة فى برلمان الفصل التشريعى السابق وممارستهم البرلمانية كان أدائهم يتميز بوجه عام بأسلوب هادئ متزن بالإضافة إلى ثقافة عالية ووجهه سمحة . ولكن بعدما أفرزته انتخابات ٢٠٠٥ من وجوه فإن الأمور تغيرت

ولنرجع لما كشفه الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع عن نماذج خطيرة من دعاية الإخوان المسلمين الانتخابية تعكس ما يوجد تحت الغلاف الخارجى للجماعة . وذلك بعد أن قام أحد مرشحي الجماعة فى بليس بمحافظة الشرقية بتوزيع كتاب تضمن دعاية انتخابية فجّة ويحمل أفكاراً متطرفة، الكتاب بعنوان «احذروا المحاربين الجدد للإسلام . . أحفاد قارون» وقام حزب التجمع بإصدار كتاب بعنوان «الإسلام دين الحق . . هداية للعالمين وليس بضاعة انتخابية» للرد على مرشح الإخوان .

وأشار د. رفعت السعيد إلى أن الكتاب «٨٨ صفحة» ويوزع مجاناً وبكميات هائلة يتقدم مستتراً بآيات كريمة وأحاديث شريفة بعد أن يدس فيها سموماً مخيفة . . وأكد د. رفعت قائلاً : "إن مرشح الإخوان المسلمين يدافع عن حركة طالبان فى الصفحة الثامنة . . بل هو يعتبر أن كل من يتحدث عن الإرهاب محارب للإسلام فيقول «كل دعاة الإسلام إرهابيون فى نظرهم» ويقول «اجتمع منذ عدة سنوات وزراء الداخلية العرب واتفقوا فيما بينهم على محاربة الإرهاب والتطرف وإن شئت فقل محاربة الإسلام» كما أن الكتاب - حسب تأكيدات د. رفعت السعيد - لا يتورع فى الدفاع عن شركات توظيف الأموال لأن غالبيتها ذات اتجاه إسلامى وحتى لا تقوم بشراء القطاع العام حينما يتم بيعه ويدخل بدلاً منه رأس مال اليهود والصليبيين وهذا تحديداً ذكر فى ص ٢١ . . ويواصل د. رفعت السعيد كشف العبث الخطير فى الدعاية الانتخابية التى يتبعها مرشحو جماعة الإخوان المسلمين - ويقول : إن المرشح المدعو أمير محمد بسام النجار مرشح الإخوان يهاجم ثورة يوليو هجوماً شديداً مستخدماً ألفاظاً واتهامات غير مقبولة وغير عاقلة ويقول الكتاب : «حينما جاء عبد الناصر إلى مصر أول ما تفتقت قريحته هو ومن معه وضع أعداء الثورة الذين هم أهل الحق فى السجون» وذكر ذلك فى ص ١٧ ، وينسى أن أعداء ثورة يوليو لم يكونوا جميعاً من «أهل الحق» بل كان فيهم إقطاعيون وعملاء للاستعمار ورجال القصر الملكى ، فهل هؤلاء أيضاً من أهل الحق؟! صحيح أن لثورة يوليو أخطاء وتجاوزات ضد خصومها السياسيين لكن ذلك كله لا يعنى أن كل خصومها من «أهل الحق» ويستطرد د. رفعت السعيد مؤكداً أن مرشح الإخوان يتحدث عن وفاة عبد الناصر قائلاً : «إنه هلاك

لفرعون مصر الجديد» وذكر ذلك فى ص ١٧ ، وأيضاً كيف ولماذا قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ فإن السيد المرشح الإخوانى - والكلام للدكتور رفعت السعيد - يجيب قائلاً : "إن أمريكا أرادت بعد الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على العالم ، وفى هذه الأثناء كانت الدول العربية تموج بحركات شعبية تسعى للتغيير ونيل الحرية والاستقلال .. فكان على أمريكا أن تبحث وسط الشعوب عن أفراد ينادون بالاستقلال وجلاء المستعمر وفى نفس الوقت يريدون الحكم والتسلط ويبغون الشهرة والعلو والفساد فى الأرض وهؤلاء كانوا فى مصر ضباط ثورة يوليو التى تفضل سيادته وأسماءها «ثورة يوليو الأمريكية» .. أما لماذا قام الأمريكيون بهذه الثورة فى مصر فلأن "حركة الإخوان المسلمين ازداد ظهور قوتها وبأس أفرادها" وهكذا كان من الضرورى اختيار زعيم شعبى تصنع منه أمريكا بطلاً .. يأخذ الحكم وتكون له الكلمة الأولى فى بلده .. والأخيرة مع أمريكا وكان الشخص المختار هو جمال عبد الناصر وتم ذكر ذلك فى ص ٤٥ ، أما لماذا جمال عبد الناصر بالذات ؟ فإن إجابة السيد المرشح الإخوانى تأتى مثيرة للدهشة والغضب معاً .. «لأن جمال عبد الناصر تربى فى حارة اليهود وأبوه كان ساعى بريد» .. ويواصل د. رفعت السعيد هجومه على مرشح الإخوان المسلمين مؤكداً : إن المرشح الإخوانى قدم تحليلاً غريباً ويقول : "قديماً كانت الكلية الحربية لا يدخلها إلا عليّة القوم وأولاد الباشوات .. إلا أنه سمح لجمال عبد الناصر ورفاقه بدخولها وهؤلاء هم الذين كونوا فيما بعد ما يسمى : «بالضباط الأحرار» ، وهكذا فإن أمير النجار مرشح الإخوان يرى أن الضباط الأحرار وعلى رأسهم جمال عبد الناصر كانوا عملاء لأمريكا منذ كانوا طلاباً فى المدارس الثانوية .. ناسياً أنه قال : إن أمريكا بدأ اهتمامها بالبحث عن عملاء بعد الحرب العالمية الثانية أى بعد دخولهم الكلية الحربية بحوالى عشر سنوات وناسياً أيضاً أن كثيراً من الضباط الإخوان ومنهم الضباط الإخوانى الشهير محمود لبيب وعبد المنعم عبد الرؤوف وفؤاد جاسر وغيرهم دخلوا الكلية الحربية فى ذات الفترة ونسى أيضاً أن جماعة الإخوان قد أيدت وبشدة ثورة يوليو عندما قامت بل وزعمت أيضاً أنها هي التى صنعتها .. فكيف تستقيم هذه الأقوال ؟!

ويشير د. رفعت السعيد إلى أن تجاوز مرشح الإخوان يصل إلى مداه عندما يزعم

أن عبد الناصر كان خلال حرب فلسطين على اتصال باليهود يحادثونه ويحادثهم ويرسلون له الهدايا ولم يكن عبد الناصر مقتنعاً أبداً بحرب اليهود وذلك فى ص ٤٦ ثم يقول المرشح فى كتابه: «لقد جنت الأمة العربية من هؤلاء الحكام تخلفاً فى كل شىء وإهداراً لكل قيمة وكانت ولايتهم بداية حرب جديدة على الإسلام بدأت بتولييتهم وقيامهم على أمر البلاد وهم أخون الناس لبلادهم» وتم ذكر ذلك فى ص ٤٩ ... وفى النهاية يؤكد د. رفعت السعيد بعد كل هذا وغيره من السخافات التى تضمنتها الدعاية الانتخابية للمرشح الإخوانى فإننا لا نملك إلا أن نقول: «عيب» وما هكذا يكون التعامل مع أبطال مصر ومع تاريخها .. ولعل هذا يثبت صحة رفضنا لفكرة تسييس الدين واستخدام الشعارات الدينية .

ومن جهة أخرى بدأ ظهور نواب الإخوان ٨٨ فى مجلس الشعب (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) بمظهر مختلف عما ظهر به نواب الكتلة ١٧ فى الفصل التشريعى السابق ، حيث ترى وأنت تحت قبة البرلمان كتلة الإخوان وكأنهم الوجه الآخر للسلطة ، حيث بدأت الأقنعة تتساقط ، والصورة الجديدة لهم والتى حاولوا أن يظهروا بها كتنظيم معتدل ينعم بتوازن مع السلطة ومع كل التيارات الأخرى تهتر ، وما حدث خلال شهرين فقط «يناير وفبراير» هما بداية الفصل التشريعى الحالى حتى كتابة هذا الكتاب نرى المواقف اختلفت والأصوات ارتفعت والأقنعة سقطت مما يدل على الحال الذى يمكن أن يسقط فيه المجتمع المصرى ، أقول هذا ليس حباً فى الحزب الوطنى الذى يظهر هو أيضاً بأسلوب همجى متدنئ فى التعامل السياسى وتحت القبة .. [هذا ما رصدته خلال الشهر الثانى للدورة البرلمانية ودفعنى إلى كتابة تحقيق بمجلة روز اليوسف فى العدد رقم (٤٠٤٥) تحت عنوان "الردح على طريقة النواب الموقرين" جاء فيه:

هل يدرك هؤلاء النواب صدى لغة الحوار بينهم أثناء جلسات مجلس الشعب على المتابعين والمهتمين ؟ لا مجال للإجابة بنعم .. إذ لو أن الإجابة كذلك ، فإننا أمام كارثة لا تقل خطورة عن كارثة العبارة ، وبالتالي فالأفضل اعتماد الإجابة بلا ، على أساس أنها مصيبة ، والمصيبة فى كل الأحوال أخف من الكارثة ، إن لغة الحوار بين

النواب تتدنى إلى أقصى مدى ، حتى إنها تفوقت على لغة الشوارع ، لا فرق الآن بين النواب ومدمنى وقفة النواصى عندما يتكلم الفريقان ، لدرجة أن الدكتور فتحي سرور يكرر طلبه فى كل جلسة بأن تحذف العبارات التهكمية والألفاظ الجارحة من المضبطة ، الطلب المكرر يكاد يتحول إلى ثابت من ثوابت أقدم وأهم برلمان فى الشرق الأوسط ، لماذا استجبت هذه العادة القبيحة على المجلس . . وهل زيادة قوة تيار الإخوان سبب فى هذا المستوى الركيك الفاضح ؟!

أرسى النواب الموقرون لبرلمان المستقبل فواصلًا ساخنة وتراشقًا بالألفاظ والمقاطعة والاستهزاء والسخرية ، وتبادل الاتهامات لتكون المرة الأولى فى المجالس النيابية التى تنتقل فيها الاتهامات وتتدنى الألفاظ التى كانت محصورة فى الكواليس أو فى البهو الفرعوني إلى الجلسة العلنية التى تنتهى دائمًا بتدخل أولاد الحلال لتنتهى المهازل بين أعضاء المجلس أو بينهم وبين مسئولى الحكومة بشطب تلك الألفاظ من المضبطة وهو طلب أصبح فى حكم العادة ينادى به الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس فى كل جلسة ، مما يؤكد تدنى لغة الحوار تحت قبة البرلمان ، حتى إن الدكتور سرور الرجل الذى تميز دائمًا ، وخلال ٥١ عامًا بالهدوء والصبر بدأ يخرج فى كثير من الأحيان عن هدوئه فى محاولة للسيطرة على حالة الانفلات التى تحدث تحت قبة البرلمان ، بل وصل الأمر إلى محاولة رجاء النواب بالالتزام ، لأن هذا مجلس محترم كما قال فى إحدى الجلسات .

تتصاعد حدة الأزمات والتراشق بالألفاظ داخل المجلس بصورة لافتة للانتباه وداعية للتدخل ، فعلى مدار الأسبوع الأخير^(١) شهدت الجلسات هبوطًا واضحًا فى لغة الحوار بين الأعضاء والحكومة واستخدم الطرفان أسلوبًا لا يليق بأدب الحوار المطلوب من برلمان موقر وأعضاء موقرين .

وطوال ثلاثة أيام بست جلسات استغرقت أكثر من عشرين ساعة ، ناقش فيها المجلس "كارثة العبارة وطلبات إحاطة وأسئلة حول قرار رفع رسوم تراخيص البناء وقانون مد عامين للمجالس المحلية" لم نسمع إلا السباب والتهكمات والتحفظات بين جميع الأطراف سواء معارضة أو أغلبية ، الكل يتسابق إلى التراشق بالألفاظ .

فماذا حدث ؟ وما الضوابط التي تنظم ما يجب أن يقال وما يجب ألا يقال تحت قبة البرلمان ، لأنه أصبحت هناك ضرورة لبحث كيفية ضبط النواب الذين انفلت عيارهم .

خلال الأسبوع الماضي تحت قبة البرلمان حدث بين رئيس لجنة المحليات ماهر الدربى والذي كان يقف على المنصة كمقرر للجنة المحليات لمناقشة قانون مد العمل بالمحليات وبين النائب رجب حميدة ، والذي اعترض على القانون ، تراشق حاد فى الألفاظ ، حيث قال رجب حميدة: إن الحكومة خائفة من إجراء انتخابات المحليات فاتفعل رئيس اللجنة وقال : «اقعد يا حبيبي» . فرد حميدة: «يا بتاع التشريعية اسمع!» . ارتفع صوت ماهر الدربى وقال : "تعال نزعق .. قابلنى برة" ورد حميدة : «أنا لن أنزلق لهذا الأسلوب ، وأشكرك على هذه القيم الرفيعة والألفاظ» .

عندما وقف الدكتور عبد الأحد جمال الدين زعيم الأغلبية يدافع عن قانون مد المحليات قال : الحكومة مستعدة تدخل الانتخابات . صفق نواب الإخوان بشكل غريب ، وقالوا : «قول تانى .. أعد» . وتعالى الأصوات وقالوا : «قول يا ثومة تانى» . كما وقف نائب إخوانى يعترض على أسباب التقدم بمشروع قانون مد المحليات على وجه السرعة قائلاً : "إن ترزية القوانين جاهزون" . فقال الدكتور سرور : «ما أنت ترزى قوانين ، فطالما تشرع فيطلق عليك اسم ترزى كما فى اللغة الفرنسية» .

كما حاول نواب الأغلبية التشويش على المعارضة ، وكلما وقف أحد يتحدث يقولون اقعدوا وكأنهم فى مباراة كرة قدم حتى إن الدكتورة زينب رضوان وكيلة المجلس شاركت فى هذا الأسلوب ، مما دفع الدكتور سرور بالتهديد قائلاً : لو لم تهدأ الأغلبية سأرفع الجلسة .

بالإضافة إلى أن بعض النواب الجدد منهم النائب شيرين أحمد فؤاد الذى ظل متحفزاً دائماً داخل القاعة للرد على أي نائب يهاجم الحكومة ، مما دفع بزملائه لشده من ملابسه ليهدأ ، كما حاول النائب محيي القطان أن يجد لنفسه دوراً وسط حالة الانفعال والغلوشة على كل ما يقال ، مما دفع بنائب إخوانى ليصيح بصوت جهورى :

«أنت عارف اللى حاول يعمل زيك بقى خارج المجلس الآن».

النائب عبد الفتاح عمر - مساعد وزير الداخلية ومفتش مباحث أمن الدولة - كان له النصيب الأكبر من شطب كلماته من المضبطة ، كانت الواقعة الأولى عندما وقف محتجاً على الحكومة ، وقال : «الحمد لله أخيراً الصعايدة أخذوا حاجة» . وسأل النواب عما يقصد فقال : «أخذوا حقهم من الموت ، واحنا صعايدة لا نأخذ فدية ولا فلوس احنا حاناخذ بالتار» . مما دفع د. سرور لشطب كلماته من المضبطة ، فضحك متهكماً وقال : اشطب .. اشطب يا عبد العليم - يقصد النائب الوفدى عبد العليم .

الواقعة الثانية عندما اعترض على الإخوان الذين رفضوا القانون وقالوا : «اللى بتعملوه ده أسلوب إرهابى .. يا قتلة .. يا قتلة» . الجميع صاحوا وحدث هرج ومرج ، فقرر فتحى سرور شطب الكلمات من المضبطة ، ولم تفلح المحاولة فسارع الدكتور سرور ملزماً النائب بالاعتذار حتى تهدأ ثورة الإخوان الذين صاحوا : «أنت فاك نفسك لسة فى مباحث أمن الدولة؟!» .

الخلافات التى تحدث داخل الأحزاب انتقلت مؤخراً إلى القاعة حيث وقف محمد عبد العليم داود يرفض موافقة محمود أباطة - رئيس الهيئة البرلمانية فى الوفد - على تعديل القانون واعتبره دعوة للفساد وأضاف : «أنا وفدى غصب عن الحاقدين» .

وحدث تراشق بالألفاظ بين عبد الرحيم الغول وأكرم الشاعر النائب الإخوانى عندما قال الأول : إن نواب الوطنى جاءوا بكلمة الشعب ، فرد عليه الإخوانى : إن الحزب الوطنى فشل فى الانتخابات البرلمانية وسيفشل فى انتخابات أخرى . فهاج نواب الوطنى وتم شطب تلك الجمل .

من الألفاظ الغريبة ما تلفظ به بعض نواب الإخوان عندما قرر سرور التصويت على القانون ، حيث هاجوا ، واتهم البعض الدكتور سرور بصوت عال : «انتوا طبختوا الموضوع» .!

كما اتهم النائب الإخوانى حسين إبراهيم نواب الحزب الوطنى بأنهم فشلة وجهلة ، فثار نواب الوطنى وطالبوا بحذف الاتهامات من المضبطة .

وكاد النائبان حسنين الشورى ومحسن القطان يشتبكان بالأيدى لولا تدخل الأعضاء بينهما ومنعهما من الاسترسال فى المواجهة .

كما تدخل الدكتور سرور محاولاً فض الاشتباك بين وزير النقل والنائب كمال أحمد الذى اتهم وزير النقل بالفساد وقال : إنه قبل توليه الوزارة كان يستورد أغذية فاسدة من اليونان ، فقاطع الدكتور النائب وطالبه بعدم خلط الأوراق وأن يقوم بتقديم استجواب للحكومة إذا كانت لديه مستندات تؤكد صحة اتهاماته للوزير . وأكد سرور أن المجلس ليس مكاناً للعبارات المرسلة ، وانفعل الوزير ، وانفعل كمال أحمد قائلاً : منصور وزير فاشل ، مما دفع الدكتور مفيد شهاب وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية أن يطالب باسم الحكومة بحذف عبارات الاتهام من المضبطة ، فما كان من أحد نواب المعارضة إلا أن رفع صوته قائلاً : «مفيد لا يفيد إلا مفيد» . وضحك مجموعة من النواب من حوله كأنها نكتة ، لكنها كانت نكتة سخيفة عن رجل له مكانته العلمية المحترمة .

عندما وقف وزير الإسكان للرد على طلبات الإحاطة والأسئلة حول قرار رفع رسوم التراخيص والمباني بدأ حديثه بقوله : «الحكومة مدمنة للأخطاء» ، مما دفع نواب المعارضة لتهكم والتصفيق وقالوا : «قول تانى والنبي سمعنا» فكرر تلك الجملة . فضجت القاعة بالتصفيق والضحك . مما دفع الدكتور سرور بالمبادرة وتساءل عما يقصده وطالبه بتوضيح هذا الحديث ، لكن الوزير كأنه انتبه لما قاله وبدأ يسترسل فى شرح آخر ليست له صلة بالجملة التى بدأ بها حديثه .

يتميز المجلس بأسلوب غريب فى طلب الكلمة من المنصة ، فمعظم النواب ليس لهم مطلب فى الحياة سوى الحديث لتسمع وسائل الإعلام وليس المهم ما يقوله ، وهذا ما حدث من نائب وقف يتسول الكلمة من الدكتور سرور قائلاً : «لو لم تعطنى الكلمة أعطينى أوضة أبات فيها عشان مش قادر أروح لدائرتى دون أن أتكلم» فكان رد الدكتور مليئاً بالسخرية : «إعطائك أوضة أسهل من إعطائك الكلمة» !

النائب فارس الجعفرى الذى كان من المنتظر أن يتحدث بعد أحد زملائه من النواب قال له : " خلاص بقى يا بتاع الوادى الجديد ، اقعد أنا عايز أتكلم " ، المهم أنهم

يتحدثون وليس المهم أي شيء آخر ، حتى أن نواب الأغلبية بعد أن تحدثوا بدأوا يتسربون واحداً وراء الآخر ، وعندما جاء التصويت على القانون، وجد الدكتور سرور أن الأغلبية ليست موجودة ، مما دفعه إلى دعوة الهيئة البرلمانية للوطنى لدعوة نوابها .

لم تشهد قاعة مجلس الشعب أسلوباً متدنياً كما شهدته فى الجلسات الماضية، فمثلاً النائب الذى وقف يقول : من يوم ما حضر نظيف والعملية نظفت لأنه أقسم أن يراعى مصالح الأغنياء ، وتم شطب تلك الجمل من المضبطة .

عندما سألت نائباً عن لغة الحوار المتدنى قال: إن هناك متغيراً جديداً وهو ظهور تنظيم قوى من كتلة "الإخوان المسلمين" مما يحفز الأعضاء بعضهم على بعض ، وكأننا أصبحنا فى صراع فكرى متعصب ، بالإضافة إلى النوعية الجديدة التى جاءت للمجلس دون خبرة سياسية حقيقية ، لأن الانتخابات لم تفرز الأفضل ، وجاء للبرلمان من ليست له علاقة بالعمل السياسى الذى يحتاج إلى المواءمة ، وعندما لا ندرك ذلك ينفلت العيار وتتحول المناقشات والخلافات الفكرية إلى أساليب غير مقبولة .



الذاتمة

وأعيد طرح السؤال .. هل يمكن أن يكون "الإخوان المسلمون" جزءاً من نسيج الدولة الشرعى؟!!

قبل الاجتهاد فى الإجابة على السؤال لا بد أن أسأل عن حجم الإخوان المسلمين على مستوى الجماهير؟!!

الأمر المؤكد أن الحزب الوطنى لم يتعلم شيئاً .. فقد ولد فى أحضان سلطة عمياء، ولذا خرج أعمى مثلها . فقد تخصص فى صناعة الفاسدين وأهدى للشارع المصرى نماذج حزبية لها من الملفات السوداء ما يندى لها الجبين ، ولكن ظلوا لسنوات كقيادات مما أدى إلى إصابة الشباب باليأس والإحباط والبعد عن السياسة حتى كان رصيد الحزب الوطنى فى الشارع المصرى «صفر» ، بل أصبح الانتماء للحزب فى الانتخابات السابقة سبة لما اشتهر عن معظم نواب الحزب الوطنى بالفساد واستغلال الضعفاء والفقراء من المواطنين المصريين ، بالإضافة إلى فراغ الشارع السياسى من الأحزاب نتيجة الانشقاقات التى حدثت داخل تلك الأحزاب ابتداء من حزب التجمع إلى حزب الغد حيث أصبحت لافتات تحمل أسماء ولم تعد قادرة على تحريك الشارع وهذا كان واضحاً فى انتخابات ٢٠٠٥ حيث أكدت الدولة أن عدد المقيدى فى الانتخابات هم ٣١ مليوناً و ٨٩٠ ألفاً و ١٠٦ ناخب، ولم يخرج منهم للإدلاء بصوته سوى ٩ ملايين و ٩٨٣ ألفاً و ٣٧ ناخباً بنسبة حضور ٢٨,٥٪ حسب تصريحات المستشار محمود أبو الليل وزير العدل ، وهذا معناه أن مجلس الشعب يتخبه ربع المقيدى فى الجداول الانتخابية ، وإذا كان المقيدون يمثلون عشر تعداد مصر .. فهي كارثة بكل المقاييس لأننا أمام مجلس يمثل أقلية على المستوى الشعبى ..

كل هذا كان مناخاً مناسباً لإعادة الإخوان المسلمين إلى الساحة السياسية ليس حباً فيهم ولكن عناداً فى الحزب الوطنى ونتيجة للسمعة السيئة.

لقد كتب الإمام «حسن البنا» مؤسس الجماعة:

«والإخوان المسلمون كما عرف الناس وكما أعلنوا عن أنفسهم مراراً : جمعية للخدمة العامة ودعوة إصلاحية تجديدية تقوم على قواعد الإسلام وتعاليمه».

وعماداً لدعوة لتنجح وتظهر .. تبليغ واضح دائم يقرع بها أسماع الناس ويصل بها إلى قلوبهم وألبابهم وتلك مرحلة يظن الإخوان المسلمون أنهم وصلوا بها في المحيط الشعبى إلى حد من النجاح ملموس مشهود وبقي عليهم بعد ذلك أن يصلوا بهذه الدعوة الكريمة إلى المحيط الرسمى وأقرب طريق إليه «منبر البرلمان».

«فكان التزاماً على الإخوان أن يزجوا بخطبائهم ودعاتهم إلى هذا المنبر لتعلو من فوقه كلمة دعوتهم وتصل إلى آذان ممثلى الأمة فى هذا النطاق الرسمى المحدود بعد أن انتشرت فوصلت إلى الأمة نفسها فى نطاقها الشعبى العام».

«وإذن فهو موقف طبيعى لا غبار عليه فليس منبر البرلمان وقف على دعاة السياسة الحزبية على اختلاف ألوانها ولكنه منبر يعبر عن رغبات الشعب أو يؤدى إلى توجيهه توجيهاً صالحاً ونافعاً» ...

وبهذا رأى مؤسس جماعة الإخوان أن وجودهم تحت قبة البرلمان يعبر عن رغبات الشعب ، ورغم أننا قد نقبل وجود الإخوان فى المجتمع وأن لهم حقاً فى التمثيل البرلمانى بمعنى أن تمثيلهم فى البرلمان مقبول ولكن احتمال حصولهم على أغلبية مخيف ويهدد النظام السياسى ، واستشهد برؤية للزميل الأستاذ كرم جبر فى مقالة «الإسلام والسياسة» :

نعم الإسلام «دين ودولة» لا خلاف على ذلك ، ولكنه ليس «ديناً وسياسة» والفرق شاسع بين الاثنين . الحالة الأولى معناها أن يقرر الدستور أن الإسلام هو مصدر التشريع وأنه الدين الرسمى للدولة ، وأن القوانين يجب أن تتسق مع أحكام الشريعة ولا تختلف معها .. أما فى الحالة الثانية فيحاول البعض أن يستغل الدين لتحقيق أهداف سياسية ، وهنا تكمن الخطورة إذا أرادت فئة من فئات المجتمع دون غيرها أن تحتكر الإسلام لصالحها ، وتجعله مظلة لكل أعمالها حتى لو كانت شاذة أو خارجة عن المصلحة العامة للمجتمع .. فهذا معناه توظيف الإسلام لتحقيق مطامع سياسية بعيدة تماماً عن مقاصد الدين الحنيف وأحكامه .

غالبًا ما تبدأ الفتن الكبرى فى المجتمعات الإسلامية عندما يدب هذا الخلاف . .
فيكون الصراع باسم الإسلام ، والقتل باسم الإسلام ، والمظالم باسم الإسلام ، رغم
أن الإسلام بريء تمامًا من ذلك ، لأن تعاليمه تؤصل مبادئ الحكمة والموعظة الحسنة
والتراحم والتسامح . . وليس الصراعات المذهبية والعنف والقتل وإراقة دماء الأبرياء .

صراعات الطوائف الإسلامية مع بعضها البعض هي أكثر عنفًا وقسوة من
صراعاتهم مع الأعداء . . وانظروا ما يحدث فى العراق من عمليات قتل مروعة
بالسيف والرصاص والقنابل والصواريخ ، رؤوس يتم تفتيتها بالرصاص ورقاب يتم
قطعها بالسيف ، وقنابل تحرق السيارات بمن فيها من البشر فتتحول إلى ما يشبه
الأفران ، وجثث يتم إلقاؤها فى أماكن القمامة فتأكلها القطط والكلاب وتعبث بها
الحشرات وتصوروا أن ذلك يحدث للإنسان الذى كرمه الله أعظم تكريم ، والسبب
هو الأطماع السياسية التى تزين لرجال الدين أن يجلسوا على مقاعد السلطة ،
فيفسدوا الدين ويفسدوا السياسة .

خطورة الأمر - أيضًا - أن السياسة فيها اختلاف كبير ، وفيها تداول للسلطة
وحزب يحكم وحزب يذهب . . وإضفاء قدسية دينية على هذه الأمور الدنيوية يضيف
قداسة على بشر عاديين يخطئون ويصيبون ، ولكنهم يسبغون على أنفسهم مالات
مقدسة .

من هذا المنظور يجب ألا تختلط المعايير ، ويتسلل أصحاب الدعاوى الكاذبة الذين
يحاولون توظيف أحكام الدين لتحقيق مطامعهم فى الحكم ، فيرتكبون باسم الدين
جرائم ينهى عنها الدين .

نعم الإخوان جزء من نسيج الدولة الاجتماعى ولكن من الصعوبة تصور أن يكونوا
جزءًا من النظام السياسى شكلاً ومضموناً حيث يمثل فكر الإخوان خطورة على النظام
السياسى القائم لإصرارهم على تدين السياسة وتسييس الدين ، وهو الأمر الذى يهدد
فكرة المواطنة ويسرع بشق المجتمع طائفيًا لأن فكر الإخوان له خصائص معينة وضعها
مؤسسها حسن البنا ، ولم تستطع الجماعة إلى الآن تجاوز تلك الخصائص التى لا
تناسب المجتمع مختلط الديانات، فجماعة الإخوان المسلمين «الجدد» الذين يحاولون

تقديم أنفسهم للمجتمع المصرى والعربى بل لأمريكا وللأوروبيين كبديل لما يوجد على الساحة العربية ويبشرون بالفضيلة واحترام الحريات والتعددية والتكافل الاجتماعى وحجم الصراعات الداخلية بينهم كبير . . يرفعون شعارات لها بريق وسحر يخطف الأعين ولكن لا يوجد دليل واحد على أنهم يقدمون حلاً تفصيلية للمشكلات المعلقة فوق رؤوسهم والتى تضمن حقوق المواطنة واستقرار النسيج الاجتماعى للوطن كل ما يقولون يدخل فى باب العموميات التى لم تختبر على الأرض والتى لا ينصفهم فيها التاريخ ولا الجغرافيا كما قلنا من قبل فالتاريخ شاهد على موقفهم من قضايا الحريات والتعددية والمرأة وحقوق المواطنة ويقولون أننا لم نأخذ الفرصة لاختبار التزامنا بالديمقراطية والحريات عندما نصل إلى الحكم ولكن شعوبنا لم تعد تطبق المراوغات الخادعة . .

فما هو الحل ..

لقد أصبح التغيير والإصلاح شعاراً سائداً لا رجعة عنه ويخطئ من يظن أن الأمر «هوجة» أو زوبعة فى فئجان ثم يبقى الوضع على ما هو عليه . . الأمر جد خطير . . فماذا بعد حصار لمواطن مصرى مقهور بمناورات قلة قليلة تحكم وتتسلط . . تسرى فيها الفساد أو تعد بأحلام هلامية غير واضحة المعالم . . ماذا بعد . . وما الذى يفعله الشعب الكادح الفقير . . وهل يرمى فى أحضان الإخوان المسلمين الذين يعدون بالحرية وبالديمقراطية بشرط واحد أن يكونوا الخلفاء ونحن الرعايا لنعم الفوضى ونعود لعصر العبيد . . ؟

الحل فى قيادة وطنية جريئة يكون شعارها الحقيقى «لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة» تحترم الديمقراطية وتزرع الرأى العام المستنير فتحصد اختيارات صحيحة تتوخى المصلحة العامة وتحمى مقدرات الوطن . نعم نحتاج إلى وجود الإخوان ولكن كجمعية مدنية تدعو إلى مكارم الأخلاق وتؤدى واجباً اجتماعياً . ولكن إذا أرادوا المشاركة فى النظام السياسى فعليهم أن يحلوا مشكلتهم القانونية والدستورية ليتحولوا إلى حزب سياسى دون أن يفترضوا لأنفسهم الأفضلية باستخدام الدين الذى هو حق الجميع سواء فى الأحزاب أو خارج الأحزاب .

الفهرس

٥	المقدمة
٩	الباب الأول : الإخوان
١١	الفصل الأول : التنظيم العالمي للإخوان
٢٣	الفصل الثاني : التطور فى البناء التنظيمى للجماعة
٣٥	الفصل الثالث : التوجهات الفكرية للجماعة (الطبعة الجديدة للإخوان)
٤٣	الفصل الرابع : الشعار الغامض والفكر المتناقض
٥٧	الفصل الخامس : المطالبة بالحزب مع الإبقاء على الجماعة
٦١	خاتمة الباب الأول
٦٣	الباب الثاني : الانتخابات فى مصر
٦٥	الفصل الأول : الحياة البرلمانية المصرية
٦٩	الفصل الثاني : انتخابات مجلس الشعب والإخوان
٨٥	الفصل الثالث : جمال أسعد والإخوان المسلمون
١١٥	الفصل الرابع : الإخوان فى برلمان ٢٠٠٠
١٢٩	الباب الثالث : لماذا يكره الناس الحزب الوطنى ؟
١٣١	الفصل الأول : الحصاد المر لمجلس الشعب
١٣٩	الفصل الثاني : عصر نواب الهلية
١٤٥	الفصل الثالث : استجوابات النواب للمستولين «نفخ فى قربة مقطوعة» !
١٤٩	خاتمة الباب الثالث
١٥١	الباب الرابع : هل يمكن أن يكون «الإخوان» جزءاً من نسيج النظام السياسى
١٥٣	الفصل الأول : تجربة انتخابات ٢٠٠٥ والرد على السؤال !!
١٦٤	الخاتمة
١٦٨	الفهرس

هم .. والإخوان

إن فاشية الإخوان هي الوجه الآخر لديكتاتورية الحزب الوطني .. فهم قولة و انقسمت نصفين .. وجهان لعملة واحدة .. لا يفل الحديد إلا الحديد .. لقد سد الحزب الوطني كل الطرق أمام المعارضة السياسية المدنية .. قص ريشها .. وكسر أجنحتها .. رفضها .. خنقها .. سحلها .. سخر منها .. وفي الوقت نفسه لم ينتبه إلى قوى الإخوان التحتية التي تتسرب مثل النمل في عروق المجتمع المصري مستغلة مشاعره الدينية ، مستغلة انشغال الحزب الحاكم بصراعاته الداخلية و الأهلية بين حرس قديم مصر على خلق التغيير و حرس جديد يريد نصيبة من الثروة و السلطة ، وفي الوقت نفسه كانت كتل أصحاب المصالح ترشو و تخرب و تفسد و تدمر العلاقة بين الشعب المصري و رئاسة البلاد .. وفي ظل مناخ اجتماعي مضطرب ، كان شعار الإسلام هو الحل شعاراً مغرياً لمساحة شاسعة من السواد الأعظم .. و بتنظيم سرى هائل و دقيق يتسم بمرونة يعكسها تصلب الحزب الوطني ، كان من السهل على الإخوان أن يصلوا إلى ما وصلوا إليه .. إن الشعب المصاب بسرطان الحزب الوطني لن يؤلمه أن يصاب بسرطان آخر أشد اسمه الإخوان المسلمون :

وكان هذا الطرح العام حافزاً للبحث عن حقيقة ..

هم و هؤلاء ..

Bibliotheca Alexandrina



0587551

هالا للنشر والتوزيع